



الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENSE

التوتر بين الكوريتين: أثر البُعد الجغرافي
والتحالف السياسي

برامج دعم القروض الصغيرة والمتوسطة
في لبنان شركة كفالات ش.م.ل نموذجًا

السلطة في لبنان وخريطة الديموغرافيا
التمييزية

الدفاع الوطني اللبناني

Défense Nationale Libanaise - Janvier 2016 كانون الثاني

DEFENSE
NATIONALE
LIBANAISE

٥



DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Constructing Virtual Identities: The
Process of Personal Gatekeeping

«Du rapprochement avec Cuba à l'accord
de Vienne avec l'Iran : la nouvelle stratégie
américaine dans le monde depuis 2014»



مجلة الدفاع الوطني الليبي

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

العدد الخامس والتسعون – كانون الثاني ٢٠١٦

إرادة وسلاح

السلاح المتقدم والعتاد الحديث من ضروريات الاستمرار والصمود، حتى وإن كانت المهمات تدريبية ليس إلا، فكيف بنا إن كانت المهمات قتالية شرسة مستمرة، ما إن تتقطع وتهدأ حتى وتعود لتتواصل في السهل والجرد، وفي الليل والنهار، وكيف بنا أيضاً إن كانت تلك المهمات مشتتة في مواجهة إرهاب يحمل سلاح الشرّ يهدّد به الدنيا بأسرها، إلى جانب عدوّ قديم آخر، هو إسرائيل التي ما تأخرت يوماً عن الاعتداء على لبنان والتخطيط لضرب وحدته واستقراره.

إنّ انتصارات جيشنا الواضحة في جميع المواجهات التي خاضها ضدّ الإرهاب على الحدود وفي الداخل، والتي لاقت إعجاب المجتمع الدولي، يوازيها حرص القيادة الدائم على توفير المزيد من الأعتدة والأسلحة المتطورة، بما يتناسب مع كفاءة وحدتنا واستعدادها للتضحية بالغالي والنفيس، وحجم الأخطار التي تحدق بالوطن في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه، فمن غير المسموح إتاحة الفرصة للأعداء، باستدراج لبنان مجدداً إلى أتون الصراعات الإقليمية، وأجواء الفوضى والفتنة والتشردم، وبالتالي ضرب المكتسبات الوطنية التي حققها شعبنا خلال عقود من الزمن.

في اختصار، إن إرادة القتال لم تحبّ يوماً في صدور جنودنا حتى في أزمنا الشخّ وضيق ذات اليد، تشهد على ذلك، قوافل الشهداء والجرحى بين صفوفهم، كما الإنجازات الميدانية المشرقة التي صنعت بأيديهم، وصانت البلاد من الخراب والانهياء، إلا أنّ تحصين هذه الإرادة، يتطلب المزيد من الأسلحة النوعية التي وفرت القيادة بعضها وتسعى إلى توفير بعضها الآخر بكلّ السبل المتاحة، إيماناً منها بأنّ الحقّ يحتاج دائماً إلى قوّة تحميه من قوى الشرّ والغدر والإرهاب، وتمضي به إلى النصر الأكيد.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

أ.د. عدنان الأمين أ.د. ميشال نعمة أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة مديرة التحرير : جيهان جبور

شروط النشر

- ١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.
 - ٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.
 - ٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.
 - ٤- المجلة محكمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.
 - ٥- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيتها هيئة التحكيم.
 - ٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و ٦٥٠٠ كلمة.
 - ٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.
 - ٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الاقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلا بإذن منها.
- الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebanesearmy.gov.lb www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، البرزة، لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الإلكتروني : tawjih@lebanesearmy.gov.lb & www.lebanesearmy.gov.lb
السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج : ١٥٠ دولاراً أميركياً. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الاشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية



المحتويات

العدد الخامس والتسعون – كانون الثاني ٢٠١٦

التوتر بين الكوريتين: أثر البُعد الجغرافي والتحالف السياسي

د. نبيل سرور ٥

برامج دعم القروض الصغيرة والمتوسطة في لبنان شركة كفالات ش.م.ل نموذجًا

د.عبدالله رزق و د. كليب كليب ٣١

السلطة في لبنان وخريطة الديموغرافيا التمايزية

د. ألكسندر أبي يونس ٨٣

ملخصات ١٢٣ - ١٢٧

التوتر بين الكوريتين: أثر البُعد الجغرافي والتحالف السياسي

د. نبيل سرور*

المقدمة

على الرغم من تغلبّ القادة الكوريين على المحاولات الأوروبية والأميركية للتحكم بالتجارة طوال قرون، إلا أنهم لم يتمكنوا من مواجهة قوة اليابان المتنامية على الصعيدين الصناعي والعسكري، وطموحها الاستعماري للسيطرة على الجزيرة الكورية ومقدراتها وثرواتها.

كان الحُكم الاستعماري الياباني الذي دام من أواخر العام ١٩١٠ حتى شهر آب من العام ١٩٤٥ بالغ القسوة على كوريا وشعبها. وعلى خلاف بعض القوى الاستعمارية الأوروبية التي اعتمدت على الشعوب الأصلية في مستعمراتها، فوظفتهم لخدمة نظامها البيروقراطي، فقد أرسلت اليابان ٧٠,٠٠٠ مسؤول لتطبيق نظام قانوني للتمييز العنصري ضد المجموعات الكورية الإثنية.

*أستاذ جامعي وباحث
بالشؤون الدولية

وبعد مرحلة أولى من الاحتلال، حاولت السلطات اليابانية إلغاء الحضارة الكورية، وتمّ اقتلاع الأرستقراطية الكورية وبيروقراطية المحاكم الكورية، وسيطرت التكتلات اليابانية على الاقتصاد وانتشرت السخرة والرّق الجنسي، وأجبر الكوريون على التخلي عن البوذية والكونفوشية، وعلى التعبد في معبد شيننتو الذي يعتقد بقدسيته اليابانيون، وتمّ منع استعمال الكتب الكورية وتعليم الأبجدية واللغة والتاريخ.

وعلى الرغم من أنّ اليابان تشدد على التطورات الإيجابية التي شهدتها كوريا في عهدها (كالتصنيع وتطور النقل الحديث والاتصالات)، إلا أنّ هذا لا ينفي الاعتراف الياباني بقسوة الاحتلال وتعاطيه الظالم مع الشعب الكوري الذي دام لسنوات.

أولاً: تقسيم الكوريتين وأيديولوجيا المحاور الكبرى

في نهاية العام ١٩١٠ احتلت اليابان كوريا، وقد استمرّ ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٥ وافق كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية على استسلام القوات اليابانية في كوريا، في أعقاب مجريات الحرب، لتصبح كوريا مقسمة إلى قسمين على امتداد خط عرض ٣٨، حيث يحكم الاتحاد السوفياتي الشمال، وتحكم الولايات المتحدة الجنوب.

لقد أدت هذه الظروف إلى تقسيم كوريا بواسطة القوتين الكبريين. ولكن الوضع تفاقم لعدم اتفاقهما على شروط الاستقلال الكوري. وبدأت الحرب الباردة وأدّى التنافس بعد نشوء حكومتين إلى تمحور سياستهما حول الأيديولوجيات الخاصة بالقوتين الكبريين، ممّا أدى في النهاية إلى إيجاد كيانيين منفصلين، هما كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

تُعتبر كوريا الشمالية (رسميًا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) دولة ذات حزب واحد، إيديولوجية شيوعية خاصة بها، عرفت بالزوتشييه Juche أو الاعتماد على الذات، وهي تُعتبر اليوم من أكثر دول العالم سعيًا إلى التسلح غير التقليدي، ويعتبر اقتصادها أقل نموًا من اقتصاد كوريا الجنوبية، التي تعززت أوضاعها من خلال صناعات ثقيلة وتكنولوجيا متقدمة، ودعم أميركي على جميع المستويات.

هذا ويبلغ عدد سكان كوريا الشمالية ٢٤ مليون شخص تقريبًا، وكانت حتى العام ٢٠٠٨ تحتل المرتبة ٤٨ بين الدول الأكثر كثافة من حيث عدد السكان.

وبسبب تحكُّم حكومة سلطات كوريا الشمالية بالمعلومات، فما من بيانات اقتصادية كافية؛ غير أن البنك الدولي صنف كوريا الشمالية في العام ٢٠١٠ دولة منخفضة الدخل، وذلك بسبب الضعف الاقتصادي الذي تعانيه بنيتها، مما انعكس سلبيًا على واقع المواطنين ماليًا واقتصاديًا. ومنذ منتصف التسعينيات، يقدر عدد الذين ماتوا بسبب النقص في الأغذية، الذي يعود سببه إلى مزيج من الكوارث الطبيعية وسوء الإدارة الاقتصادية للحكومة، بمليوني شخص.

تجدر الإشارة إلى أنّ كوريا الشمالية كانت قد تلقت كميات كبيرة من المساعدات الغذائية في العقد السابق، إلا أنّ الحكومة تخصص جزءًا كبيرًا من موازنتها للجيش وهي تتبع سياسة عسكرية متشددة، تتمسك بموجبها بتطوير الأسلحة النووية.

ويتعارض سجل كوريا الشمالية الاقتصادي والسياسي تمامًا مع سجل كوريا الجنوبية (رسميًا جمهورية كوريا)، التي هي دولة ذات أحزاب متعددة، وتعتمد على اقتصاد السوق الرأسمالي والباب المفتوح، ولها

عضوية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عضويتها في مجموعة العشرين.

وقد خرجت من حقبة الحكم السلطوي، لتصبح ديمقراطية ثابتة وذات اقتصاد متين إذ احتلت في العام ٢٠١٠ المرتبة ١٤، بين أكبر اقتصادات العالم لجهة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: الحرب في كوريا ومجرياتها ونتائجها

كما سبق وذكرنا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، قامت روسيا باحتلال الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية مؤسدة هناك نظامًا شيوعيًا يدين بولائه للاتحاد السوفياتي السابق. وكانت الولايات المتحدة تسيطر على الجزء الجنوبي حيث أقامت نظامًا ديمقراطيًا. وكان يفصل بين الجزأين الكوريين خط العرض ٣٨.

في كانون الأول ١٩٤٨ انسحبت روسيا من الجزء الشمالي مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب من الجزء الجنوبي، وهو ما تم فعلاً.

وانتهزت كوريا الشمالية - التي كانت أكثر تسليحًا من شقيقتها الجنوبية - الفرصة فأطلقت العنان لقواتها يوم ٢٥ حزيران ١٩٥٠ متجاوزة خط العرض ٣٨. وبدأت الأزمة الكورية التي تحولت بسرعة - في ظل الحرب الباردة - إلى أزمة دولية ظلت نيران حريها مشتعلة لسنوات طويلة. قامت الولايات المتحدة بعد يومين من غزو كوريا الشمالية لجارتها الجنوبية بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي، واستصدار قرار في غياب الاتحاد السوفياتي ينص على اتخاذ عقوبات عسكرية ضد كوريا الشمالية، فتشكلت وفق القرار قوة تتكون من ١٦ دولة للفصل بين الدولتين.

وطالب الرئيس الأميركي في حينه هاري ترومان، قوات حلف شمال

الأطلسي البحرية والجوية أن تهبّ لنصرة الكوريين الجنوبيين، وأن تحمي جزيرة تايوان من احتمال غزو شيوعي آخر، كما أمر القوات البرية الأميركية المقيمة في اليابان بالتوجه إلى كوريا الجنوبية.

وتكوّن التحالف الذي حشدته أميركا - بغطاء من الأمم المتحدة - من أستراليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وكندا وبريطانيا وكولومبيا وأثيوبيا واليونان وهولندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وتايلند وتركيا، في حين بعثت الدانمارك والهند والسويد فرقا طبية. وقاد هذه القوات الجنرال الأميركي دوغلاس ماك آرثر الحاكم العسكري لليابان يومئذ.

كان المخطط العسكري الكوري الشمالي صارماً، فبعد خمسة أيام من الغزو، هاجمت القوات الشمالية سيئول عاصمة كوريا الجنوبية محاصرة خصومها في قطاع أرضي ضيق حول المدينة الساحلية "بوسان" في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة الكورية.

جاء رد فعل الولايات المتحدة بعد شهرين ونصف، ففي ١٥ أيلول ١٩٥٠ قام الجنرال الأميركي ماك آرثر بإنزال بحري خلف خطوط الدفاع الكورية الشمالية، وتحصنت قواته قرب إنشون وهي مدينة ساحلية في غرب كوريا الجنوبية وتبعد عن العاصمة سيئول نحو أربعين كيلومتراً غرباً.

ولم يمض أسبوعان حتى تجلّى النصر الأميركي على الكوريين الشماليين، فاستعيدت سيئول يوم ٢٨ أيلول، وأرغم الكوريون الشماليون في الثلاثين من الشهر نفسه على التراجع إلى حدود خط العرض ٣٨.

أمر الرئيس الأميركي هاري ترومان - إيماناً منه بضرورة التخلص من الشيوعيين - الجنرال ماك آرثر وقواته، بتجاوز خط العرض ٣٨، وتتبع جيوش الكوريين الشماليين حتى إخراج آخر شيوعي من شبه الجزيرة الكورية.

وفي ٧ تشرين الأول ١٩٥٠ دخلت القوات الأممية تحت الزعامة الأميركية كوريا الشمالية واحتلت يوم ١٨ من الشهر نفسه بيونغ يانغ العاصمة، وبحلول الـ ٢٥ من ذلك الشهر وصلت بعض طلائع جيش الجنرال ماك آرثر إلى ضفاف نهر "يالو" الفاصل بين شبه الجزيرة الكورية والصين. عندها قررت الصين المشاركة في الحرب، فشنت هجوما شرسا ضد الأميركيين وحلفائهم في معركة حاسمة تراجع على إثرها الأميركيون وحلفاؤهم، فاستغل الصينيون نجاحهم وطفقوا يهاجمون الأراضي الكورية. وكانت الظروف لصالح الجيش الصيني حيث كان البرد قارسا مما تسبب في إرهاب جنود الجنرال ماك آرثر وتشتيتهم، علما أن الجيش الصيني المهاجم بلغ عدد عناصره ٣٤٠ ألف جندي، وكان يتمتع بتجهيز عسكري جيد.

وبفضل الجيش الصيني المهاجم عادت بيونغ يانغ إلى الشيوعيين بعد سبعة أسابيع من الاحتلال الأميركي، أي يوم ٤ كانون الأول ١٩٥٠. وبعد شهر من ذلك أعاد الصينيون احتلال سيئول يوم ٤ كانون الثاني ١٩٥١. إلا أن الجيش الأميركي قام في الثامن من يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٥١ بموازنة القوات الأممية بهجوم كاسح على الجيش الصيني في كوريا الجنوبية خلال عملية عرفت باسم "عملية كيلر". وتمت استعادة سيئول يوم ١٤ آذار من العام نفسه بعد الانسحاب الصيني منها، وظل الجيش الأميركي يزحف شمالا حتى وصل إلى خط العرض ٣٨ وتجاوزه قليلا في ٢٢ نيسان ١٩٥١. وكان الجنرال ماك آرثر حريصا على متابعة الهجوم العسكري فعزل وعين الجنرال ماثيوريدغواي الذي كان أكثر اعتدالا من سلفه، وهي إشارة أميركية إلى تغيير في الاستراتيجية.

كانت أعداد الجيوش المحاربة في الأزمة الكورية كالآتي:

الولايات المتحدة: ٢٦٠ ألف جندي.

الأمم المتحدة: ٣٥ ألف جندي.

كوريا الجنوبية: ٣٤٠ ألف جندي.

كوريا الشمالية والصين مجتمعين: ٨٦٥ ألف جندي.

اضطلع السلاح الجوي بدور مهم وحاسم في معارك الحرب الكورية، فلأول مرة وبعد الحرب العالمية الثانية تم استعمال الطائرات العسكرية بشكل مكثف.

كما برزت قوة الصين في مجال الهجوم الجوي، فكان لديها ١٤٠٠ طائرة عسكرية نصفها من نوع ميغ/١٥ السوفياتية التي كانت يومها أفضل طائرة عسكرية في العالم. ولم يتم التغلب على قوة الطيران الصيني إلا بعد أن طوّرت أميركا في تلك السنة طائرة أف ١٦، وبها استطاعت مواجهة الميغ/١٥.

وقد ركّزت أميركا على قطع طرق إمدادات الجيش الصيني، وعلى تدمير مطارات كوريا الشمالية والسكك الحديدية والجسور والمعامل الكهربائية والمراكز الصناعية. كما قصفت القواعد الكورية الشمالية الواقعة على الشواطئ.

وعرفت الحرب الكورية معاملات وصفت بالوحشية من كلا الطرفين، فقد اتهمت كل من كوريا الشمالية والصين الولايات المتحدة باستعمال أسلحة بيولوجية ضد جنودهما، كما تعرّض الأسرى من الجنود الأميركيين وحلفائهم إلى أبشع أنواع التعذيب على أيدي الشيوعيين.

وقد بلغ عدد الخسائر البشرية في الحرب الكورية ما بين قتل ومفقود وجريح نحو أربعة ملايين شخص، وكان الضحايا المدنيون ضعف الضحايا

العسكريين كما يلي أدناه:

- كوريا:

- الجنوبية: ١٤٧ ألف جندي قتيل، و ٢١٠ آلاف جريح.

- الشمالية: ثلاثمائة ألف جندي قتيل، و ٢٢٠ ألف جريح.

- تجاوز عدد الضحايا المدنيين الكوريين مليوني قتيل.

- الولايات المتحدة:

١٥٧ ألفا و ٥٣٠ ضحية.

- حلفاء الولايات المتحدة (الجيش الأممي)

١٦ ألفا و ٥٣٢ ضحية، منهم ٣٠٩٤ قتيلًا.

- الصين:

تسعمائة ألف ضحية منهم مائتا ألف قتيل.

منذ ٢٣ حزيران ١٩٥١ وبعد سنة من المعارك الحامية، أصبح الصراع الكوري بين طرفين لا غالب ولا مغلوب بينهما، فلا الأميركيون وحلفاؤهم دحروا المد الشيوعي في شبه الجزيرة، ولا الشيوعيون الكوريون وحلفاؤهم الصينيون استطاعوا توحيد شطري كوريا تحت اللون الأحمر. وقد عرض ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة مبادرة لوقف إطلاق النار. ولم يتمّ التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والصين إلا في ٢٧ تموز ١٩٥٣ بقرية "بانمونغوم" الواقعة على خط العرض ٣٨ الفاصل بين الكوريتين.

وهكذا نستنتج أن الصراع بين الكوريتين أخذ أبعادًا دولية وسياسية، تتخطى البعد الإقليمي في مفاعيله، لتفرض واقعا من الخصومة المتبادلة بتداعيات عسكرية على الأرض، يمكن أن توجج لصراع بين الدولتين، قد يكون مدخلا لحرب إقليمية تتصارع فيها عدّة دول تشكل أقطابًا في النظام الدولي الجديد.

ثالثاً: سباق التسلح بين الكوريتين والتوتر الدائم

يشكّل القلق من احتمالات تصاعد سباق التسلح النووي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أحد هواجس السياسة الصينية والروسية على حد سواء. كما تخشى الصين من تضرر علاقاتها التجارية مع الكوريتين في حال اشتداد المنافسة بينهما، مع ملاحظة أنّ حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية يعادل ستة أضعاف حجم التبادل التجاري مع كوريا الشمالية، على الرغم من العلاقات السياسية التقليدية بين كوريا الشمالية والصين^(١). أضف إلى ذلك المخاوف من أن النزاع بين الكوريتين قد يؤدي إلى تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة من كوريا الشمالية إلى منشوريا. وتتركز العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية من خلال مقاطعة شاندونج على غرار الحالة السائدة بين الصين والدول الأخرى المجاورة، حيث تحظى المناطق الحدودية بالنصيب الأكبر من العلاقات.

وقد أدت الصين دورًا إيجابيًا في تشجيع كوريا الشمالية على الدخول في "الإطار الأميركي - الكوري الشمالي" الخاص بالمشروعات النووية الكورية. ومن المعروف أنّ لدى الولايات المتحدة الأميركية واليابان شكوكًا بأنّ كوريا الشمالية في طريقها إلى إنتاج أسلحة غير تقليدية، ولا سيما في المجال النووي.

ومن هنا سعت الولايات المتحدة عبر الصين من ناحية، وعبر الضغوط المختلفة من ناحية أخرى، إلى إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن مشروعاتها النووية مقابل أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بمدها بمفاعلات نووية للأغراض السلمية، إلى جانب تقديم المساعدات في

^١ Johns Andrews, *the study of political adaptation*, op, cit, 166,2008,p: 44

المجال الغذائي بشكل خاص. وقد تعثرت هذه المفاوضات التي شارك فيها مندوبون عن الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا والصين خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٧.

ويعتقد بعض المحللين أنّ كلا من الصين واليابان لا ترغبان في وحدة كوريا لما لها من قدرة على تعريض مصالحهما للخطر في حال تحققها^(٢). ولكن يمكن عدم الاتفاق مع هذا الرأي، لأن استمرار التجزئة الكورية يبقي احتمالات المواجهة قائمة بينهما، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تورط الدول الكبرى في هذا الصراع، غير أنّ الاحتمال الأكبر يكمن في سعي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين لتطبيع العلاقات بين الكوريتين (وهو ما تبدو مؤشرات في الإطار الذي سبق أن أشرنا إليه)، إلى جانب احتمالات كبيرة في التغيير السياسي في كوريا الشمالية، سواء أخذ هذا التغيير الشكل الذي يجري في الصين أم أخذ شكلاً أكثر جذرية.

لقد كان هناك اعتقاد راسخ لدى جميع الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة والمعنية بالأزمة الكورية المزمّنة، أن لا أحد يريد اندلاع حرب جديدة في القارة الآسيوية، لأنه يكفيها عناء حربي العراق وأفغانستان خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتوترات الأزلية في مناطق الصراع القديمة، مثل كشمير وشبه جزيرة مينداناو في الفيليبين، وفتاني جنوبي تايلاند، ومنطقة القبائل في باكستان. وعلى الرغم من التاريخ الطويل للأزمة الكورية، والسجل الحافل بالتوترات بين كل من كوريا الشمالية والجنوبية، إلا أن حدة هذه التوترات مهما ارتفعت حدتها، ومهما تصاعدت لغة التهديد المتبادلة المرافقة لها فإنّ ثمة اتفاقاً ضمناً، على ألا عودة لحرب سنة ١٩٥٠، التي استمرت ثلاث سنوات، وأعدت رسم

٢- توماس ويلبورن، الصين وتحدي الكوريتين، ترجمة المركز العربي للدراسات الدولية، لندن ٢٠٠٨، ص ٦٠

خريطة التحالفات والولاءات في القارة الآسيوية، وكانت فاتحة حقبة الحرب الباردة التي استمرت لعقود بين قطبي العالم الحديث (أميركا والاتحاد السوفياتي).

وعلى الرغم من أن البلدين ما زالوا في حالة حرب من الناحية السياسية ووفق الأعراف الدولية، ذلك أن حرب سنة ١٩٥٠ قد توقفت سنة ١٩٥٣ بموجب اتفاق هدنة لوقف إطلاق النار، وليس بموجب اتفاقية سلام نهائية، إلا أنه لا أحد يريد العودة للمربع رقم صفر مهما تكن الأفعال وردودها^(٣). ونشير إلى أن القوات العسكرية لكوريا الشمالية المشهورة بالاستفزاز وأحياناً بالتهوّر، قد قامت في فترات معينة ببعض الأعمال العنيفة، مثلما حدث في يناير سنة ١٩٦٨، عندما أقدمت وحدة من كورية شمالية قوامها ٣٢ عنصرًا علي شن هجوم على مقر الرئاسة بسيوؤل في محاولة لاغتيال الرئيس الكوري الجنوبي بارك شونغ وتم قتل أو أسر جميع المهاجمين. ومثل ما وقع في آب ١٩٧٤ عندما قام عميل كوري شمالي بإطلاق النار على الرئيس الجنوبي بارك شونغ خلال إلقاءه خطابًا ولكنه أخطأ المرمى وأصاب العيار الناري زوجة الرئيس مما أدى لوفاتها، ثم الضربة العنيفة التي سدها عملاء كوريون شماليون في أكتوبر ١٩٨٣، عندما قاموا بتفجير مجمع تجاري في ميانمار قبل أن يزوره الرئيس الجنوبي شون هو هوان بفترة وجيزة، والحادث أودى بحياة ٢٠ شخصا منهم ٤ وزراء كوريون جنوبيون... وفي هذه الاستفزازات العنيفة كلّها، وما تلاها من أعمال استفزازية أخرى، كان من شأنها شن حرب عند أضعف دولة، مارست كوريا الجنوبية أقصى درجات ضبط النفس، فتم تجاوز تلك

٣- راجع مقالة: د. شريف عبد العزيز، تحت عنوان "الأزمة الكورية .. أسرار اللعبة في أيادي أميركا"، منشورة في موقع "مفكرة الإسلام" الإلكتروني بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٠، على شبكة الإنترنت:

<http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Kasf-twoKoria/2010111742/24/11/.html>

الأزمات كلها. وكان للدور الأميركي الراغب في تهدئة الأوضاع وبقائها في خانة التوترات فقط، دور كبير في الموقف الكوري الجنوبي المتخاذل، على حد وصف كثير من المراقبين للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية^(٤).

رابعًا: التصعيد على جانبي الحدود وتبادل الاتهامات

من منطلق التوتر الذي يشعل فتيل الإحتكاك الدائم بين الدولتين الجارتين، تتواصل الاستفزازات المتبادلة في عملية جس نبض محتدمة على جانبي الحدود بين الدولتين وفي تصعيد عسكري هو الأول والأخطر منذ حرب الكوريتين في العام ١٩٥٣، قامت كوريا الشمالية في آب الماضي بإلقاء مئات القذائف المدفعية على جزيرة يونبيونغ بكوريا الجنوبية في البحر الأصفر، والمجاورة لمنطقة حدود بحرية محل نزاع بين الطرفين، وهو ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص بينهم عسكريان، وقد ردت القوات الجنوبية بطلقات مدفعية مماثلة، وتوعدت بالثأر لقتلها.

بررت كوريا الشمالية هذا القصف، بأنه جاء ردًا على قصف تعرّضت له، فضلًا عن تخوّفها من التدريبات العسكرية التي يجريها الجيشان الأميركي والكوري الجنوبي في البحر الأصفر بمشاركة حاملة الطائرات الأميركية "يو أس أس جورج واشنطن" التي تعمل بالطاقة النووية وتحمل ٧٥ طائرة حربية، وطاقمًا يزيد على ٦٠٠٠ فرد. واعتبرت بيونغ يانغ هذه المناورات تمهيدًا لشن حرب كورية جديدة، كما حدّرت الصين أميركا بدورها من أي نشاط عسكري في منطقتها الاقتصادية الحصرية التي تمتد إلى أبعد من مياهها الإقليمية وصولاً إلى ٣٧٠ كيلومترًا من سواحلها.

٤- علي حسين باكير، "الدور الصيني في شبه الجزيرة الكورية: لعبة مزدوجة تحضن موقع بيونغيانغ"، منشورة في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٤.

ومن جانبها حاولت الولايات المتحدة تهدئة مخاوف الصين على لسان وزارة الدفاع الأميركية التي أكدت أن تلك المناورات "ليست موجهة" إلى الصين، وأنه تم إبلاغ بكين بها، مطالبة إياها بتصعيد ضغوطها على كوريا الشمالية لوقف الاستفزازات.

ومن المعروف أن الصين هي الراعي المالي والسياسي الأول لنظام بيونغ يانغ، وأن الولايات المتحدة كانت تتطلع دومًا لبكين باعتبارها الأمل الوحيد لها لممارسة الضغط على ذلك النظام من أجل الحد من طموحاته النووية. وإلى جانب التدريبات العسكرية فقد تحدث عسكريون ومحللون عن أسباب أخرى للتصعيد الكوري تتعلق بمحاولة بيونغ يانغ الضغط على الولايات المتحدة لاستئناف المباحثات الخاصة بالبرنامج النووي من دون انتظار وقف عملية التخصيب، فضلًا عن رغبة كوريا الشمالية في توقيع اتفاق سلام، من شأنه إنهاء حالة المواجهة مع الولايات المتحدة.

وعليه فمن المتوقع أن تشهد المنطقة المزيد من التصعيد الشمالي، لكن من دون أن تقدم كوريا الشمالية، وهي الأضعف من الناحية الاقتصادية، على خوض الحرب، فهي تعرف أن ذلك ربما يؤدي إلى نهايتها. كما يرغب "كيم جونج أون" الوريث المختار للزعيم الكوري الشمالي "كيم يونج إيل"، والذي يفتقر إلى الخبرة والشعبية، في إظهار صلابته أمام المؤسسة العسكرية في بلاده التي سيحتاج إلى دعمها في المستقبل.

وبالنسبة لكوريا الجنوبية فهي ستعمل على تجنب الحرب وتفعيل حضورها الإقتصادي، وربما تعمل في ما بعد على إجراء مفاوضات، وتخشى سيئول من أن تؤدي الحرب لخسارتها للرخاء الذي حققته بشق الأنفس، وهي تعمل على ترسيخ تحالفها مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يبدو واضحًا منذ الأزمة حيث دعت الولايات المتحدة كوريا الشمالية إلى وقف عملياتها.

وفي هذا الصدد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية باستمرار، أنّ الولايات المتحدة "ملتزمة بشدة" بالدفاع عن كوريا الجنوبية، و"بالحفاظ على استقرار السلام والأمن الإقليمي، كما أعلن عن مشاركة الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في تدريبات مشتركة بقرب المنطقة محل الخلاف، من دون إهمال الدور الصيني وأهميته ودوره المساند كحليف استراتيجي لكوريا الشمالية".

ويرجع الاهتمام الأميركي باحتواء هذه الأزمة، التي تعد تحدياً جيوبوليتيكياً خطيراً لواشنطن، إلى الاقتناع بأنّ احتدام القتال بين الدولتين سيضع العاصمة الكورية الجنوبية في دائرة الخطر المباشر، فهي تقع في نطاق المدافع الكورية الشمالية طويلة المدى. علاوة على أنّ ذلك القتال قد يعرض للخطر مصير ٢٥ ألف جندي أميركي منتشرين في قواعد بحرية وبرية بموجب بنود المعاهدة الدفاعية الموقعة بينهما، كما يهدّد بالخطر حياة ما يقرب من ٥٠ ألف أميركي مدني يعيشون في تلك الدولة، ويتركز الجزء الأكبر منهم في العاصمة سيئول.

لذا فإنّ الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة للرد محدودة، وهو ما يجبر إدارة الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما، وقبله الإدارات الأميركية المتعاقبة، على التصرف بحذر شديد. ولكن ذلك الحذر يمكن أن يفسر من قبل النظام الكوري الشمالي الذي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته على أنّه ضعف. من ناحية أخرى فإنّ تلويع الولايات المتحدة باستخدام القوة بعد الهجوم الذي شنته كوريا الشمالية قد يؤدي - من ناحية أخرى - إلى تفاقم الأزمة.

وفي دراسة لمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن في مؤتمّر عقد حول التوتر في كوريا وأبعاده المحتملة، تكونت رؤية إستراتيجية

تجاه كوريا، عززها تحليل مطابق لوزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، مفادها: "إنّ السياسة الأميركية تجاه كوريا الشمالية تقوم على أنّ تلك الدولة تُعتبر (أرض الخيارات البشعة)، لأنّ أميركا تضطر في سبيل التعامل معها إلى المفاضلة بين الخيارات السيئة، والأسوأ، والأكثر سوءاً". وبالنسبة إلى الصين وموقفها تجاه الموضوع الكوري، فمن المرجح أن تحمي حليفها كوريا الشمالية في حال تعرضها للعدوان، فهذا القصف، وأي توتر يحصل بين الكوريتين، يعد اختباراً مهماً لكيفية تحقيق الصين التوازن بين دورها كحليف رئيسي وحيد لبيونغ يانغ، والمطالب الدولية بالضغط على كوريا الشمالية بل ومعاقبتها.

وفي حال مقاومة الصين المطالبة بتوجيه توبيخ أقوى لها، فقد تتأثر مكانتها الإقليمية، وهو مبعث قلق قد يؤثر أيضاً على أسلوب تفكير المسؤولين في بكين.

وقد شكّا مسؤولون أميركيون من رد فعل الصين "الواهي" إزاء القصف الكوري الشمالي.

ومن الممكن أن يزيد ذلك من الضغط على بكين لانتقاد الشمال، بل وفرض عقوبات من المحتمل أن تكون من خلال مجلس الأمن.

وتعتبر الصين كوريا الشمالية حليفاً استراتيجياً في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وعلى مدار العام أظهر الرئيس الصيني مدى استعداداه لاستثمار مكانة سياسية ومعونات اقتصادية في بيونجيانغ.

تجدد الإشارة في هذا السياق، إلى أنه على المستوى الجغرافي، تمتد حدود الصين مع كوريا الشمالية لمسافة ١٤١٥ كيلومتراً، وأجزاء منها أنهار تتجمد في الشتاء، وهي تخشى الصين أن تصبح الحدود ممراً للاجئين والاضطرابات إذا ما انهار النظام هناك.

ويُعد الهجوم الكوري الشمالي آخر الاستفزازات في قائمة طويلة تعود إلى العام ٢٠٠٧ والسنوات التي سبقتها. كما أنه يأتي عقب حادث إغراق مدمرة كورية جنوبية "شيونان" بالقرب من الحدود البحرية المتنازع عليها، مما أدى إلى مصرع عدد كبير من أفراد طاقمها. وهناك احتمال كبير أن تكون تلك المدمرة قد تعرضت لهجوم بالطوربيد من قبل غواصة كورية شمالية، وفق محللين عسكريين أميركيين وكوريين جنوبيين.

وفي ٢٦ آذار ٢٠١٠ أدى انفجار مجهول الأسباب إلى شطر السفينة الحربية الكورية الجنوبية "شيونان" بالبحر الأصفر إلى نصفين مما أدى إلى مقتل ٤٦ من بحارتها، وعندها اضطرت الأوضاع الإقليمية بشدة وضغطت أميركا على كوريا الجنوبية من أجل قبول تحقيق دولي يؤدي إلى عقوبات متوقعة على الشمالية. وفي ٢٠ أيار ٢٠١٠ خلصت التحقيقات الدولية والتي أشرفت عليها كوريا الجنوبية نفسها إلى أن إصابة السفينة الحربية الكورية الجنوبية ناجمة عن إصابتها بطوربيد أطلقته غواصة كورية شمالية وبيونغ يانغ نفت علاقتها بالحادث بمنتهى الشدة، وفي ٢٤ أيار ٢٠١٠ أعلنت كوريا الجنوبية عن قطع العلاقات التجارية مع جارتها الشمالية ومنع السفن الشمالية من دخول مياهها الإقليمية^(٥).

وفي النهاية تثير هذه الأزمة مخاوف من أن تكون "أجندة" الاستفزاز الكوري - الكوري بغض النظر عن البادئ والمتجاوب برد الفعل المتوقع هي "أجندة" عالمية، فقد يكون في الأمر استفزاز أميركي - كوري جنوبي متعمداً لكوريا الشمالية بل واستفزاز غير مباشر للصين العدو الاقتصادي الأول للولايات المتحدة، وعدم رضا الأميركيين عن الرفض الصيني للرضوخ

٥- د. شريف عبد العزيز، مقالة تحت عنوان "الأزمة الكورية.. أسرار اللعبة في أيادي أميركا"، الدار العربية للعلوم السياسية، القاهرة ص ١٣.

للمطالب الأميركية بإعادة تقويم اليوان الصيني لصالح الدولار الأمريكي المتداعي، ناهيك عن القلق المتصاعد للولايات المتحدة من ازدياد النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري للصين إقليمياً وعالمياً.

خامساً: أسباب انقلاب معادلة التوازن بين الكوريتين

تقوم المعادلة الكورية على ضغوط غير عنيفة على كوريا الشمالية، في الوقت الذي تضمن فيه كوريا الجنوبية سلامة حدودها وأمنها، وغض الطرف عن الطموحات النووية لكوريا الشمالية طالما أنها لن تؤثر في منظومة التوازن العسكري في المنطقة. وظلت هذه المعادلة قائمة حتى كانت تطورات الأحداث الأخيرة في خلال العام ٢٠١٠، التي دفعت بالمنطقة إلى حافة حرب وشيكة قد يتورط فيها سائر الأطراف الإقليمية.

فما هي الأسباب وراء هذا التغير المفاجئ؟

لقد بدأت أولى علامات تغير معادلة التوازن الكوري، والتي حرصت أميركا على إبقائها متزنة لفترة طويلة، مع إغراق المدمرة "شيونان". وبرغم التهدة وانخفاض تداعيات ملف إغراق السفينة الحربية الكورية الجنوبية شيونان، فقد برز على أرض الواقع المزيد من المعطيات والمعلومات الجديدة التي تشير إلى أن تحالف واشنطن - سيئول، يسعى بشكل حثيث باتجاه المزيد من التصعيد في مواجهة بيونغ يانغ، وذلك عن طريق جرّ كوريا الشمالية إلى حرب محدودة بدأت بالقصف المدفعي العنيف الذي أقدمت عليه القوات الشمالية يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني من العام ذاته^(٦). بدأت أولى خطوات الاستدراج الأميركي عندما قامت وزيرة الخارجية

٦- علي حسين باكير، "الدور الصيني في شبه الجزيرة الكورية"، مرجع سابق، ص ٢٦

الأميركية السابقة هيلاري كلينتون بزيارة كوريا الجنوبية، وأعلنت عن سلسلة عقوبات أميركية جديدة على كوريا الشمالية، ثم قامت وبرفقتها وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس بزيارة المنطقة العازلة منزوعة السلاح بين الكوريتين، وخلال وجودهما في هذه المنطقة أعلنت كلينتون عن المزيد من التصريحات الساخنة التي حملت طابع التهديد والوعيد لكوريا الشمالية. وبعدها تم الإعلان عن انعقاد فعاليات لقاء "آسيا - الباسفيك" الأمني الذي استضافته فييتنام، ويركز هذه المرة على قضايا الأمن والنزاعات في المنطقة.

وكانت التوقعات كلها تشير إلى وجود نيات مبيتة من جانب أميركا وكوريا الجنوبية وحلفائهما، لجهة دفع فعاليات اللقاء باتجاه إدانة كوريا الشمالية والسعي لفرض المزيد من الضغوط الآسيوية والدولية عليها. وقد استبقت كوريا الشمالية تلك القمة بقصف مدفعي لجزيرة جنوبية على الحدود أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وفرار مدنيين. ثم جاء الإعلان عن المناورات الأميركية الكورية المشتركة بمحاذاة خط الهدنة الفاصل بين الكوريتين ليطلق كل المخاوف الشمالية من عمل عسكري ما، تخطط له واشنطن وسيول^(٧).

غير أنّ السرّ الحقيقي وراء استدراج أميركا لكوريا الشمالية كان رغبة الأميركيين في التعرّف إلى حقيقة القدرات النووية والعسكرية لبيونغ يانغ. فقد كشف آخر التسريبات بأنّ الأجهزة الأميركية والكورية الجنوبية تعاني من فجوة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالقدرات الحقيقية لكوريا

٧- لمزيد حول الوضع القانوني للكوريتين وآثاره، راجع: تاي جين، "عدم مشروعية المعاهدات القسرية للقيادة اليابانية"، من خلال ضم الجزر المجاورة للامبراطورية العظمى"، اللجنة الوطنية الكورية لليونسكو، المجلد ٣٦، العدد ٤، ١٩٩٦.
- أيضا راجع فيما يختص بالبعد الإقتصادي للنظامين الكوريين الشمالي والجنوبي: دنيس هارت، من التقليد إلى الاستهلاك: بناء ثقافة الرأسمالية في كوريا الجنوبية سيول: بالتعاون مع Jimoon- dang، مترجم عن الإنكليزية، دار الحداثة، القاهرة ٢٠٠٣.

الشمالية، إذ بقيت التخمينات الأميركية تتحدث عن وجود "٢٨" منشأة نووية كورية شمالية تعمل في مجالات معالجة اليورانيوم الخام وتخصيبه، والماء الثقيل والماء الخفيف، وما شابه ذلك من المنشآت النووية.

ولكن صدقية تلك المعلومات قد تعرضت لصدمة كبرى عندما برز تقرير مخابراتي كوري جنوبي، ويتحدث عن وجود حوالي ١٠٠ منشأة نووية كورية شمالية على الأقل. ثم جاءت الصدمة الثانية في مجال تخمين القدرات القتالية للصواريخ الكورية، عندما تحدثت التقارير الأميركية عن القدرات الصاروخية الكورية الشمالية على أساس عدم قدرتها على الوصول إلى داخل العمق الأميركي، وعدم قدرتها على حمل الرؤوس الحربية ثقيلة الوزن، وأيضاً عدم الدقة في إصابة الهدف، إلى أن تبين لاحقاً أن القدرات الصاروخية الباليستية لكوريا الشمالية تتميز بالمدى الطويل، وبحمل الرؤوس الحربية الثقيلة، وبالذقة المعقولة لجهة إصابة الهدف. وإضافة إلى ذلك فقد تبين أن كوريا الشمالية تملك عدداً من الصواريخ يتجاوز أضعاف التقديرات الأميركية والكورية الجنوبية^(٨).

إن أميركا، في استدراجها كوريا الشمالية إلى حرب، لن ترضي أحداً من الأطراف الإقليمية، وهذا ظاهر من التنديد الروسي بالهجوم الشمالي، وهي تتحرك بحسابات دقيقة ولأغراض استخباراتية محضة، مع الحرص على عدم جعل الحرب تخرج عن حجمها المخطط له سلفاً، وهذا ما لم تدركه القيادة العسكرية الشمالية التي تحاول استعراض قوتها بصورة تتمناها المخابرات الأميركية.

٨- د. شريف عبد العزيز، "الأزمة الكورية.. أسرار اللعبة في أيادي أميركا"، مرجع سابق، ص ١٦.

سادسًا: أبرز محطات التوتر بين الكوريتين

٢١/٠١/١٩٦٨: كومنندوس كوري شمالي قوامه ٣٢ عنصرًا يشن هجومًا على مقر الرئاسة بسيئول في محاولة لاغتيال الرئيس الكوري الجنوبي بارك شونغ أدى إلى قتل أو أسر جميع المهاجمين.

١٥/٠٨/١٩٧٤: قام عميل كوري شمالي بإطلاق النار على الرئيس الجنوبي بارك شونغ هي خلال إلقاءه خطابًا، ولكنه أخطأ المرمى وأصاب زوجة الرئيس وأدى إلى وفاتها.

٠٩/١٠/١٩٨٣: عملاء كوريون شماليون يقومون بتفجير مجمع تجاري في ميانمار قبل أن يزوره الرئيس الجنوبي شون هو هوان بفترة وجيزة، وأودى الحادث بحياة ٢٠ شخصا منهم ٤ وزراء كوريون جنوبيون.

٢٩/١١/١٩٨٧: انفجار قنبلة وضعت على متن طائرة كورية جنوبية أدى إلى مقتل ١١٥ شخصا كانوا على متنها، واتهمت سيئول بيونغ يانغ بتدبير الحادث.

سبتمبر ١٩٩٦: إنزال غواصة فريق كوماندوس على شواطئ كوريا الجنوبية، ومطاردة الجنوبيين لأعضاء الفريق ومقتل ٢٤ من عناصره وأسر واحد وفقدان آخر.

١٥/٠٦/١٩٩٩: اندلاع مواجهة بحرية بين الجانبين على الحدود في البحر الأصفر، وهي الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب، وانتهاء العملية بغرق سفينة حربية شمالية على متنها ٢٠ بحارًا.

٢٩/٠٦/٢٠٠٢: اندلاع مواجهة ثانية بين الجانبين على الحدود في البحر الأصفر وغرق سفينة حربية كورية شمالية. ومقتل ١٣ شماليا في حادث

حصل خلال استضافة سيئول لمونديال كرة القدم بالاشتراك مع اليابان.

١٠/١١/٢٠٠٩: اشتباك جديد على الحدود بالبحر الأصفر حيث تبادل الجانبان إطلاق نار أدى إلى اندلاع النيران بسفينة حربية شمالية.

٢٦/٠٣/٢٠١٠: انفجار مجهول الأسباب هز السفينة الحربية الكورية الجنوبية "شيونان" بالبحر الأصفر وأدى إلى انشطارها ومقتل ٤٦ من بحارتها.

٢٠/٠٥/٢٠١٠: تحقيقات دولية ذكرت أن إصابة السفينة الحربية الكورية الجنوبية ناجمة عن إصابتها بطوربيد أطلقتته غواصة كورية شمالية، ونفي بيونغ يانغ علاقتها بالحادث.

٢٤/٠٥/٢٠١٠: أعلنت كوريا الجنوبية قطع العلاقات التجارية مع جارتها الشمالية ومنع السفن الشمالية من دخول مياهها.

٢٩/١٠/٢٠١٠: ارتفاع درجة التوتر مجدداً قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين بسيول إثر تبادل لإطلاق النار على الحدود بين البلدين.

٢٣/١١/٢٠١٠: تبادل للقصف بين الجانبين أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وفرار مدنيين إثر قصف مدفعي كوري شمالي على جزيرة جنوبية على الحدود.

٢٦/٨/٢٠١٣: توتر شديد على جانبي الحدود، حيث عبرت فرقاطة حربية كورية شمالية المياه المشتركة، تبع ذلك خرق كوري مماثل، مما أدى إلى تدهور الأوضاع والحشد المتبادل والتهديدات على أنواعها.

١٣/٧/٢٠١٤: مناورات كورية جنوبية كورية مشتركة مع وحدات من المارينز من القوات البحرية الأميركية المرابطة في الجزيرة، اعتبرتها سيئول استفزازاً، وأعلنت حالة التأهب على مدى البلاد.

سابعًا: آفاق الوضع الراهن بين الكوريتين

من الواضح للمتتبع لمسار العلاقات بين الكوريتين، أن هناك بوادر أزمات متواصلة ومتلاحقة في كل محطة أو مفصل زمني، تنذر بالوقوع مع كل حدث سياسي أو عسكري أو دعائي، إذ تعتبر كل من الدولتين أنه استفزاز أو استهداف لها ولاستقرارها السياسي ضمن حدودها .

ومع حلول شهر تموز من العام الحالي ٢٠١٥، تزايد التوتر على ضفتي الجزيرتين المتنازعتين، وارتفع منسوب التحدي بين الدولتين الجارتين، من خلال الحشود العسكرية المتبادلة على خلفية الأعلام الدعائية المتبادلة^(٩).

ومن المعروف أن كلاً من الدولتين تدور في فلك دولة أخرى، فبينما ترتبط كوريا الجنوبية بمعاهدات وتحالفات عسكرية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم فيها قاعدة أميركية عسكرية تضم ما يزيد عن ثلاثين ألف جندي أميركي، تلتقي كوريا الشمالية مع جارتها الصين في الكثير من الأسس المشتركة على المستويات السياسية، وتتبادل معها الزيارات والوفود وتقاسمها الرؤى الأيديولوجية المشتركة .

ومع بدايات آب الجاري، أعلنت سيئول أن مفاوضات على مستوى عال تجري، بين قادة كوريين شماليين وجنوبيين، قبل ساعتين من انتهاء مهلة إنذار وجّهته بيونغ يانغ إلى الجنوب.

وتجدر الإشارة إلى أن القوات الكورية الجنوبية قد وُضعت في حالة "تأهب قصوى"، بعدما هدّدت بيونغ يانغ بشنّ حرب، ما لم تُوقف سيئول حملتها الدعائية عبر مكبرات الصوت على الحدود بين البلدين.

وقال رئيس مكتب الأمن الوطني التابع لمكتب الرئاسة الكوري

٩- للمزيد راجع: "الكوريتين بين العداة التقليدي والتاريخ المشترك"، محمد عبد السلام، الدار الأندلسية للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠٠٨

الجنوبي كيم كيو-هيون، أنّ كوريا الشمالية اقترحت على بلاده إجراء محادثات على مستوى عال بين كبار مسؤولي الكوريتين، مشيراً إلى أن المحادثات ستُعقد في أقرب موعد بتوقيت غرينيتش في قرية بان مون جو الحدودية^(١٠)

ويُشارك في المحادثات من الجانب الجنوبي مستشار الأمن القومي الكوري الجنوبي كيم كوان-جين ووزير التوحيد هونغ يونغ-بيو، فيما يشارك من الجانب الشمالي مدير مكتب السياسة العامة في الجيش الكوري الشمالي هوانغ بيونغ-سو وسكرتير شؤون كوريا الجنوبية في حزب "العمال" كيم يانغ-أون.

وفي وقفة مع يوميات التوتر الدائم بين الجارتين خلال شهر آب ٢٠١٥ :
- قالت كوريا الشمالية ليل الجمعة-السبت ١٤/١٥-٨-٢٠١٥، أنّ قواتها على الحدود أصبحت في وضع "التسلح الكامل والاستعداد للقتال" مع انتهاء المهلة عند الساعة الخامسة (٨،٣٠ بتوقيت غرينيتش).

- وحذّر وزير الخارجية الكوري الشمالي من أن الوضع "وصل إلى شفير حرب"، مؤكداً أن "جيشنا وشعبنا على استعداد للمجازفة بحرب شاملة ليس فقط كردّ فعل بل للدفاع عن النظام الذي اخترناه".

- من جهته، أكد مساعد المندوب الدائم لبيونغ يانغ في الأمم المتحدة "ميونغ هون" إذا لم تستجب كوريا الجنوبية لإذارنا (بوقف الدعاية)، فإنّ ردّ فعلنا العسكري سيُصبح حتمياً وسيكون قوياً جداً".

وتملك الأسرة الدولية خبرة طويلة في تهديدات كوريا الشمالية، لكنها تخشى تصعيداً ممكناً، مع أن كثيرين يرون أن ذلك ليس سوى محاولة جديدة من بيونغ يانغ للفت الأنظار.

١٠- شون، توك شو. "كوريا في جغرافيا المحيط الهادئ"، مقالة مترجمة من الإنكليزية، ص ١٤

- وتأكيدياً لضعف الثقة بين الجانبين، علق الباحث في مركز المعهد الآسيوي للدراسات السياسية في سيول جيمس كين حول التوتر المتصاعد بين الكوريتين: "نظراً لماضيهم في أسلوب التفاوض والتهديدات، من المحتمل أن ينفذوا تهديداتهم بعمل عسكري ضئيل ومحدود". لكنه أكد في الوقت نفسه أن هذه التهديدات خطيرة، ولا يمكن استبعاد أن تُوجّه كوريا الشمالية ضربة ما. وقال: "إذا حدث ذلك، فإنّ كوريا الجنوبية يجب أن تكون حازمة وتردّ فوراً لتؤكد انها لن تخضع للترهيب"، مؤكداً أنّ "أي شيء أقل من ذلك سيُشكّل دعوة لمزيد من الاستفزاز".

- وقال متحدث باسم الرئاسة الكورية الجنوبية: "نحن مستعدون للردّ بقوة على أي عمل استفزازي كوري شمالي".

- وتديلاً على الوضع الآخذ بالتأزم بين الجزيرتين، نقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) في يوم السبت الواقع فيه ٢٠١٥/٧/١٨ عن مصادر عسكرية قولها بتاريخ سابق، أنّ بيونغ يانغ نشرت وحداتها المدفعية على الحدود لتوجيه ضربة محتملة إلى مكبرات الصوت الكورية الجنوبية التي تبثّ دعاية عبر الحدود وأضاف أنّ ثماني مقاتلات أميركية وكورية جنوبية قامت بمحاكاة عمليات قصف "يُمكن أن تُشكّل إنذاراً لكوريا الشمالية".

وحالياً، لا وجود لأي مخاوف في صفوف السكان الكوريين الجنوبيين، الذين اعتادوا لسنوات تهديدات الشمال بحرب وشيكة لا تقع.

تجدد الإشارة، وعطفاً على ما كنا قد ذكرناه أعلاه، إلى أنّ الكوريتين في حالة حرب منذ ٦٥ عاماً على الصعيد الوطني والعملائي، إذ أن الحرب بينهما (١٩٥٠-١٩٥٣) انتهت بوقف لإطلاق النار، ولم يُوقّع أي اتفاق سلام رسمي بين الدولتين منذ ذلك الحين.

ويعود آخر هجوم مباشر من الشمال على الجنوب إلى شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، عندما قصفت بيونغ يانغ جزيرة يونبونغ الحدودية الكورية الجنوبية، مما أدى إلى مقتل مدنيين اثنين وجنديين كوريين جنوبيين.

- وفي خطاب مقتضب له بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣ في نيويورك تناول الأوضاع الدولية، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الكوريتين من جديد، لوضع حد للتوتر المثير للقلق في شبه الجزيرة المقسّمة.

وقالت متحدثة باسمه أنه "يحضّ الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير أخرى قد تزيد من حدّة التوتر". كما دعت الصين إلى الهدوء وضبط النفس مع ذلك فإنّ الوضع مشرّع على كل المتغيرات والملفات التي تعيشها آسيا والعالم في أكثر من نقطة ساخنة.

خاتمة:

ما من شك في أنّ الأوضاع الدولية المتوترة، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، والخلاف الأميركي الروسي في أكثر من ملف، والعداء الأيديولوجي الذي كان قائمًا على خلفيات استعمارية، لها الأثر الكبير في التوتر الذي ينسحب على العلاقات بين الكوريتين، بحيث أصبحت كلتا الجزيرتين، نقطة التوتر الذي تُختزل من خلاله جميع الخلافات ومظاهرها العملية والميدانية.

وعليه فقد أصبح أي عمل عسكري أو مناورات أو دعايات إعلامية، بمنزلة الاستفزاز المتبادل الذي يستجلب رد فعل، يتمثّل بخلال عرض متبادل للقوة، في ما يشبه استعدادًا وشيكًا لحرب مقبلة.

وفي ظل احتدام الملفات الملتهبة في الشرق الأوسط، من سوريا إلى اليمن، وفلسطين والبحرين، وما تمثل هذه الملفات من حالات خلاف دولية،

تصطف فيها القوى الكبرى والإقليمية في تحالفات صارمة وصلبة حفاظًا على مصالحها وحضورها الحيوي والإستراتيجي في أكثر مناطق العالم غنى بالثروات النفطية ومنابع الغاز، يبدو أنّ الكوريتين ستكونان مسرحًا لحالات فعل ورد فعل، يعكسان واقع الانقسام الدولي بمحاوره الجديدة وصراعاته وتنافسه العسكري بأبعادٍ اقتصادية واضحة.

وأخيرًا يبقى تقاسم المصالح وتوزيعها هو الذي يحكم العلاقات الدولية، ويجعل الأفرقاء المعنيين من القوى الكبرى، حريصين على عدم اندلاع شرارة الحروب في أي نقطة ملتهبة من العالم. ذلك أن هذه القوى المسيطرة تدرك جيدًا أنّ مفاعيل أي حرب قد تقع، يصبح من الصعب لجمها، وقد تخرج عن السيطرة مع احتدامها بين أفرقاء الصراع، بحيث تورط الجهة التي تشعلها، وتؤدي بها إلى المزيد من الخسائر والنتائج غير المتوقعة على أكثر من صعيد.

برامج دعم القروض الصغيرة والمتوسطة في لبنان شركة كفالات ش.م.ل نموذجًا



د. عبدالله رزق و د. كليب كليب *

المقدمة

يرتكز الاقتصاد العالمي بنسبة ٨٠ إلى ٨٥ ٪ على بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لذا تبذل الدول وبخاصة النامية منها، جهودًا مضنية لرعاية هذه المشاريع وتأمين التمويل اللازم لها، نظرًا لقدرتها على خلق فرص عمل. أمّا في لبنان، فتشكّل المشاريع الصغيرة الحجم أكثر من ٩٠٪ من المشاريع القائمة، لكنّها تعاني صعوباتٍ بالغة في الحصول على التمويل. وقد شهد لبنان منذ عقد التسعينات من القرن العشرين، ظهور العديد من المؤسسات والهيئات والبرامج التي تعنى بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن أبرزها شركة "كفالات".

أتى تأسيس "شركة ضمان قروض المؤسسات الصغيرة

* بروفييسور
محاضر في كلية
العلوم الاقتصادية
وإدارة الأعمال

* أستاذ محاضر
في كلية العلوم
الاقتصادية وإدارة
الأعمال

والمتوسطة ش.م.ل." في ٢٨ نيسان ١٩٩٩ والتي جرى تعديل إسمها بحيث أصبح "شركة كفالات ش.م.ل. كفالة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في ١٢/١١/١٩٩٩ ضمن إطار الخطة الخماسية للإنماء (١٩٩٩-٢٠٠٤) التي اعتمدها حكومة الرئيس سليم الحص آنذاك، وتبنّت فيها سياسات إقتصادية إجتماعية هدفت بشكل أساسي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية ومعالجة الخلل في المالية العامة.

وقد جاء هذا التأسيس في ظروف بالغة التعقيد أبرزها: التآزم السياسي والاقتصادي، تسارع ازدياد أرقام الدين العام، ضعف التوجه إلى الاستثمار وانخفاض كبير في معدل النمو، وجود فائض كبير في كتلة الودائع النقدية في المصارف، عجز المصارف المتخصصة عن تأمين التسليفات اللازمة للقطاعات الانتاجية ... وغير ذلك.

وكانت شركة "كفالات" قد حدّدت عند تأسيسها فترة ٦ سنوات لاكمال تجربتها، وترسيخ قواعدها، وأشكال عملها وأساليبها، وهو ما اعتبرته الشركة آنذاك دورة مالية كاملة.

يهدف هذا البحث إلى التعرّف إلى السياسة التسليفية في شركة كفالات ش.م.ل. والدور التنموي الذي لعبته خلال السنوات الست الأولى من عملها ١٩٩٩-٢٠٠٥ (أي الفترة التي طُبّق فيها برنامج كفالات الأساسي) ومعرفة ما إذا كانت الشركة قامت بالدور التنموي المرسوم لها في تنشيط قطاعات الانتاج أم أنها، كشركة مساهمة تسهم فيها أساسًا المصارف التجارية، كانت تقوم بدورٍ آخر يتمثّل بإعادة توظيف الاحتياطات القانونية الإلزامية المطلوب من المصارف إيداعها في مصرف لبنان، وهو ما يسمّى بإعادة التوظيف المالي.

وبصيغةٍ أُخرى، هل كان لشركة كفالات في فترة التأسيس دور تنموي أم إعادة توظيف مالي؟ وهل استطاعت الشركة أن تشكل نافذة حقيقية في تسهيل عملية التسليف للقطاعات المنتجة؟ وما هي أوجه المقارنة بين التسليف التجاري المحض والتسليف المكفول من شركة كفالات؟ هل استطاعت الشركة توسيع دائرة الطبقة الوسطى في لبنان عبر كفالة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز رواد الأعمال، حيث أنّ الطبقة الوسطى كانت قد تراجعت وضعفت نتيجة سنوات الحرب الطويلة؟ هل أدّت الشركة دورًا في الحدّ من النزوح الريفي إلى المدينة من خلال إيجاد فرص عمل وتشجيع الاستثمار في الأرياف؟ وهل حققت "كفالات" ما كانت قد توقعته دراسة الجدوى الخاصة بها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث.

أولاً: في سمات الاقتصاد اللبناني وحاجته إلى شركات ماثلة

لشركة كفالات

أتى تأسيس شركة كفالات في ١٢/١١/١٩٩٩ انسجامًا مع رغبة الحكومة آنذاك في اعتماد خطة تنموية، تعيد تحديد المسار الإقتصادي الذي كانت قد اعتمدته حكومات الرئيس رفيق الحريري الثلاث ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٨. ونعلم أنّ هذه الخطة كانت موضع اختلاف وتباين، أدّى إلى تعطيل مضمونها الرئيسي، على الرغم من أنها تبنت بعض التوجهات العامة ومنها إنشاء "شركة كفالات".

إنّنا نتساءل بالمضمون: هل استطاعت تلك الخطة الخروج عن المألوف في النهج الإقتصادي اللبناني؟ وهل كانت مختلفة في الجوهر عن خطة

النهوض والإعمار التي اعتمدت منذ العام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨؟ وهل خطة النهوض والإعمار اختلفت عن الرؤيا الاقتصادية العامة لدور لبنان وموقعه الاقتصاديين؟ وهي التي سادت في لبنان منذ الاستقلال وحتى تاريخه.

من المعروف أنّ الفكر الاقتصادي التدخلي، كان قد ساد في معظم بلدان العالم منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ظلّ الرأسمالية التجارية، ليتراجع بعد ذلك الوقت مفسحاً في المجال للفكر الاقتصادي الليبرالي اللاتدخلي الذي ساد منذ تلك الفترة حتى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. وفي دورة ثانية، عاد الفكر الاقتصادي التدخلي ليسود (إن بمصادره الماركسية والاشتراكية أو الكينزية أو العالمثالية) منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى مطلع السبعينيات من القرن المذكور، قبل أن يتراجع في الربع الأخير من القرن العشرين مرة جديدة أمام الفكر الاقتصادي الليبرالي اللاتدخلي.

١- النظام الاقتصادي في لبنان ليبرالي على الدوام:

قد يكون لبنان البلد الوحيد الذي سلك طيلة فترة تطوره الاقتصادي الحديث، ولا يزال، مسلكاً ليبرالياً لا تدخلي، لم يقطعه سوى قيام بعض المؤسسات ذات الطبيعة الانمائية والمحدودة التي أنشئت في فترة حكم الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) مثل الانعاش الاجتماعي، المشروع الأخضر، مصرف التمويل الصناعي والسياحي والعقاري ... وغيرها.

تعود نشأة الرأسمالية الليبرالية في لبنان إلى بدايات القرن التاسع عشر مع توسع تجارة الحبوب والحرير. وشكّل نظام المتصرفية (١٨٦١-١٩١٤) إطاراً داعماً لصعود الرأسمالية. وجاء إعلان دولة لبنان الكبير

١٩٢٠ ليعزز تلك الحالة. وقد عزّز الأداء الجيّد للاقتصاد اللبناني خلال فترة الانتداب المضاف إلى جو الازدهار الاقتصادي والسلام السياسي الذي ساد في فترة المتصرفية، خيار حكومة الدولة الاستقلالية الأولى بعد العام ١٩٤٣ لاختيار الليبرالية الاقتصادية، ليس كسياسة اساسية للتنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضًا "كعلّة" أساسية لوجود الوطن الجديد.^(١)

وقد عزّز هذا الخيار خروج لبنان من الحرب العالمية الثانية كدولة مستقلة يتمتع إقتصادها بصناعة منتعشة وفائض مالي في الخزينة ومعدلات بطالة منخفضة والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي عرفها بعض البلدان العربية خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. كما كان لتطوّر القطاع المصرفي وقدرته على استيعاب عائدات النفط وجو الاستقرار السياسي الذي عاشه لبنان، دور في تعزيز هذا الخيار.

وباختصار، كان لمظاهر الازدهار والتقدم التي عاشها لبنان منذ الاستقلال وحتى بداية الحرب (١٩٧٥) دور في تعزيز خيار الليبرالية الاقتصادية بعدما كان هذا الخيار قد تكرّس في فترتي المتصرفية والانتداب.

في فترة الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) وعلى الرغم من ظروف العمل الصعبة والأزمات السياسية المتقلبة والنزاعات المسلحة، استطاعت الليبرالية الاقتصادية أن تظهر قدرًا كبيرًا من المرونة والتكيّف مع تطوّرات السوق، وساهمت في استمرارية النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري وتوفير

١- توفيق كسبار - إقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ - دار النهار للنشر بيروت ٢٠٠٥ ص ٦٩

معظم السلع، كما أنّها تمكنت من استئناف النشاط الاقتصادي بشكل سريع بعد كل توقف للأعمال القتالية، كما حصل في أعقاب سنوات ١٩٧٦-١٩٨٢-١٩٨٩.^(٢)

في تلك الفترة كانت الليبرالية الاقتصادية تنتشر مجدداً على المستوى الكوني، وتتوسع إلى مناطق جديدة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتحولها إلى إقتصاد السوق. وهذا ما أدّى إلى تجديد الاعتراف بالنظام الاقتصادي اللبناني، ووضعه في سياق الاتجاه السائد عالمياً بعدما كان نموذجاً فريداً وشبه وحيد لليبرالية الاقتصادية المفرطة منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين.

وبعد فترة انتقالية أعقبت الحرب (١٩٩٠-١٩٩٢)، باشرت الحكومة اللبنانية في تنفيذ خطة لإعادة الإعمار لمدة عشر سنوات (١٩٩٣-٢٠٠٢). ولقد أظهرت الخطة رغبة واضحة بإعادة انتاج النظام الاقتصادي القائم ذاته وعلى الأسس نفسها. وكان واضعو الخطة يعتقدون بأنّ الاقتصاد اللبناني سوف يتمكن بعد وقف الحرب، (كما في المرات السابقة) عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية وتطويرها وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، من استعادة ميزاته الإقليمية في المجالات التجارية والمالية والانطلاق في مسار النمو الاقتصادي.

ولم تخرج الخطة الخماسية للإنماء في لبنان (١٩٩٩-٢٠٠٤) التي وضعتها حكومة الرئيس الحص في العام ١٩٩٨ عن جوهر النظام الاقتصادي الليبرالي إيّاه الذي نشأ في لبنان منذ الإستقلال. فعلى الرغم من وجود بعض نقاط الإختلاف بين الخطة الخماسية وخطة "أفق العام

٢- المصدر نفسه - ص ٢٢٢

٢٠٠٠ للإينماء وإعادة الاعمار" إذ أعادت الخطة الخماسية الاعتبار لمبدأ الضريبة التصاعدية، وبدأت الخطوات التحضيرية لاعتماد الضريبة على القيمة المضافة واستحداث ضرائب جديدة على الأصول المالية ، إلا أن هذه الأخيرة (الخماسية) اشتركت مع خطة الإينماء والإعمار في عدد من التوجهات الأساسية مثل: التزام سياسة التثبيت النقدي، الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام، طريقة معالجة الاختلالات المالية ... وغيرها. وهذا يدل إلى أنّ الخلافات السياسية في لبنان لم تصل لتطال جوهر النظام الاقتصادي أو وضعه موضع مساءلة أو في مهب التغيير. فهل كانت النتائج الاقتصادية للنظام اللبناني في مجال الإينماء مقبولة؟

٢- النتائج التي تمّ الوصول إليها على صعيد الإينماء:

تأسيسًا على ما سبق، نعتبر أن لبنان لم يتبع أي سياسات اقتصادية تنموية فعلية وفق مفاهيم التنمية المتعارف عليها، خصوصًا لجهة اضطلاع الدولة بدور وازن في الإقتصاد، إذ أنّ الإقتصاد اللبناني تميّز على الدوام بدرجة عالية من الحريات الإقتصادية وتواضع دور القطاع العام .

ولقد استطاع الإقتصاد اللبناني بفضل عوامل داخلية وأخرى خارجية على امتداد ربع قرن (١٩٥٠-١٩٧٤) من تحقيق نمو اقتصادي مهمّ، ولكنه غير استثنائي، بل أتى ضمن سياق عالمي حققت فيه معظم بلدان العالم معدلات نمو إقتصادي مرتفعة في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

إلا أنّ النمو السريع في لبنان في ظل نظام إقتصادي مفرط في ليبراليته، أدّى إلى سلسلة من الاختلالات تمثّلت بتفاوتات كبيرة في توزيع الدخل

بين القطاعات الاقتصادية والمناطق والطبقات الاجتماعية، الأمر الذي أحدث نزفًا سكانيًا حادًا من الريف باتجاه الخارج وباتجاه العاصمة التي أصبحت مع ضواحيها تستقطب حوالى نصف سكان لبنان.^(٣)

خلال فترة الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) تراجع النشاط الاقتصادي وانحسر الاستثمار، وبلغ التضخم أرقامًا قياسية وتدهور الحد الأدنى للأجور، ممّا أدى إلى هروب الرساميل وتفاقم حركة الهجرة إلى الخارج والتهجير الداخلي. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الحرب إلى ٤٠٪ عمّا كان يجب أن يكون عليه لولا وجود الحرب.

في الفترة الانتقالية (١٩٩٠-١٩٩٢) لم يتمكن النشاط الاقتصادي من الإقلاع، فحجم الدمار كان هائلًا والمساعدات والقروض الخارجية الموعودة لم تصل، وهذا ما أدّى إلى تأخير البدء بإعادة إعمار البنية التحتية التي باتت كلها بحاجة إلى ترميم وصيانة، إمّا بسبب الحرب أو بسبب التقادم الزمني. كما أنّ المؤسسات الخاصة لم تكن في وضع المتحمس للبدء بأعمال التوظيف وإعادة التوظيف لأنها كانت تترقب الظروف أو تنتظر التعويضات.

وعند انطلاق خطة "أفق العام ٢٠٠٠ للإنماء وإعادة الإعمار" (١٩٩٣)، افترضت الحكومة أنّ تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وإعادة إعمار البنية التحتية، سيؤديان إلى تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٩٪ تقريبًا بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٧^(٤) وإلى ارتفاع متوسط الدخل السنوي للفرد من ٣,٦ مليون ليرة بالأسعار الجارية في العام ١٩٩٤ إلى ١٢,٨ مليون ليرة

٣- د. نجيب عيسى التعطل وإدارة الاعمار في لبنان ورقة عمل مقدّمة في إجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا -عمان ٢٦-٢٩ تموز ١٩٩٣، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) المملكة الأردنية الهاشمية، منظمة العمل الدولية).

٤- الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان : واقع وأفاق -وزارة الشؤون الاجتماعية UNDP -Fafa ٢٠٠٤ ص ٣٠

عام ٢٠٠٧^(٥). وبصرف النظر عن تحديد أسباب الصعوبات الاقتصادية التي اعترضت خطة "أفق عام ٢٠٠٠ للانماء وإعادة الاعمار" فإن مراجعة النتائج تبين أن معدل النمو في الناتج المحلي الذي كان قد سجّل ٨,٧٪ تبعاً في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ بدأ بالتراجع تدريجياً حتى كاد ينعدم في ١٩٩٨ وبلغ الصفر في العام ٢٠٠٠.

وعقد النمو الذي بدأ بدين عام صافٍ بلغ حوالي ٢,٤ مليار دولار العام ١٩٩٢ يمثل ٤٣٪ من الناتج المحلي القائم انتهى في نهاية العام ٢٠٠١ بدين عام بلغ ٢٩,٤ مليار دولار يمثل ١٧٦٪ من الناتج المحلي^(٦).

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ الدين العام استمر بالنمو بين سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ كما استمر ارتفاع العجز المالي والتجاري بينما استمر بالمقابل تباطؤ النمو الاقتصادي إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي صفر٪ العام ٢٠٠٠ خلافاً لتوقع الحكومة بأن يكون ٣٪ في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠^(٧).

إذاً وانطلاقاً من الوصف الذي عرضناه، يتضح وبشكل كبير أنّ مختلف المحاولات والصيغ "الاصلاحية" التي طرحت لم تختلف عن مضمون الليبرالية، السمة الاقتصادية للبنية الاقتصادية اللبنانية، كما أنّ مفهوم النمو كان تقنياً ومجرداً من مفهومه الاجتماعي، بينما بقيت التنمية مطلباً صعب المنال.

رغم هذه الصورة، هناك محاولات كانت تتعاطى بجديّة مع الهمّ التنموي المشروع والضروري منها تأسيس "شركة كفالات".

٥- المصدر نفسه ص ٣٠

٦- التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيراً لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ آب ٢٠٠٤ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بيروت ص ٣٤.

٧- الوضع الاجتماعي والاقتصادي مصدر سابق ص ٦٢.

ثانيًا: تمويل النمو الاقتصادي في لبنان

النمو لا يتحقق بدون تمويل، فالتمويل عامل أساسي ومحرك رئيس لعملية النمو. ويمكن تقسيم التمويل إلى فئتين: التمويل الراسمالي الذاتي، والتمويل عبر الاستدانة. غير أنّ الاعتماد على التمويل الذاتي في الزمن الراهن قد يكون غير مجدٍ أو غير كافٍ، أو قد يؤدي إلى إغفال فرص افتراضية في حال توافرها. لذلك تتجه معظم المؤسسات نحو الاعتماد بدرجة كبيرة على الاقتراض لتمويل عملية التنمية واستغلال الفرص الاستثمارية المربحة.

ولا تتمتع المؤسسات بالحرية المطلقة عند اتخاذ القرار بشأن التمويل، أو تحديد نسبتي الاقتراض والملكية، فثمة عوامل خارجة عن إرادتها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على درجة النمو الاقتصادي المتوقعة. وهذه العوامل إمّا تتعلق بالوضع الاقتصادي العام في البلاد، أو بحالة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة، وكذلك بظروف عمل المؤسسة نفسها، والشروط التي يمكن أن يضعها مقدمو القروض^(٨).

١- عقبات الاستثمار والنمو في لبنان:

وكما أنّ في لبنان عوامل جاذبة ومشجعة للاستثمار، فهناك بالمقابل عوامل عكسية تقيّد الاستثمار والنمو وتضع دونهما عقبات متعددة، وأبرز هذه العقبات:

أ- صغر حجم المشاريع:

معظم المشاريع القائمة في لبنان تتصف بصغر حجمها (٩٠٪). وغالبًا

٨- د. عبدالله رزق ود. محمد دياب - إقتصاد المؤسسة ص ٢٤٢ و ٢٢٣ دار عطية بيروت ٢٠٠٠.

ما تكون الأملاك الخاصة لصاحب المشروع هي الضامن للقروض، لذلك يفضل أصحاب المشاريع عدم التوسع في الاقتراض خوفاً من المخاطرة بأموالهم. إضافةً إلى ذلك، فإنّ النمو الذي تحقّقه هذه المشاريع من خلال التمويل الذاتي يتسم بالبطء والمعدلات الضئيلة.

كذلك فإنّ المؤسسات الصغيرة تعمل في ظروف منافسة عالية، حيث تنتج في الغالب سلعاً أو خدمات متشابهة لا تميز بينها. وكما هو معروف، فإنّه كلما زادت المنافسة السعرية بين الشركات تضاعف هامش الربح فيها، وانخفضت قدرتها على خدمة الديون، وذلك يحرمها الاستفادة من خط الائتمان **line of credit** أي الاعتماد الذي يفتحه المصرف للعميل الدائم، ويسمح له بالاقتراض عندما يلزمه المال، شريطة عدم تجاوز الكمية المقرضة في أي وقت للحدّ الأقصى المعيّن سلفاً^(٩).

وتعدّ درجة الشفافية في الكشف المالي وغير المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان - وهي شركات عائلية من حيث شكل الملكية وطابع العمل والنشاط - في حالة شكّ وعدم تأكّد، الأمر الذي يجعل فرص حصولها على قروض من المصارف التجارية أمراً بالغ الصعوبة.

ب- الآثار الاقتصادية للحروب:

هذا وقد تأثر الاقتصاد اللبناني بالحروب التي امتدّت لحقبة طويلة من الزمن، الأمر الذي حوّل أزمات الاقتصاد اللبناني الطارئة والمؤقتة إلى أزمة بنيوية ودائمة. وقد تأثر معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة الانتاجية منها نتيجة هذه الحروب، الأمر الذي يستدعي حصول هذه القطاعات على قروض ميسّرة كشرط ضروري لإعادة إنطلاقها.

٩- محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات ص ٦١٦ - القاهرة سنة ١٩٩٩ - طبعة ثانية

ج - الهوة المعرفية والتكنولوجية:

على الرغم من التقدّم النسبي الذي حقّقه لبنان في مجال الخدمات الإلكترونية ومكننة المؤسسات، إلا أنّ لبنان لم يبلغ مرحلة إنتاج التكنولوجيا بدلاً من استيرادها. وتبقى المشاريع الانتاجية في لبنان - الصغيرة الحجم أصلاً - عاجزة عن مواكبة التقنيات الحديثة وغير قادرة على الحصول على تمويل من المصارف التجارية، حيث أن تخلفها التقني يشكل مصدر عدم ثقة المصارف بقدره مردودها على تغطية سداد القروض التي يمكن أن تحصل عليها.

د- تكلفة الأموال:

تشكّل تكلفة الأموال المحور الأساسي الذي يدور حوله الإقراض. وفي لبنان، تشكّل معدلات الفائدة المرتفعة أهم العقبات في وجه الاستثمار والنمو.

لقد سجّل النشاط الاقتصادي في لبنان منذ بداية العام ٢٠٠٣ تطورات بارزة في المجال النقدي بتأثير مؤتمر باريس (٢)، أدت إلى تحسّن مركز لبنان الائتماني وتخفيض سعر الفائدة. فبالإضافة إلى قروض مؤتمر باريس (٢) توافر للدولة خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٣ ما يربو على ٢٣٠٠ مليار ليرة من اكتتابات المصارف بسندات خزينة من دون فائدة، واتّجه بالتالي ضخّ النقد من قبل الدولة نحو المصارف التي سجلت الودائع لديها تسارعاً في نموّها، فيما ضاقت من جهة أخرى مجالات توظيفاتها. وقد أدّى ذلك إلى تدخّل مصرف لبنان لاستيعاب فائض السيولة الذي توافر للمصارف، ما سمح له بتخفيض الفوائد بما يتناسب

وعوامل السوق^(١٠). غير أنّ انخفاض سعر الفائدة عمّا كان عليه، لا يؤدي بالضرورة إلى تنشيط الاستثمار والنمو في لبنان، ممّا يستوجب وجود التسليفات المدعومة فوائدها والموافق عليها من مصرف لبنان لتمويل قطاعات الإنتاج الرئيسة وصغار المنتجين ومتوسّطيهم.

هـ- قيود الائتمان:

إضافة إلى سياسة البنوك التسليفية بخصوص حجم القرض ومدته وكلفته، هناك قيود إقتصادية وتشريعية تحدّد مقدار القرض الذي يمكن لأي بنك منحه لعميل واحد (٢٠٪ من الاموال الخاصة للمصرف)^(١١). من أهمّ هذه القيود، الاحتياطي الإلزامي القانوني الذي يعدّ أداة فعالة للتأثير على حجم التسليفات وبالتالي على حجم الكتلة النقدية، والموافقة المسبقة من مصرف لبنان على قرارات المصارف المتعلقة بالتسليف والتوظيف والمشاركة والمساهمة.

في مواجهة العقبات المشار إليها آنفاً، شهد لبنان في الفترة المستهدفة بالبحث تأسيس بنوك وصناديق استثمارية جديدة تتطلع إلى الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أضف إلى ذلك أنّ اتفاق الشراكة الأوروبية يدعم التحالفات الاستراتيجية بين الشركات اللبنانية والأوروبية، ومن شأن هذه التحالفات أن تحسّن نوعية منتجات الشركات اللبنانية وأن تفتح أسواقاً جديدة لها وتمكّنها من مواجهة شروط التسليف المتشدّدة وعقبات الاستثمار^(١٢).

كما أنّ هذه العراقيل والعقبات لا تغنيانا عن لفت الانتباه إلى نموذج من

١٠- مصرف لبنان النشرة الفصلية، آذار ٢٠٠٣ العدد ٩٦

١١- تعاميم مصرف لبنان النشرة الفصلية حزيران ٢٠٠١ العدد ٨٩

١٢- GA- CONSULT للاستشارات المالية دليل فوائد الشفافية المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ص ٢٣، بيروت ٢٠٠٣

القروض، ساد في تلك الفترة في لبنان، اتجهت بشكل أساسي إلى المناطق الريفية وبخاصة الجنوب بعد تحريره العام ٢٠٠٠. هذا النمط من القروض يتميز بخصائص وسمات تختلف عن سمات المشاريع وخصائصها التي نهتم بعملية إقراضها، والتي تشكل "شركة كفالات" مجال نشاطها الرئيس. إنها برامج القروض الصغرى (Micros - credits) وهي برامج لتوفير قروض صغيرة الحجم من ٥٠ إلى ١٠٠٠ دولار أميركي حسب المنطقة ولآجال قصيرة (ثلاثة اشهر في المتوسط ولا تزيد عن عام) وهي تهتم بالطبقة الفقيرة والفقيرة جدًا التي لا تستطيع الحصول على القروض بالطرق التقليدية، والتي تخصص لمشاريع ذاتية تدرّ دخلًا يسمح للمقترضين بإعالة أنفسهم وعائلاتهم.

يحظى هذا النوع من القروض باهتمام عالمي كبير خصوصًا في الدول النامية، وفي لبنان نشطت في السنوات الأخيرة مؤسسات دولية تهتم في هذا النوع من القروض اعتمادًا على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: (١٣)

- معرفة احتياجات المستفيدين.
 - تقليل تكلفة الوساطة المالية بوسائل شتى مبتكرة.
 - استعمال طرق مبتكرة لتشجيع تسديد القروض.
- هذا الشكل من أشكال القروض قد يساعد على تخطي عتبة الفقر. لكن هذه المشاريع والقروض الصغرى تختلف عن برامج "كفالات" وقروضها، فهي ليست مؤهلة للتعامل مع البنوك التجارية. أمّا "كفالات" فهي الكفيل والوسيط بين المشروع والبنك التجاري.

١٣ - Mario Otero and Elizabeth Rhyne (Edition). The New world of Microenterprise Finance : Building Healthy Financial institutions for the poor kumassionpres , U.S.A. Harvard , press 1998

٢- تسليفات القطاع المصرفي في لبنان

هذا وشهدت الفترة المستهدفة بالبحث الظواهر الآتية:

- تراجع حجم التسليفات قياسًا بالودائع وهذا يؤكد بطء عجلة الاقتصاد وضعف النمو وتراجع القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية .

- تركّز التسليف (في فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥) في بيروت وضواحيها بنسبة تفوق الـ ٨٠٪ بينما نالت كل المناطق الأخرى ما يقل عن ٢٠٪^(١٤).

- استحوذ قطاع التجارة والخدمات على نسبة ٤٥,١٪ من التسليفات في العام ٢٠٠٢ وتراجعت هذه النسبة إلى ٤٢,٤٩٪ في العام ٢٠٠٥ وتراجعت تسليفات البناء من ١٩,٦٪ العام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٤٩٪ العام ٢٠٠٥ . أما تسليفات الافراد فقد ارتفعت من ١٣,٣٪ العام ٢٠٠٤ إلى ١٧,٤٢٪ العام ٢٠٠٥ والوساطة المالية من ٣,١٦٪ إلى ٤,١٧٪ في حين أنّ الزراعة حافظت على نسبتها المتدنية^(١٥).

تؤكد هذه النسب حقيقة مفادها أنّ قطاع التجارة والخدمات هو القطاع المفضل في تسليفات القطاع المصرفي وليس القطاعات الانتاجية، كما أنّ ارتفاع تسليفات الأفراد يفسّر الميل المتعاظم للاستهلاك على حساب الانتاج.

كما تبينّ هذه المؤشرات مدى حاجة لبنان إلى الإنماء المتوازن والتوزيع الأكثر عدالة للتسليفات على المناطق والقطاعات وإلى شركات ضامنة للقروض كشركة "كفالات". بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت قروض "كفالات" تتوجه إلى الأرياف وإلى فرص العمل المحفزة للنمو أم لا؟ وما إذا كانت تسهم في تحقيق الإنماء المتوازن؟

١٤- مصرف لبنان - النشرة الفصلية - الفصل الرابع ٢٠٠٣، العدد ٧٩، الفصل الرابع ٢٠٠٤ العدد ٩٩ والفصل الرابع ٢٠٠٥ العدد ١٠٧.

١٥- المصدر نفسه.

٣- قدرات الجهاز المصرفي ومدى ملاءمة قروضه لمتطلبات النمو: يتمتع الجهاز المصرفي بقوة مالية تتزايد يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من هذه المكانة، لا تزال مساهمة المصارف اللبنانية في تنمية المشاريع الانتاجية (زراعة وصناعة) ضعيفة وهامشية. ولعلّ ذلك عائد إلى سياسة المصارف التجارية المتعلقة بتحديد أولويات لاستخدام الأرصدة المتاحة. فالمصرف يهّمه بالدرجة الأولى الحفاظ على معيار السيولة، ومتى أمكنه الاطمئنان إلى هذا المعيار، يكون مستعداً لبناء هيكل قروضه بمنح قروض للمقترضين الذين يكونون على مستوى التأهيل المناسب للحصول على القروض من ناحية القدرة على السداد ودفع الفوائد المتوجبة وتأمين الضمانات الكافية، والتي غالباً ما تكون عائقاً أمام صغار المستثمرين. من هذا المنطلق، نلاحظ توجّه معظم تسليفات المصارف لتمويل المشاريع الضخمة والتي تعود بغالبيتها لرجال أعمال ميسورين بينما تكون حصة متوسطي المنتجين وصغارهم أنواعاً أخرى من القروض. ومن خلال الإطّلاع على برامج الإقراض في عدد من المصارف اتضح أنّ حوالي ٦٠٪ من القروض المصرفية تتركز في اتجاهين رئيسيين هما:

- قروض لتمويل الاستثمار في خدمات البنية الالكترونية من أجهزة إتصال ومعلوماتية.

- قروض لتلبية احتياجات المعيشة: قروض سكنية، قروض تعليمية قروض شخصية (لشراء سيارة أو أثاث أو ما شابه).

ولا جدال في أنّ هذا الاتجاه في الإقراض لا يشجع النمو، فبعض القروض يخصّص لتلبية احتياجات المعيشة، والبعض الآخر (الاستثمار في البنية الالكترونية) لا يمكن أن يسهم بفعالية في النمو الاقتصادي إلا إذا ترافق

مع زيادة التمويل في المشاريع الانتاجية التي هي بحق نقطة المحور أو المركز من دائرة النمو الاقتصادي^(١٦).

إذاً على ضوء ما تقدم ذكره، لا نستطيع الحكم بعدم ملائمة قروض المصارف لعملية النمو، وإنما نستطيع التأكيد أن هذه القروض لا تدير عجلة النمو الاقتصادي كما هو مطلوب. من هنا يبرز الدور الأساسي لمصرف لبنان من خلال سياسة الفوائد المدعومة بالنسبة للقروض الزراعية والصناعية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الدور الريادي لمصارف الأعمال والمصارف المتخصصة بتوفير جميع الضمانات لصغار المقترضين، وفق شروط ميسرة ومناسبة.

٤- القروض المدعومة، حجمها وأهميتها:

إنّ القروض المدعومة هي القروض الممنوحة من المصارف اللبنانية لفترة تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات، والمدعومة من مصرف لبنان لتمويل المؤسسات السياحية والزراعية والصناعية، بما فيها تلك التي تصنع محلياً أجهزة المعلومات والتقنيات المتخصصة وتقوم بالخدمات المرتبطة بها ومؤسسات الصناعات الحرفية، وذلك على كامل مسؤولية المصارف العاملة في لبنان^(١٧).

يتّضح من خلال مصادر مصرف لبنان أنّ قطاع الصناعة استأثر بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ بأكثر من نصف التسليفات المدعومة فوائدها، كما أنّ حجم التسليفات كان يتذبذب صعوداً ونزولاً بين سنة وأخرى^(١٨) والانخفاض الملحوظ كان في سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٦- رواد عز الدين وفصل المغربي - بحث بعنوان السياسة التسليفية في شركة كفالات ش.م.ل. ودورها التنموي بإشراف د. كليب كليب - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال العام الجامعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ص ٢٧ و ٢٨.

١٧- تعاميم مصرف لبنان النشرة الفصلية الفصل الأول ٢٠٠١ العدد ٨٨

١٨- مصرف لبنان، النشرة الفصلية الفصل الرابع ٢٠٠٥

وعليه يمكن القول أنّ أهمية القروض المدعومة، تبرز كونها تسهم بصورة جيدة في كسر حواجز الاستثمار من خلال تشجيع صغار المستثمرين للاستفادة من تخفيض الفوائد على قروضهم ولكنها غير كافية لدفع عجلة النمو في لبنان.

٥- القروض المتخصصة:

أنشئ نظام هذه المصارف في لبنان بموجب القانون ٦٧/٢٢ تاريخ ٢١ أيار ١٩٦٧، وقد أعطى القانون لهذه المصارف وحدها الحقّ دون غيرها بإجراء عمليات تسليف وإقراض وتمويل وتوظيف لآجال متوسطة وطويلة، والمشاركة في المشاريع وفي شراء السندات وإصدار الكفالات لآجال متوسطة وطويلة مقابل ضمانات^(١٩). وتكمن أهمية هذه المصارف في كونها متخصصة في تمويل نشاطات إقتصادية أو استثمارات معينة، مثلاً في مجال الصناعة أو الزراعة أو الإسكان أو العقارات... أي أنّ الأموال الجاهزة لديها يكون اتجاهها واضحاً، وبالتالي فهي تسهم بشكل بارز في تهيئة القاعدة السليمة للنمو.

إلا أنّ هذه المصارف راحت تلجأ في الأونة الأخيرة إلى رفع مستوى سيولتها واتباع سياسة تسليفية متشددة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف مساهمتها في تحقيق النمو الذي هو الهدف الأساسي لقيامها. وفي خلاصة دراستنا لواقع وظروف الاستثمار والقطاع المصرفي في لبنان، نشير إلى أمرين:

– ملاءة وقدرة المصارف اللبنانية الإضطلاع دورها في ترسيخ أساس النمو المتوازن وتعزيز مكانة لبنان عربياً وعالمياً.

١٩- د. عدنان العريضي الوسيط في إدارة المصارف ص ٦٧-٦٨ بيروت ١٩٩٦ طبعة ٢

- إن تفعيل دور مصارف التسليف المتخصصة والتوجيه الصحيح للقروض المدعومة، وقيام المؤسسات الضامنة كشركة "كفالات" بتوفير الضمانات اللازمة للاقتراض، كلها متطلبات يستند أحدها على الآخر لبلوغ هدف واحد، وهو التنمية الاجتماعية التي أمست مطلبًا عامًا. ولا يمكن الوصول إلى هذه التنمية، من دون تنمية اقتصادية تستوجب الكثير من العمل والتخطيط.

ثالثاً: أنظمة شركة "كفالات" وشروط الحصول على كفالتها

١- تعريف شركة "كفالات":

شركة "كفالات" هي شركة مساهمة لبنانية مالية ذات منفعة عامة، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم SME'S العاملة في لبنان على الحصول على تمويل مصرفي، كما تساعد على التزوّد بضمانات القروض، مستندة إلى خطط العمل ودراسات الجدوى المقدمة من طالبي القروض، والتي تبرهن استدامة النشاط الاقتصادي الذي هو محور طلب القرض^(٢٠).

لا تمنح شركة "كفالات" قروضاً مباشرة، إنّما تقدّم كفالتها للقروض التي تمنح من قبل المصارف العاملة في لبنان. وشركة "كفالات" مملوكة من المؤسسة الوطنية لضمان الودائع بنسبة ٧٥٪ ومن خمسين مصرفاً من المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٢٥٪ (انخفض عدد المصارف المساهمة لاحقاً إلى ٤٠).

٢- الأهداف المتوخاة من قيام شركة "كفالات":

أ- تشجيع المستثمرين على إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم في

٢٠- منشور عن برامج شركة كفالات ش.م.ل.

قطاع الزراعة أو السياحة أو الصناعة أو القطاع الحرفي أو قطاع التقنيات المتخصصة، وتشجيع المصارف على منح قروض لهذه القطاعات عن طريق الضمانات التي تساوي ٧٥٪ من قيمة القرض في حال التعثر.

ب- تنمية المجتمع وتفعيل الدورة الاقتصادية، إذ إن ضمان القروض بنسبة ٧٥٪ من قيمة الدين نقدًا سيزيد من فرص المناطق الريفية وصغار المنتجين في الحصول على قروض، وسيجعل الإدارات المركزية للمصارف تشجع فروع المصارف في الأرياف - والتي يعمل عدد كبير منها كمراكز استقطاب للودائع فقط - على منح تسليفات في الأرياف نفسها.

ج - خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة.

د- زيادة الناتج الوطني: يكون تأثير التوظيفات التي تكفل قروضها شركة كفالات على الدخل الوطني من خلال القيمة المضافة التي سينتجها كل توظيف (قروض + أموال خاصة) في عمل المؤسسة الموظفة.

هـ- تعزيز الطبقة الوسطى، إذ أن واحدة من كل ٢ أو ٣ فرص عمل ستكون لصاحب عمل أو أحد أفراد أسرته.

و- تحقيق الإنماء الاقتصادي المتوازن.

ز- الحفاظ على بعض الأعمال الصغيرة ذات الإدارة العائلية والمهددة بالزوال.

ح- إن "كفالات" ككل شركة مساهمة ليست مؤسسة خيرية بل هي تطلب ضمانات خاصة بها، كما أنها تتوخى تحقيق الربح عن طريق العمولات التي تتقاضاها^(٢١).

٢١- <http://www.uabonline.org> استرجعت بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٥

٣- برنامج عمل شركة كفالات:

أ- يمنح القرض من أجل تنفيذ مشروع جديد، أو من أجل زيادة إنتاجية مؤسسة قائمة.

ب- المبلغ الأقصى للقرض ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، والمبلغ الأدنى ٨ ملايين ليرة أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية (٥ ملايين للزراعة ما عدا الفوائد).

ج- تحت "كفالات" البنوك بشكل ثابت على أن لا تطلب من المقترض ضمانات أخرى، وأن تكتفي بضمانة الشركة وبخطة العمل ودراسة جدوى المشروع.

د- يستفيد المقترض، بالإضافة إلى الضمان، من إعانة مالية على الفائدة تُدفع من قبل وزارة المالية اللبنانية بإدارة مصرف لبنان، وهذا يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تمويل المصرف بكفالة معتدلة.

هـ- تضمن "كفالات" القروض بالليرة اللبنانية وتستفيد البنوك في هذه الحالة من الإعفاء من متطلب الاحتياطي القانوني المفروض من قبل مصرف لبنان، وهذا يخفف من قيمة الفائدة التي يضعها المصرف على زبائنه.

و- تضمن "كفالات" ٧٥٪ من قيمة القرض الممنوح من قبل المصرف و٧٥٪ من الفائدة المتجمعة في أثناء فترة السماح + ٣ أشهر.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠٠٦ وقّعت شركة "كفالات" اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية ووزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، نصّت على زيادة قيمة ونسبة الكفالات المعمول بها في الشركة حتى عام ٢٠٠٥.

وكان برنامج كفالات (الإضافي) هو نتاج هذه الشراكة، فارتفعت بموجبه قيمة الكفالة للمقترض الواحد من ٣٠٠ مليون ليرة إلى ٦٠٠ مليون ليرة. وقد عززت البرامج الجديدة من الكفالات الإضافية، مبادرة شركة كفالات لتشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية على أساس جدوى المشروع واستمراريته وليس على أساس ملاءة المقترض. كما أوجبت هذه الشراكة امتناع المصارف المقرضة عن طلب أي ضمانات إضافية، إذا حصل المشروع على كفالة مصدرة ضمن هذه الشراكة.^(٢٢)

٤- القروض القابلة لكفالة شركة "كفالات" ش.م.ل.:

أ- يقتضي لزاماً أن يكون المقترض طالب الكفالة، مؤسسة اقتصادية لبنانية صغيرة أو متوسطة الحجم لا يتعدى عدد العاملين فيها ٤٠ مستخدماً بتاريخ تقديم الطلب.

ب- يشترط في القرض ما يلي :

- أن تكون غاية القرض محصورة بأعمال الزراعة أو الصناعة أو السياحة أو الانتاج الحرفي أو التقنيات المتخصصة.

- ألا تتعدى مدة القرض سبع سنوات بما فيها فترة السماح.

- أن يمنح المقترض المكفول، فترة سماح تشمل الأصل والفائدة، وحدّها الأدنى ستة أشهر وحدّها الأقصى سنة كاملة.

- أن ينظّم برنامج التسديد على أساس أقساط محدّدة تسدّد في اليوم نفسه من كل شهر، ما عدا الحالات الاستثنائية التي يوافق عليها مجلس إدارة الشركة.

- أن يعتمد معدّل الفائدة وفق الآتي:

• بالنسبة للقروض بالليرة اللبنانية: معدل مردود الفائدة على سندات الخزينة لسنة واحدة + ٣٪ كحدّ أقصى.

- بالنسبة للقروض بالدولار الأميركي: معدّل الفائدة الأوروبي الدولي (LIBOR) لستة أشهر + ٥,٥٪ كحدّ أقصى.
- تحدّد الفائدة سنويًا بتاريخ العقد.
- في حال حصول أي تعديل ناتج عن أي آلية دعم أو إعفاء يعتمدها مصرف لبنان، ينعكس هذا التعديل على أيّ من السقفين المذكورين أعلاه شرط موافقة مصرف لبنان.

ج- لا تمنح الشركة كفالتها إلا في حال أكدّ المصرف المقرض:
 - أنه بذل أقصى جهده للتحقق من وجهة استعمال القرض وفق الأعراف المصرفية، ومن أن القرض مخصص لتنفيذ مشروع جديد أو أي اتفاق من شأنه زيادة طاقة المؤسسة الانتاجية القائمة، وليس لتسديد التزامات سابقة، كما وأنه تحقق من المعلومات والمستندات المطلوبة من طالب الكفالة.

- إنّ طالب الكفالة قد أذن للمصرف برفع السرية المصرفية تجاه كفالات وأي مؤسسة قد تحلّ محلّها في الحقوق المتحصّلة لمصلحتها بفعل الكفالة، كما أن طالب الكفالة يجيز لكفالات أن تطلّع ساعة تشاء على أيّ من تفاصيل جميع حسابات المكفول لدى المصرف والتزاماته.
 - إنه بالنظر إلى المعلومات والمستندات المذكورة أعلاه، يوافق على منح القرض المطلوب بشرط كفالة كفالات^(٢٣).

٥- حقوق شركة كفالات مقابل إصدار كفالتها:

أ - مقابل الكفالة، يتوجب على المكفول المقترض لمصلحة الشركة عمولة بمعدّل ٢,٥٪ سنويًا على قيمة الكفالة المصدرة، تحتسب العمولة وتدفع وفق الآتي:

٢٣- كتيب طلب كفالة مرفق بشروط إصدارها ، صادر عن شركة كفالات .

- تحتسب عن السنة الأولى عند توقيع عقد القرض على أساس قيمة الكفالة، مضافاً إليها قيمة النسبة المكفولة من الفائدة المترتبة عليها عن كامل فترة السماح + ٣ أشهر وتدفع عند إصدار الكفالة.

- إبتداءً من تاريخ انتهاء السنة الأولى التي تلي توقيع القرض، تحتسب في أول كل سنة تلي على أساس رصيد الكفالة في حينه ، مضافاً إليها قيمة النسبة المكفولة من الفائدة المترتبة عليها عن ٣ أشهر، تدفع العمولة هذه خلال مهلة ٢٠ يوم عمل التي تلي تاريخ ابتداء السنة الآتية من القرض.

- إذا، فالعمولة التي تتقاضاها كفالات هي تنازلية، ففي السنة الأولى تكون أكبر منها في السنة الثانية وهكذا دواليك.

- يلتزم المصرف بأن يسدّد مباشرة إلى الشركة ولحساب المقرض المكفول العمولة المنصوص عليها أعلاه في التواريخ المحددة لذلك، تحت طائلة إلغاء الكفالة بعد أنقضاء ٢٠ يوماً من تاريخ تبليغه إشعار صادر عن الشركة بهذا الخصوص، ويفوّض المقرض المصرف قيدها على حسابه.

ب- تحلّ الشركة حكماً بقدر المبلغ الذي تسدّده إلى المصرف محل هذا الأخير في جميع حقوقه وامتيازاته تجاه المقرض، وتصبح الشركة دائنة بالتضامن مع المصرف تجاه المقرض وفق أحكام تضامن الدائنين^(٢٤).

٦- في احتساب الكلفة الإجمالية للقروض المكفولة من قبل شركة "كفالات" ش.م.ل. (فوائد وعمولة) عند التأسيس (١٩٩٩):

لقد نصّت المادة الأولى من القرار رقم ٧٤٩٤ الصادر عن حاكم مصرف

٢٤- قانون الموجبات والعقود المواد ١١ و١٢

لبنان بناءً على قانون النقد والتسليف، وبناءً على قرار المجلس المركزي بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٩، على أنه على كل مصرف عامل في لبنان يرغب في إعطاء قروض لقاء كفالة شركة "كفالات" الحصول على موافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان على المبالغ المنوي توظيفها في هذا المجال.

ويعود سبب هذا النص إلى أنّ فترة الفائدة وتحديد معدلاتها مبني على إجازة مصرف لبنان للمصارف باستعمال ٦٠٪ من قيمة هذه القروض من أموال الاحتياط الإلزامي وعلى دعم الفوائد (الاستفادة من دعم الفوائد المدينة من الدولة اللبنانية للقروض الممنوحة من المصارف إلى المؤسسات الصناعية أو السياحية أو الزراعية).

كذلك نصّ الاتفاق المعقود مع المصارف على وجود سقف للقروض المكفولة بالعملة اللبنانية والعملات الأجنبية، كما أنّ أي تخفيضات أو دعم يشمل هذه القروض من خلال تعاميم مصرف لبنان، يستفيد منها المقترض حصرياً.

بالنسبة لليرة اللبنانية يحتسب السقف كما يلي:
مردود سند الخزينة اللبنانية لمدة سنة زائد ٣٪.

ويعاد الاحتساب من جديد عند أول كل يوم من كل سنة.

ثم ينقص من الحاصل (السقف) مفعول تخفيض ٦٠٪ من الاحتياطي الإلزامي عن قيمة القرض الممنوح على أساس كلفة المال البديلة، ويسمى الحاصل الفائدة القصوى.

وتستفيد هذه الفائدة من نسبة دعم تؤمنها الخزينة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان، وهذه النسبة تساوي ٧٪، وهنا نحصل على كلفة الفائدة التي يتحملها المقترض.

وللحصول على الكلفة الاجمالية للقرض يضاف رسم الكفالة وهو ٢,٥٪ على القيمة المكفولة
(٢,٥٪ X ٧٥٪).

عند صدور هذا النص (١٩٩٩) كان مردود سند الخزينة ١٣,٤٣٪ فكان عندها السقف يحتسب كما يلي:

$$١٣,٤٣ + ٣٪ = ١٦,٤٣٪$$

ينقص مفعول تخفيض ٦٠٪ من الاحتياطي الإلزامي عن قيمة القرض الممنوح على أساس كلفة المال البديلة

$$٨,٠٥٨٪ = (٦٠٪ \times ١٣,٤٣٪)$$

فتصبح الفائدة القصوى المعمول بها = ٨,٣٧٢٪

نسبة دعم الخزينة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان ٧,٠٠٪

فتصبح كلفة الفائدة على المقرض = ١,٣٧٢٪

يضاف رسم الكفالة وهو ٢,٥٪ على القيمة المكفولة

ووقعه على مجمل القرض ٢,٥٪ X ٧٥٪ = ١,٨٧٥٪

إذا كانت الكلفة الاجمالية للقرض (فائدة + كفالة) = ٣,٣٪

بالنسبة للعملاء الاجنبية حُدَّت الفائدة القصوى على أساس الليبور Libor ٦ أشهر زائد ٥,٥٪ سنويًا

في سنة (١٩٩٩)، ٥,٥٪ + ٥,٥٪ = ١٠,٥٪

ينقص نسبة الدعم من الخزينة اللبنانية = ٧,٠٠٪

فتصبح كلفة الفائدة = ٣,٥٪

يضاف إليها كلفة الكفالة = ١,٨٧٥٪

فتصبح الكلفة الاجمالية للقرض = فائدة + عمولة = ٥,٣٧٥٪

أي حوالى = ٥,٤٪

٧- احتساب الكلفة الإجمالية للقروض المكفولة من قبل شركة "كفالات" ش.م.ل. (فوائد وعمولة) في العام ٢٠٠٥

من المنطقي أنّ نسبة العمولة التي تتقاضاها شركة " كفالات " على القروض المكفولة منها (رسم الكفالة) ثابتة كنسبة (هي تنازلية كمبلغ). إلا أنّ الفائدة على القروض متغيرة مع الزمن ومع تغيير الظروف الاقتصادية والمالية، وذلك لأنها مرتبطة بمردود سندات الخزينة اللبنانية.

في مطلع العام ٢٠٠٥ وصلت هذه الفائدة إلى صفر بالمئة، فأصبح المقترض وكأنه يدفع رسم الكفالة فقط (عمولة شركة كفالات على القيمة المكفولة من القروض)، ففي شهر آذار من سنة ٢٠٠٥ وصلت معدلات الفائدة على سندات السنة إلى ٧,٧٥٪، فأصبح عندها السقف يحتسب على أساس سعر الفائدة المذكور (٧,٧٥٪) طبقاً الطريقة نفسها التي اعتمدت لاحتساب كلفة القروض المكفولة من شركة كفالات لسنة ١٩٩٩. فأصبحت كلفة القرض الإجمالية (فائدة + كفالة) ١,٨٧٥٪ بالنسبة للقروض بالليرة اللبنانية و ٤,٦٪ بالنسبة للقروض بالدولار الأميركي.

رابعًا: إجهادات قروض كفالات وتحليلها

باشرت شركة كفالات عملها الفعلي في الأوّل من تموز العام ٢٠٠٠، وأصدرت أول كفالة في شهر آب من العام ذاته، واستمرت الشركة في ممارسة نشاطها منذ ذلك التاريخ. وقد بلغ الحجم الإجمالي للقروض التي أصدرت لها كفالات حتى ٣١/١٢/٢٠٠٥، ٤٧٩٣٣٨ مليون ليرة لبنانية وبلغ معدل حجم القرض الواحد ١٢٢ مليون ليرة لبنانية^(٢٥).

٢٥- منشورات عن شركة كفالات ش.م.ل

١ - تحليل توزيعات قروض كفالات على صعيد المحافظات:

من خلال المعطيات المتوافرة لدينا حول توزيع القروض المكفولة من قبل شركة كفالات على المناطق المختلفة، نستطيع احتساب حصة كل منطقة من القروض المذكورة بالنسبة المئوية، وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم(١): توزيع القروض حسب المحافظات حتى (٢٠٠٥ / ١٢ / ٣١)

المحافظة	عدد الكفالات	النسبة المئوية
بيروت وجبل لبنان	١٩٠٣	$\%٤٨.٤٠ = ٣٩٣٢ / (١٩٠٣ \times ١٠٠)$
الجنوب والنبطية	١٠٣٨	$\%٢٦.٤٠ = ٣٩٣٢ / (١٠٣٨ \times ١٠٠)$
البقاع	٦٣٦	$\%١٦.١٧ = ٣٩٣٢ / (٦٣٦ \times ١٠٠)$
الشمال	٣٥٥	$\%٩.٠٣ = ٣٩٣٢ / (٣٥٥ \times ١٠٠)$
المجموع	٣٩٣٢	$\%١٠٠$

المصدر: إعداد الباحثين - النسب المئوية المحتسبة هي تقريبية

ويظهر من خلال ذلك استئثار محافظتي بيروت وجبل لبنان أو (بالأحرى جبل لبنان كون بيروت استحوذت في العام ٢٠٠٥ على ٢٨ قرصاً فقط من أصل ٢٩٧ لبيروت وجبل لبنان)، الحصة الأكبر من القروض المكفولة من قبل شركة كفالات (من حيث العدد) حيث بلغت قروضها ١٩٠٣ قروض في مختلف القطاعات أي ما نسبته $\%٤٨.٤$ ، ثم محافظتي الجنوب والنبطية التي بلغت حصتهما ١٠٣٨ قرصاً وتشير البيانات الصادرة عن شركة كفالات إلى أن ما يزيد على $\%٦٥$ من القروض قد منح بعد ٢٠٠٣/٠١/٠١ من أجل دعم ورشة النهوض والإعمار وترميم أسس الاقتصاد الجنوبي بعد سنوات طويلة من الحرب والحرمان^(٢٦).

٢٦- رواد عز الدين وفيصل المغربي مصدر سابق ص ٨٨

وتأتي محافظة البقاع في المرتبة الثالثة من حيث استئثارها بالقروض المكفولة من قبل شركة كفالات (من حيث العدد) حيث بلغت قروضها ٦٣٦ قرصاً في مختلف القطاعات أي ما نسبته ١٦،١٧٪.

وتحتل محافظة الشمال المرتبة الأخيرة من حيث الاستفادة من ضمانات شركة كفالات، حيث بلغت قروضها ٣٥٥ قرصاً في مختلف القطاعات أي ما نسبته ٩،٠٣٪. وهذا الترتيب للمناطق، بحسب حصة كل منها من الكفالات المصدرة من قبل كفالات، لم يتغير خلال الفترة المدروسة من عمل هذه الشركة التي أصدرت أول كفالة في شهر آب من العام ٢٠٠٠، ولكن تغيرت النسب قليلاً، حيث أنه تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٤، توزعت القروض جغرافياً بحسب منشورات شركة كفالات على الشكل الآتي:

جدول رقم (٢) توزيع القروض حسب المحافظات حتى (٣١/١٢/٢٠٠٤)

المحافظة	عدد الكفالات	النسبة المئوية
بيروت وجبل لبنان	١٦٠٦	٤٧،٣٪
الجنوب والنبطية	٩٥٤	٢٨٪
البقاع	٥٣٠	١٥،٦٪
الشمال	٣٠٦	٩٪
المجموع	٣٢٩٦	١٠٠٪

المصدر: منشورات شركة كفالات ش.م.ل.

أما في العام ٢٠٠٥ وتحديدًا من ١/١/٢٠٠٥ إلى ٣١/١٢/٢٠٠٥، فقد توزعت القروض حسب المحافظات على الشكل الآتي:

جدول رقم(٣):توزع القروض حسب المحافظات ٢٠٠٥/١/١ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١

المحافظة	عدد الكفالات	النسبة المئوية
بيروت وجبل لبنان	٢٩٧	٥٥,٤١٪
الجنوب والنبطية	٨٤	١٥,٦٧٪
البقاع	١٠٦	١٩,٧٨٪
الشمال	٤٩	٩,١٤٪
المجموع	٥٣٦	١٠٠٪

المصدر: منشورات كفالات ش.م.ل.

وفي المقارنة بين الجدولين، الأول كمجموع من العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤/١٢/٣١، والجدول الثاني خلال عام ٢٠٠٥ فقط، نرى أنّ المجموع التراكمي لبيروت وجبل لبنان بلغ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١، ١٦٠٦ كفالات من أصل ٣٢٩٦ أي ما نسبته ٤٧,٣٪، بينما خلال العام ٢٠٠٥ كانت حصة جبل لبنان وبيروت ٢٩٧ كفالة من أصل ٥٣٦ أي ما نسبته ٥٥,٤١٪، وهكذا نرى أنّ المنحى التصاعدي هو لصالح هاتين المحافظتين، تليهما كمجموع تراكمي محافظتا الجنوب والنبطية حيث بلغت حصتهما حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١، ٩٥٤ كفالةً أي ما نسبته ٢٨٪، أمّا في العام ٢٠٠٥، فقد كان البقاع يشغل الترتيب الثاني حيث بلغت كفالاته ١٠٦، أي ما نسبته ١٩,٧٨٪.

أمّا كمجموع تراكمي حتى نهاية العام ٢٠٠٥، فالجنوب والنبطية يشغلان مجتمعين الترتيب الثاني.

والملاحظة هنا أنّ حصة بيروت وجبل لبنان تبلغ حوالى النصف من

المجموع العام ، في حين أنّ محافظات الجنوب والنبطية والبقاع والشمال تشغل النصف الثاني، مع أنّ المحافظات المذكورة أكثر حرمانًا وأكثر أولوية في تشجيع الاستثمار وتأمين التمويل اللازم، من أجل تحقيق النمو والازدهار.

٢- تحليل توزيع القروض على القطاعات الإنتاجية:

احتلّ قطاع الزراعة المرتبة الأولى من حيث أعداد القروض المكفولة وليس من حيث الحجم من شركة كفالات حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ بواقع ١٧٦٠ قرصًا أي بما نسبته ٤٤,٨٪ من إجمالي القروض المكفولة. وحلّت الصناعة في المرتبة الثانية في الفترة نفسها بواقع ١٥٣٦ قرصًا أي بما نسبته ٣٩٪، بينما جاء ترتيب القطاعات الأخرى على النحو الآتي: السياحة في المرتبة الثالثة بواقع ٤٢٠ قرصًا وما نسبته ١٠,٧٪ من إجمالي عدد القروض المكفولة، وجاء قطاعًا التقنيات المتخصصة والإنتاج الحرفي في المرتبة الرابعة بواقع ١٠٨ قروض لكل منهما وما نسبته ٢,٧٥٪^(٢٧).

خامسًا: حصة شركة "كفالات" من القروض المدعومة فوائدها:

تدرج القروض المدعومة فوائدها من شركة كفالات ضمن القروض المدعومة في لبنان.

ونورد في الجدول رقم ٤ حصة شركة كفالات من القروض المدعومة في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

٢٧- منشورات عن شركة كفالات

جدول رقم (٤): حصة شركة كفالات من القروض المدعومة (بالنسبة المئوية)

الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

القطاعات	مجموع التسليفات المدعومة فوائدها (بمليارات الليرات)	التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها (بمليارات الليرات)	حصة شركة كفالات من القروض المدعومة فوائدها
الصناعة	١٠١٦,٨	١٦٩,٩	١٦,٧٪
السياحة	٥١٤,٧	٥٣,٢	١٠,٣٤٪
الزراعة	١١٩,٧	٩٢,٣	٧٧,١١٪
تقنيات متخصصة	٢٦,٨	١٥,٦	٥٨,٢١٪
انتاج حرفي	١,١	١,١	١٠٠٪
المجموع	١٦٧٩,١	٣٣٢,١	١٩,٧٪

المصدر: بحث من إعداد الطالبتين بتول حسن خليفة وزينب أحمد زعيتير بعنوان "شركة كفالات وتسليفاتها" ... بإشراف د.عبدالله رزق ص ٩٧

تجدر الإشارة إلى أنّ حصة شركة "كفالات" من القروض المدعومة فوائدها (بالنسبة المئوية) = (التسليفات المضمونة من شركة كفالات المدعومة فوائدها X ١٠٠) / مجموع التسليفات المدعومة فوائدها. يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ حصة شركة "كفالات" من القروض المدعومة بلغت ١٩,٧٪.

نشير أخيراً إلى أنه في نهاية العام ٢٠٠٤، بلغ مجموع التسليفات الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ١٠٢٥٦٥٨,٧ (بملايين الليرات اللبنانية)، في حين بلغت القروض بالعملة اللبنانية لقاء كفالة شركة كفالات، المدعومة وغير المدعومة ٢٣٥٣٥١,٧ (بملايين الليرات اللبنانية)، وبالتالي تكون حصة شركة "كفالات" من التسليفات

الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الالزامي تساوي (X23535,7 / 100 = 1025658,7 / 22,946%). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه النسبة اختلفت قليلاً عن النسبة المحتسبة سابقاً (19,78%) لأنها تتضمن التسليفات المدعومة وغير المدعومة، كما أنّ المبالغ المذكورة هي قبل خضوعها لنسب التخفيض المسموحة (60% أو 100%) إلا أنّ هذه النسبة تبقى تقارب العشرين بالمئة⁽²⁸⁾.

سادساً: (قروض المهنيين والأعمال الصغيرة) مقارنة القروض المكفولة من شركة كفالات مع القروض المشابهة من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة

لعلّه من المفيد بناءً على ما سبق، إجراء مقارنة بين نوعين من القروض: القروض المدعومة من كفالات، وتلك المقدمة من المصارف التجارية أو المصارف المتخصصة عبر دراسة حالة عملية مثال القروض الممنوحة من بنك "بيبلوس" للمهنيين والأعمال الصغيرة:

١- مقارنة أسعار الفائدة:

تفاوتت سعر الفائدة في المصارف التجارية في العام 2005 بين:

– 12%، 13%، 14%، بالنسبة لليرة اللبنانية

– 11%، 12%، 13%، بالنسبة للدولار الأميركي.

في حين بلغ سعر الفائدة على القروض المكفولة من شركة "كفالات" في العام نفسه 6,1% بالنسبة للقروض بالليرة اللبنانية، إلا أنها وبسبب حصول القرض على نسبة دعم الخزينة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان،

28- مصرف لبنان النشرة الفصلية الفصل الرابع 2004 العدد 103 ص 26

تصبح تقارب الصفر بالمئة^(٢٩). أمّا بالنسبة للقروض المكفولة من شركة كفالات والممنوحة بالدولار الأميركي، فإنّ الفائدة تبلغ ٩,٧٣٪، بسبب حصول القرض على نسبة دعم من الخزينة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان تصبح هذه الفائدة مساوية ٢,٧٣٪.

وهنا يظهر تفاوت كبير بين معدلات الفائدة على القروض المكفولة من شركة "كفالات" وبين معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية وغير المكفولة من الشركة. إلا أنّ هذه المقارنة، كي تكون صحيحة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفائدة الحقيقية وليس الفائدة الإسمية فقط.

لذا من المستحسن اعتماد عمولة شركة "كفالات" (رسم الكفالة) ٢,٥٪، عندها تصبح الكلفة الإجمالية للقرض (فائدة + كفالة) على المقترض بكفالة شركة "كفالات" بالليرة اللبنانية ١,٨٧٥٪ وبالدولار ٤,٦٠٥٪. في بنك بيبلس تساوي عمولة قروض المهنيين والأعمال الصغيرة ٢٪ لكل ٦ أشهر، وبعض المصارف الأخرى تتقاضى عمولة تساوي ٢ بالألف على أعلى رصيد مدين، سواءً كان القرض مكفولاً من شركة "كفالات" أم لا، وهذا الأمر يزيد من كلفة القرض إذا كان مكفولاً من شركة "كفالات"، لذا لا يمكن الاكتفاء بالكلفة المذكورة ككلفة إجمالية، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار المصاريف التي يدفعها المقترض. كما أنّ بعض القروض التي تمنحها المصارف من دون كفالة شركة كفالات تحصل على دعم الخزينة اللبنانية. عن طريق مصرف لبنان إذا ما توافرت فيها بعض الشروط (كالقروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات الانتاجية

٢٩- بتول حسن خليفة وزينب أحمد زعير مصدر سابق ص ١٢٤

والسكن). وهذا الأمر يجعل القروض الممنوحة للشركات الصغيرة أو المتوسطة لقاء كفالة شركة "كفالات"، ليس أفضل بكثير من القروض العادية التي تمنح من دون هذه الكفالة، وخصوصاً في ظل عدم إكتفاء المصارف بهذه الكفالة.

٢- مقارنة الضمانات:

إنّ قروض "كفالات" هي قروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي طويلة الأجل نسبياً (٧ سنوات كحدّ أقصى للتسديد)، في حين أنّ التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم هي حسابات جارية مدينة غير موثقة بضمانات، قروض مقابل تأمينات عقارية، منها ما هو مضمون "بكفالات شخصية" أو ما أعطي مقابل ضمانات عينية أخرى، أو ما أعطي مقابل قيم مالية^(٣٠).

فالضمانات التي تتطلبها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى قد تكون:

- وثيقة تأمين مقابل المخزون والماكينات في حالة الحريق.
- اتفاقية رهن.
- إئتمان غير منظم (رهن سلبي).
- ضمان شخصي.
- ضمان مالي، وهنا يكون خطر القرض متدنياً جداً.

أمّا شركة "كفالات" فتعتبر أنّ ضمانه سداد القرض تتمثل في المشروع بحد ذاته الذي يكون مرهوناً لها، ولكنّ المصارف لا تكتفي بهذا الأمر، فمثلاً بنك بيبيلوس يطلب، لمنح قرض مكفول من شركة "كفالات"

٣٠- جريدة السفير، ملحق المصارف اللبنانية، الأربعاء ٣١ آب ٢٠٠٥، ص. ١١

ضمانات أخرى، وبنك الاعتماد اللبناني أيضًا يطلب ضمانات غير كفالة "الشركة" فهو قد يفرض على القروض ضمانات عقارية وتأمينات على الحياة، بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

٣- مقارنة طرق التسديد:

إنّ قرض كفالات هو قرض طويل الأمد مع فترة سماح من ٦ أشهر إلى ١٢ شهرًا ولحدود سبع سنوات. أمّا بالنسبة للتسديد، فهو يتمّ عن طريق سندات شهرية متساوية، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية بالاتفاق مع الشركة^(٣١).

أمّا في المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، فهناك أنواع مختلفة من القروض، وبالتالي طرق مختلفة للتسديد، وقلّمًا تكون القروض طويلة الأجل، ما عدا في المصارف المتخصصة أو مصارف الأعمال، ومن هذه القروض سلف مالية في الحساب الجاري المدين، حيث يتمّ السحب والإيداع في الحساب ضمن سقف محدّد، ومنها قروض قصيرة الأجل من ٥ أشهر إلى ٣ سنوات، حيث يتمّ تسديدها شهريًا، ما عدا بعض الحالات التي تسدّد فيها القروض بطرق أخرى حسب الاتفاق مع المصرف^(٣٢).

٤- مقارنة كيفية التعامل مع الزبائن في حال التخلف عن الدفع:

وجدير ذكره أنّه في حالة القروض الممنوحة بضمانة شركة "كفالات"، وعند تأخر المقترض عن تسديد سند شهر واحد، يُعلم المصرف الشركة اضطراريًا بذلك، وعندما يمتنع عن تسديد سنيين أو ثلاثة، فإنّ المصرف يندّر المقترض، وإذا مرّ ١٥ يومًا لم يتجاوب خلالها الأخير، عندئذ يطالب

٣١- اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان، مجلة "النشرة الفصلية، العدد السادس، تموز ٢٠٠٥ ص. ١٢

٣٢- منشورات صادرة عن بنك بيبلس

المصرف كفالات بتسديد ما تبقى من القرض، وذلك بنسبة ٧٥ في المئة، على أن يتحمل المصرف نسبة الـ ٢٥ في المئة المتبقية، ويقوم كل من المصرف وكفالات بملاحقة المقرض قانونياً لتحصيل حقوقه، إلا إذا وُكِّل أحدهما الآخر من أجل تحصيل حقوقه.

أمّا بالنسبة للقروض العادية التي تمنح من دون ضمانات شركة "كفالات"، وفي حال تأخر المقرض عن تسديد سند شهر واحد، فإن المصرف ينذره هاتفياً ويدعوه لسداد السند، أمّا في حال امتناع المقرض عن تسديد سدين أو ثلاثة، ينذره المصرف خطياً ويمهله عدة أيام للدفع وإلا يلاحقه قانونياً عن طريق المحاكم المختصة.

سابعاً: المقارنة بين القروض التي كان من المتوقع منحها من

قبل كفالات والقروض التي منحت فعلياً

تشكل المقارنة بين القروض المتوقع منحها والقروض التي منحت فعلياً معياراً للحكم على مدى انطباق توقعات شركة "كفالات" عند انطلاقها على ما حققته فعلياً، خصوصاً بعد مرور ما يزيد على خمس سنوات على مباشرة "كفالات" منح كفالاتها، وتنقسم هذه المقارنة إلى قسمين: مقارنة بين أعداد القروض ومقارنة بين أحجامها، حيث أنّ لكل قسم منهما خصائصه في المقارنة.

١- المقارنة بين أعداد القروض:

بلغ عدد الكفالات المصدرة لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٥ ، ٣٩٣٢ كفالة، في حين كان من المتوقع، عند انطلاق عمل كفالات في تموز من العام ٢٠٠٠،

أن يصل عدد القروض التي ستكفلها الشركة في الفترة نفسها (حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١) إلى ١٠٦٠٠ قرصًا.^(٣٣)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات كانت مستندة إلى افتراضات تفاوتية، وقد يكون التفاوت بين أعداد القروض المتوقع منحها والقروض التي منحت فعلاً عائداً للأسباب الآتية:

١- اعتماد شركة "كفالات" في توقعاتها على فرضية أن نصف الطلبات المقبولة (٥٠٪) من المصارف سوف تكون من القطاع الصناعي، وان القطاعات الأخرى سوف تتقدم بـ ٥٠٪ من الطلبات أيضاً، هذا بالإضافة إلى الطلبات التي سيتقدم بها المقترضون القدامى، الذين ستشكل ضمانات شركة "كفالات" بالنسبة إليهم، ضمانات إضافية تشجع المصارف على التوسع في إقراضهم من أجل التوسع في مشاريعهم .

ولكن في الحقيقة، بلغت نسبة عدد القروض المكفولة من الشركة والممنوحة للقطاع الصناعي ٣٨,٣١٪ حتى تاريخ ٢٠٠٢/٠٦/٣٠، مقابل ٦١,٦٩٪ للقطاعات الأخرى، وقد بلغت هذه النسبة ٣٦,٦٪ حتى تاريخ ٢٠٠٤/٠٦/٣٠ مقابل ٦٣,٤٪ للقطاعات الأخرى، الأمر الذي يؤكد أن الفرضيات التي بنت على أساسها شركة "كفالات" عملها هي غير دقيقة، حيث أن عدد القروض الصناعية المكفولة من قبلها لم تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي الطلبات المكفولة^(٣٤).

٢- عدم اكتفاء المصارف بضمانة شركة "كفالات"، فهي تفرض بالإضافة إلى هذه الضمانة ضمانات أخرى عقارية أو غيرها من الضمانات القاسية وصلت إلى حدود ٢٠٠٪ في بعضها.

٣٣- منشورات عن شركة كفالات ش.م.ل.

٣٤- رواد عز الدين وفيصل المغربي مصدر سابق ص . ٤٥

٣- عدم تجاوب العديد من المصارف مع شركة كفالات عند بدء ممارسة نشاطها.

٤- اعتماد شركة كفالات في تسويق نشاطها على المصارف التي قد تهتم بتسويق قروضها العادية، أكثر من اهتمامها بالقروض المكفولة من هذه الشركة، أو أنها تعجز عن تأمين العدد الكافي من الكفالات.

٥- عدم إقبال الكثير من المستثمرين الصغار على طلب هذا النوع من القروض، على الرغم من معرفتهم بها، أو بسبب توافر معلومات خاطئة لديهم عن هذه القروض.

٦- عدم قدرة شركة كفالات على الردّ على جميع الطلبات الواردة إليها ضمن المهلة المحددة (٣ أسابيع) بسبب قلّة عدد موظفيها ومحلييها الماليين الذين توكل إليهم مهمة دراسة هذه الطلبات.

٧- اضطراب الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان.

٢ - المقارنة بين أحجام القروض:

تخطى الحجم الإجمالي للقروض التي أصدرت لها "كفالات" حتى تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ الحجم الذي كانت الشركة قد توقعته للسنة الرابعة من عملها، حيث بلغ ٣٤٦،٧١١ مليار ليرة لبنانية مقابل ٣٢٨ مليار ليرة لبنانية (الحجم الإجمالي المتوقع للسنة الرابعة). وبلغ الحجم الإجمالي للقروض التي أصدرت لها كفالات ٤٠٨،٣٥٤ مليار ليرة لبنانية حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١، في حين أنّ الشركة كانت قد توقّعت، عند انطلاقة عملها في تمّوز من العام ٢٠٠٠، أن يصل حجم القروض التي ستكفلها، بعد خمس سنوات، إلى ٤٢٤ مليار ليرة لبنانية. وقد بلغ معدل حجم القرض الواحد ١٢٢ مليون ليرة لبنانية^(٣٥).

٣٥- منشورات عن شركة كفالات ش.م.ل.

وبناءً على ذلك، نستطيع أن نستنتج أنّ المعدل الذي كانت الشركة قد توقعته، عند انطلاقة عملها، أن يصل إليه حجم القرض الواحد في نهاية العام الخامس من عملها، هو:

(٤٢٤ مليار/١٠,٦٠٠) = ٤٠ مليون ليرة لبنانية ، مما يعني أن متوسط القرض المكفول قد تخطى المتوسط المتوقع بـ ٨٢ مليون ليرة لبنانية ، وأن شركة كفالات كانت تضطر إلى تقليص عدد قروضها من خلال رفض كل طلب يخالف شروطها، ولو كانت المخالفة بسيطة. هذا مع العلم أن الرفض في بعض الحالات أمر حتمي ومؤكّد، فكفالات لا تضمن القروض التي لا تستوفي الشروط اللازمة، كالقروض الشخصية والقروض التجارية وغيرها، كما أنها ترفض طلب كفالة الكفالة في حال ورود اسم العميل على اللائحة السوداء. لذا جاء عدد القروض الممنوحة ٣٩٣٢ أقل من العدد المتوقع بكثير والبالغ ١٠٦٠٠.

ثامناً: القروض المتعثّرة

إنّ طالب القرض والكفالة لا تربطه أي علاقة مباشرة مع شركة "كفالات"، حيث تقتصر علاقته مع المصرف مانح القرض، وعندما يتفق الفريقان على جميع الشروط والقيود لمنح القرض، يرفع المصرف طلب الكفالة إلى الشركة بعد توقيعه من قبل الطرفين^(٣٦).

في ١١ أيلول ٢٠٠٣، صرّح د.خاطر أبو حبيب لجريدة "السفير": "إنّ هناك ثلاثة قروض فقط لم يتمّ تسديدها من قبل المؤسسات المقترضة حتى التاريخ المذكور من أصل ١٨٠٠ قرض كانت معرّضة للفشل، وذلك من مجموع العدد الإجمالي البالغ ٢,٣٤٧ كفالة (عدد الكفالات التي قدمتها كفالات

٣٦- منشورات عن شركة كفالات ش.م.ل.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية ٣١ تموز ٢٠٠٣ بقيمة ٢٤٢٦٥٠ مليون ليرة لبنانية)، لافتًا إلى أنّ "كفالات" سدّدت القروض الثلاثة بقيمة إجمالية بلغت ١٨٠ مليون ليرة، استعادت منها في مرحلة لاحقة ٧٠ في المئة من المؤسسات المقترضة المتعثرة بعد أن انتعش وضعها من جديد، ومؤكّدًا في هذا السياق أنّ "نسبة الفشل بالإجمال هي قليلة جدًا".

وبالتالي تكون نسبة التعثر لغاية ٣١ تموز ٢٠٠٣: $2,347 / (100 \times 3) = 0,13\%$ تقريبًا.

أمّا في نهاية العام ٢٠٠٤، فقد بلغ عدد القروض المتعثرة التي دفعت شركة "كفالات" كفالتها ١٤ قرصًا من أصل ٣,٠٥٦ استعادت الشركة منها في مرحلة لاحقة ٩ قروض^(٣٧). وهكذا تكون نسبة التعثر في نهاية العام ٢٠٠٤: $2,004 / (100 \times 14) = 3,056 / 100 = 0,46\%$ تقريبًا، مع أنّ الشركة قد توقّعت في دراسة الجدوى الاقتصادية العائدة لها أن تكون نسبة القروض المتعثّرة ما بين ٣,٨٪ و٤,٢٪ في ذلك الحين.

وقد بلغ عدد الكفالات المصدرة لغاية ٢٨/٠٢/٢٠٠٥ ٣٤٧٢، وهكذا تكون نسبة التعثر حتى التاريخ المذكور:

$$3,472 / (100 \times 34) = 0,98\% \text{ تقريبًا}$$

كما بلغت نسبة التعثر في قروض "كفالات" في أيلول ٢٠٠٥، ١٪، حيث أنّ عدد القروض المتعثرة أصبح ٣٥ من أصل ٣,٥٠٠ قرص تقريبًا^(٣٨).

هل هذا التزايد هو طبيعي، أي أنه نتيجة للإهمال وعدم الجدية في دراسة الملفات التي تقدم إلى الشركة من قبل المصارف؟

٣٧- مقابلة مع المحلل المالي في شركة كفالات السيد طارق عيتاني بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٤

٣٨- المصدر نفسه

هذا مع الإشارة إلى أنّ الدراسة الجديّة لجدوى المشاريع التي تحتاج إلى تمويل بضمانة شركة "كفالات"، تتم بشكل أساسي في المصارف وليس في الشركة، كما أنّ التعثّر قد يحصل في جميع أنواع القروض نتيجة لظروف غير متوقعة، مع أنّ دراسة الجدوى تكون قد توقعت نجاح المشروع.

وبحسب د.خاطر أبي حبيب، فإنّه لم يكن لنسبة التعثّر نمط إحصائي من قبل، أمّا اليوم فقد اكتسبت هذا النمط الإحصائي وأصبحت بحاجة للدراسة^(٣٩).

تاسعاً: استنتاجات

لا شكّ في أنّ مشروع شركة "كفالات" قد جاء نتيجةً لضروراتٍ فرضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب الحاجة إلى وجود مصدر تمويل تنموي للمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة التي كثيراً ما يعجز أصحابها عن توفير التمويل اللازم لها.

وقد تكون الفترة الزمنية التي يستهدفها البحث (١٩٩٩-٢٠٠٥) غير كافية للحكم بصورة قاطعة على نتائج أعمال شركة "كفالات" في حقل التمويل والإقراض، وتسهيل أعمال هذه المؤسسات بسبب قصر هذه الفترة، على الرغم أنّ الشركة في دراسة جدواها الاقتصادية قد اعتمدت فترة ٦ سنوات لاكتمال تجربتها وترسيخ قواعدها وأشكال عملها وأساليبه، إلا أنّنا من خلال الملاحظات والمعلومات التي توافرت لنا بحثياً وميدانياً توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

٣٩- مقابلة مع رئيس مجلس ادارة شركة كفالات بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩

١- نقاط القوة

أ- حظيت شركة "كفالات" باهتمام كبير من قبل العديد من المسؤولين والمهتمين بشؤون الاقتصاد والمال، وبعض دول الشراكة الأوروبية باعتبارها التجربة الأولى والوحيدة من نوعها في لبنان، حيث لا وجود لمنافسين لها من شركات أخرى مشابهة. كما تظهر قوة "كفالات" في التحكم بالكفالة، فهي التي تقبلها أو ترفضها، وهي التي تقوم بتسوية أوضاع المقترضين، وإليها يعود القرار النهائي بإلغاء الكفالة حسب الظروف الداعية لذلك.

ب- شكّلت شركة "كفالات" مقصدًا للطاقات الشابة الراغبة في الانطلاق في بعض المجالات الانتاجية التي تعرفها، ولا تملك إمكانيات مالية لتحقيق ما ترغب به.

ج- أعطت شركة "كفالات" كفالة عالية لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوضعتها في موقع متساوٍ مع المؤسسات الأكبر. وينطبق هذا الأمر أيضًا على النطاق الجغرافي والمناطق، فالكفالات التي تعطى لبيروت يعطى مثلها لمناطق الشمال والبقاع والجنوب. ولا شك أنّ تحفيز رواد الأعمال وتوسيع شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد أسهم في وقف تدهور الطبقة الوسطى، وتوسيع حضورها نسبيًا في الحياة الاقتصادية. غير أنّ هذه النتيجة كان من الممكن أن تكون أفضل فيما لو كان هناك شركات أخرى تهتم بما تهتم به شركة "كفالات" أو على الأقلّ لو وجدت شركة "كفالات" إقبالاً أوسع من الجمهور وتجاوبًا أكبر من المؤسسات المالية المقرضة.

د- انعكس إسهام "كفالات" إيجابيًا في القطاعات الإنتاجية وخاصة

منها الزراعة والصناعة. فالصناعة التي استحوذت على الحجم الأكبر من قروض "كفالات" في الفترة المدروسة، زاد حجم صادراتها بنسبة ٢٪ شهرياً حتى عام ٢٠٠٥ (٤٠).

هـ- تأكدت حاجة الاقتصاد الوطني إلى شركة "كفالات" وشركات مشابهة معنيّة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، والتي تشكّل نسبة ٩٠٪ من إجمالي عدد المؤسسات في لبنان.

و- ترسخت ثقة المصارف بنشاط شركة كفالات، حيث ظهر دور كفالات حاسماً في إظهار هذه الثقة وحمايتها عبر كفالة القروض.

ز- لقد جاءت أعداد القروض المتعثرة أقل مما توقعت الشركة، على الرغم من نسبة تزايدها عامًا بعد عام.

عاشرًا: نقاط الضعف

برز عدد من نقاط الضعف في عمل شركة كفالات في الفترة التي تناولها البحث، أبرزها:

أ- تركّز القروض المكفولة من شركة "كفالات" في مناطق محدّدة، واستثنى جبل لبنان بالحصة الأكبر من هذه القروض، لذا كان تأثيرها على النزوح من الأرياف محدودًا. فالنزوح الريفيّ هو مسألة تاريخية متجذّرة في الحياة الاقتصادية اللبنانية، إلى حدّ الاعتبار أنّ الاقتصاد اللبناني بسمته الأساسية هو اقتصاد مدينيّ. لذا كان من الصعب على شركة "كفالات" أن تتولّى مهمة الحدّ من النزوح الريفي بمفردها، فهذه المهمة تحتاج إلى متابعة طويلة الأمد، وإلى سياسة حكومية إنمائية شاملة تعتمد مبدأ تنشيط الإقتصاد الريفي.

٤٠- جمعية المصارف اللبنانية، النشرة الشهرية كانون الأول ٢٠٠٣ العدد ١١٥

ب- بروز تفاوت بين عدد القروض المأمول تحقيقه، وعدد القروض المحقق فعليًا. فقد قصرت الشركة عن إيصال أعداد الكفالات إلى ما أملت به وهو رقم ١٠٦٠٠ قرض حتى نهاية العام ٢٠٠٥، فكان عدد القروض المكفولة فعليًا حتى التاريخ المشار إليه ٣٩٣٢ قرصًا. بينما وصل معدل القرض الواحد إلى ١٢٢ مليون ليرة لبنانية، أي إلى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الرقم الذي توقعته كفالات كمعدل للقرض الواحد والذي يبلغ ٤٠ مليون ليرة. وهذا يدل إلى أنّ القروض الممنوحة من شركة كفالات تركّزت في المؤسسات المتوسطة وليست الصغيرة.

ج- تأخير البتّ بالطلبات نتيجة نقص الموظفين في الشركة والمحللين الماليين، وعدم متابعة القروض بشكل متواصل.

د- إنّ نقطة الضعف الرئيسة تتعلق بمدى الاستفادة من تنزيل الإحتياط الإلزامي. فلقد نصّت المادة التاسعة من القرار الرقم ٧٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢ على أن يخفّض الاحتياط الإلزامي لأي مصرف مقابل القروض بكفالة شركة "كفالات". ويتم هذا التنزيل على أساس المثل الآتي:

بلغت الودائع لأجل محدّد في المصارف التجارية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢، حوالي ٢٨١٥٢ مليار ل.ل. وهذه خاضعة لاحتياط إلزامي نسبته ١٥٪ أي حوالي ٤٤٢٣ مليار ليرة، ويوضع ٢٠٪ من هذا الإحتياط تحت تصرف "كفالات"، وهذا يعني أنه كان بإمكان كفالات أن تضمن قروضًا بحوالي ٨٤٥ مليار ليرة ولكنها لم تضمن فعليًا حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١ سوى ٢٣٥،٣ مليار ل.ل.، وهذا يدل إلى وجود عراقيل موضوعة أمام قيام "كفالات" بعملها، ومنها تشدّد المصارف في طلب ضمانات إضافية مرافقة لضمان "كفالات".

هـ- إنخفاض حصّة "كفالات" من القروض المدعومة فوائدها، حيث أنّها لم تتخطّ نسبة ٢٠٪، في وقت كان يفترض التركيز عليها أكثر في حال كان الهدف أن تقوم "كفالات" بدور أكبر في تشغيل الاحتياط الإلزامي من أجل غاية تنموية وتطويرية للاقتصاد الوطني.

وتأسيساً على النقطتين الأخيرتين، فإنّ الفرضية القائلة بأنّ "كفالات" كانت تؤدي دور إعادة التوظيف المالي للاحتياط الإلزامي، تبدو ضعيفة وتظهر أنّ هناك أشكال وأساليب أكثر ضماناً للتوظيف المالي تقوم بها المصارف لمضاعفة أرباحها أكثر من القروض الصغيرة والمتوسطة، والتي ما تزال المصارف تتشدّد في إطلاقها وتميل أكثر للقروض المضمونة، وأهمّها القروض الشخصية والسكنية وفتح الاعتمادات التجارية الكبيرة. بينما يتأكد من خلال تحليل قروض "كفالات" وتوزّعها ومقارنتها مع أشكال القروض الأخرى الدور التنموي "لكفالات" في إجابة ثانية على الفرضية التي كنا قد طرحناها في بداية البحث حول طبيعة عمل الشركة بين أن يكون عملاً تنموياً أم إعادة توظيف أموال للاحتياط الإلزامي للمصارف.

غير أنّ شركة "كفالات" قدمت خدمة طيّبة للمصارف أيضاً، فهي بكفالتها لقروض صغار المنتجين- وهو ما كانوا يعجزون عنه أصلاً - مكّنت المصارف من تسليف جزء أكبر من الأموال المكدّسة في خزائنها، ومن تلك التي أودعتها كاحتياطات إزامية في مصرف لبنان فارتاحت بذلك من عبء متطلب الاحتياط الإلزامي القانوني، ما أدّى إلى تخفيض كلفة المال المقترض على المصارف، وتمكينها من خفض نسبة الفائدة على القروض.

كما أنّ الشركة حقّقت لنفسها أرباحاً مهمة، كانت تزداد بمعدل ٢٠٪

سنويًا خلال الفترة التي يستهدفها البحث. فتكون الشركة قد أمّنت نفعًا ثلاثي الأطراف لنفسها وللمنتجين وللمؤسسات المقرضة.

من خلال الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وعلى الرغم من الظروف المحيطة بالوضع الاقتصادي اللبناني، فإن التوقعات المستقبلية للشركة، والتي تتمتع حتى الآن بوحداية الدور، تشير إلى الإمكانيات الحقيقية للدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به مستقبلاً، إذا ما أعيد النظر على قاعدة التجربة ببعض الثغرات والنواقص.

وعلى الرغم من أنّ نقاط الضعف كانت قليلة إجمالاً في عمل شركة كفالات خلال الفترة المستهدفة بالبحث، فلعلّه من المناسب أن نتساءل ما إذا كانت الشركة قد عملت على تجاوز نقاط الضعف هذه في وقت لاحق.

في خطوةٍ توسعية، أبرمت شركة "كفالات" اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٦ (كانت المفاوضات قد بدأت بشأن هذه الإتفاقيّة في العام ٢٠٠٥) حصلت الشركة بموجبها على مساعدة مالية من الاتحاد بلغت ٤ مليون يورو. وكان من أبرز نتائج هذه الشراكة، ظهور برنامج "كفالات" الإضافي وبرنامج كفالات للابتكار.

وقد تمكّنت الشركة بنتيجة ذلك من زيادة سقف القروض من ٣٠٠ مليون ليرة إلى ٦٠٠ مليون ليرة وما فوق (٦٥٠ مليون ليرة لبرامج كفالات للمبتدئة والابتكار، و١٣٢٠ مليون ليرة لبرامج توليد الطاقة المتجددة بهدف البيع إلى طرف ثالث) كما رفعت الشركة نسبة كفالتها للقروض من ٧٥٪ إلى ٨٥٪ وإلى ٩٠٪ بالنسبة لكفالة برامج الابتكار. وزادت مدّة القرض من ٧ سنوات كحدّ أقصى إلى ١٠ سنوات كحدّ أقصى بالنسبة للقروض الزراعيّة، وإلى ١٠ سنوات و١٥ سنة بالنسبة لقروض الطاقة.

واستطاعت شركة "كفالات" بالمقابل، إلزام المؤسسات المقرضة

(القائمة والناشئة) تسجيل نفسها كشركات رسمية في مؤسسات الدولة، كشرط مسبق للحصول على قرض برنامج كفالات الإضافي بفروعه العديدة، عندها يصبح الدين دين مؤسسات وليس أشخاص. كما استطاعت الشركة الحدّ من طلب المصارف لضمانات إضافية شخصية أو عينية أو غير ذلك على القروض المكفولة من الشركة (كفالات)، لاعتبارها أنّ دراسة الجدوى التي يقدمها المقترض وانتظام التدفق النقدي للمشروع ينفيان الحاجة إلى ضمانات إضافية للمصرف^(٤١).

ومن المؤكّد أنّ تحسّن نسبة الكفالة وظروفها، قد أصبحت "كفالات" تقدمها للقرض مع برنامج كفالات الإضافي (بعد ٢٠٠٥) حسّنت درجة قبول المصرف لتمويل النشاط الإقتصادي المقترح وخففت درجة مطالبه من الضمانات الأخرى التي كان يطلبها عادةً للموافقة على القرض، الأمر الذي يشكّل خدمةً للمقترض.

لقد كان لشركة "كفالات" أهداف أخرى من وراء هذه الخطوة التوسعية أبرزها: زيادة التمويل المصرفي المتاح، زيادة وتقوية رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الأرباح الخاصة للشركة.

٣- فهل كانت نتائج هذا التوسّع مقبولة؟

من المجدي التذكير بأنّه على الرغم من وجود بعض العوامل المعيقة لعمل شركة "كفالات" في الفترة التي يستهدفها البحث (١٩٩٩-٢٠٠٥)، إلا أنّ أداء الشركة كان جيداً بالإجمال في تلك الفترة، إن على صعيد القروض المكفولة وأحجامها، أو على صعيد نسبة القروض المتعثرة أو الأرباح الخاصة للشركة.

٤١- من مقابلة أجرتها باسمه عطوي مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة كفالات د. خاطر أبو حبيب ومنشورة على موقع <http://www.uabonline.org> استرجعت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٩

وبقي أداء الشركة جيداً أيضاً في فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١ على الرغم من بعض الأحداث والظروف المؤثرة سلباً على عملها، منها حرب تموز ٢٠٠٦ وترددات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في سنتي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. غير أن الأمور بدأت تأخذ منحىً تراجعياً بعد العام ٢٠١١، بفعل الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام وسوريا بشكل خاص.

على صعيد عدد الكفالات: خلال العشر سنوات الأولى، بقي عدد الكفالات - الذي وصل في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ إلى ٣٩٣٢ كفالة - يتزايد باستمرار. غير أنه بعد العام ٢٠١١، أخذ عدد القروض المكفولة سنوياً منحىً تنازلياً من ١١٣٢ كفالة في العام ٢٠١٢، إلى ٨٩٩ كفالة في العام ٢٠١٣، إلى ٨٣٢ كفالة في العام ٢٠١٤. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٥، تراجع عدد الكفالات إلى ٤١٥ كفالة فقط، منها ٢٩٢ كفالة في النصف الأول من العام ٢٠١٥ مقابل ٤٣٨ كفالة في النصف الأول من العام ٢٠١٤. (٤٢)

على صعيد القروض المتعثرة: في السنوات العشر الأولى (٢٠١٠-٢٠٠٠) كانت نسبة القروض المتعثرة منخفضة جداً، حيث بقيت أقل من ١,٥٪ بينما كان من المتوقع أن تكون بين ٣,٨٪ و ٤,٢٪. وقد أخذت نسبة التعثر بالارتفاع في السنوات الثلاث الأخيرة خصوصاً في قطاع الصناعات التصديرية (٤٣) وبلغت نسبة التعثر في العام ٢٠١٥ أربعة أضعاف ما كانت عليه في العام ٢٠١١.

على صعيد ربحية الشركة: شركة "كفالات" هي في المحصلة شركة مالية مساهمة، وهي وإن تكن ذات منفعة عامة، إلا أنها تبغي تحقيق الربح أيضاً. خلال السنوات العشرة الأولى ٢٠٠٠-٢٠١٠، حققت الشركة أرباحاً

٤٢ - من مقابلة أجراها إبراهيم عواضة مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة كفالات د.خاطر أبو حبيب ونشرتها جريدة الديار في ١٥ أيلول ٢٠١٥

٤٣ - من مقابلة أجرتها باسمه عطوي مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة كفالات د.خاطر أبو حبيب - مصدر سابق

مهمة كانت تزداد سنويًا بحوالي ٢٠٪، ووصلت في نهاية تلك الفترة إلى ١٢ مليون دولار سنويًا.^(٤٤)

وإزداد رأس مال الشركة من ٢٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ إلى ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٧.^(٤٥)

إلا أنّ أرباح الشركة أخذت بالتراجع منذ العام ٢٠١٢، بسبب تردّي الأوضاع السياسية والأمنيّة إقليميًا ومحليًا، فوصلت إلى ٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ وإلى ٢ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠١٥.^(٤٦)

ومقارنة مع الأرباح المحققة في سنوات العقد الأول من عمر شركة "كفالات" فقد تراجعت أرباح الشركة بنسبة ٦٠٪، وبنسبة ٢٥٪ بين سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.^(٤٧)

على الرغم من هذا التراجع، ما زالت الشركة تحقّق الأرباح، ولديها القدرة على تحمّل مخاطر إضافية. كما أنّ نسبة الملاءة فيها ما زالت تفوق الـ ٣٠٪ بينما نسبة الملاءة المحددة عالميًا هي ١٢٪.^(٤٨)

خاتمة:

شكّلت شركة "كفالات" ظاهرة غير مسبوقه في مسار الاقتصاد اللبناني، إلا أنّ تأسيسها جاء في فترة بالغة الحساسية والتعقيد. كما أنّ الحكومة التي أطلقتها ضمن خطة الإنماء الخماسية (١٩٩٩-٢٠٠٤) لم تعمّر أكثر من عامين (من تشرين الثاني ١٩٩٨ إلى تشرين الأول ٢٠٠٠) لتفسح في المجال أمام عودة قوية للرئيس رفيق الحريري إلى السلطة.

٤٤- من مقابلة أجرتها ناتاشا بيروتي مع رئيس مجلس إدارة كفالات د. خاطر ابو حبيب ونشرتها جريدة الديار في ٧ آذار ٢٠١٥

٤٥- من مقابلة أجرتها رشا ابو زكي مع رئيس مجلس إدارة كفالات. ونشرتها جريدة الأخبار بتاريخ ١١/حزيران ٢٠٠٧

٤٦- من مقابلة أجراها ابراهيم عواضة مع رئيس مجلس إدارة كفالات. مصدر سابق

٤٧- من مقابلة ناتاشا بيروتي مع رئيس مجلس إدارة كفالات مصدر سابق

٤٨- من مقابلة أجراها ابراهيم عواضة مع رئيس مجلس إدارة كفالات. مصدر سابق

لقد شكّل التباين بين أطراف السلطة وشلل بعض الإدارات الحكوميّة، عقبة حقيقية أمام شركة "كفالات". ثم ظهرت عقبات أخرى، بعضها إقليمي كالإحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣ وتأثيره على الصادرات اللبنانية، وبعضها محليّ أبرزه إغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥. لقد شكّل نجاح شركة "كفالات" خلال فترة التأسيس ١٩٩٩-٢٠٠٥، واستمرار نجاحها حتى العام ٢٠١١ رغم العديد من الصعوبات المستجدة، وأبرزها حرب تمّوز ٢٠٠٦، الدافع الرئيس لتناولنا لهذه الشركة بالبحث. كما شكّلت الصعوبات التي تعانيها الشركة منذ خمس سنوات ولا تزال، نتيجة تأثير الأحداث في المنطقة العربية بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، سبباً آخر لاختيارنا لهذه الشركة موضوعاً لبحثنا.

ولقد أكّد البحث أنّ الشركة سجّلت نجاحاً مهماً خلال فترة التأسيس والسنوات الخمس التي تلتها، على الرغم من الصعوبات التي ذكرنا آنفاً. فقد أدّت دوراً محورياً مهماً في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتطوّر القطاعات الإنتاجيّة، وشكّلت بذلك خدمة كبيرة للمنتجين وللإقتصاد الوطني، وخاصة لصغار المنتجين.

كما قدّمت "كفالات" خدمة كبيرة للمصارف في تيسير عملية التسليف لجزء من الأموال المكدّسة عندها، أو المودعة في مصرف لبنان. وحققت الشركة لنفسها أرباحاً مهمة، خاصة في السنوات العشر الأولى. فحققت بذلك نفعاً مهماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمصارف المقرضة ولنفسها أيضاً.

ومن الواضح أنّه كان لشركة كفالات خلال السنوات العشر الأولى لقيامها، دور إيجابي في وقف تدهور أحوال الطبقة الوسطى، إلّا أنّ هذه الإيجابية

كان يمكن أن تكون أكبر، لو وجدت شركات أخرى مشابهة، أو لو لقيت شركة "كفالات" إقبالاً أكبر وتعاوناً أوسع من المؤسسات المالية، وهو ما تحقق مثلاً بعد ظهور برنامج "كفالات" الإضافي في العام ٢٠٠٦. كما أنه يصعب تحديد مدى نجاح شركة كفالات في الحد من النزوح الريفي الذي هو مسألة تاريخية بالغة التعقيد في لبنان.

أما التناقص المستمر في عدد الكفالات الممنوحة في السنوات الخمس الأخيرة، وازدياد نسبة القروض المتعثرة، والتراجع المستمر في أرباح الشركة، فمرده ليس لأسباب ذاتية تتعلق بها (تراجع أداء الشركة مثلاً)، بل لأسباب موضوعية، أبرزها تأثير الوضع المتفجر في البلدان العربية وخصوصاً في سوريا على الإقتصاد اللبناني الذي هو شديد الحساسية تجاه الظروف الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من رجحان دور العوامل الموضوعية في تراجع عمل شركة "كفالات" في السنوات الخمس الأخيرة إلا أنّ على الشركة أن تبادر إلى معالجة بعض نقاط الضعف في عملها التي أوردها البحث ومنها: تطوير العمل التنفيذي في الشركة، وتقصير الفترة التي يتمّ البتّ فيها بالطلبات، الانتقال من دور الكفيل والوسيط بين المقترضين والمصارف إلى دور الراعي والمتابع للقروض، زيادة فترة السّماح بالقدر الذي لا يؤثر على عمل الشركة، إيلاء اهتمام أكبر لقطاعي الإنتاج الحرفي والتقنيات المتخصصة، إعادة جدولة ديون بعض المشاريع ما يحول دون إقفالها، تكثيف الإعلام وبتّ روح الحماس في أوساط صغار المنتجين وتشجيعهم إلى التحول نحو الإنتاج المخصص للسوق الداخلي.

السلطة في لبنان وخريطة الديموغرافيا التمايزية

د. ألكسندر أبي يونس *

المقدمة

شهد الكيان اللبناني عبر تاريخه الحديث عدّة تغيّرات جغرافية، الأمر الذي أثر على اجتماعه السياسي وعلى الحكم فيه. فمن جبل لبنان، إمارة التعايش الماروني - الدرزي، إلى لبنان الكبير، جمهورية التعايش المسيحي - الإسلامي خلال التاريخ المعاصر، مرّ الكيان اللبناني بمخاض عسير ولا يزال. فما هي أسباب استمرارية المشكلة اللبنانية؟ أهي الديموغرافيا التمايزية⁽¹⁾ التي يخضع لها المجتمع اللبناني،

١- يهتم علم الديموغرافيا بدراسة السكان الإحصائية في المجتمعات أو الدول التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية التي تسمح بتحديد حجم السكان في مكان وزمان معينين، وتحليل التركيبة السكانية وتوزّع عناصرها جغرافياً واجتماعياً، كما تسمح تلك المعطيات بضبط حركة السكان وعوامل تقلّباتهم في المدى الطويل. لكن سرعان ما تعدّدت اهتمامات الديموغرافيا وتنوّعت ليصبح لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. وهناك الديموغرافيا التاريخية التي تدرس كل الشعوب في الماضي القريب والبعيد والتي لا نملك عنها أية معطيات إحصائية أو معطيات كافية. أما الديموغرافيا التمايزية (La démographie différentielle) فهي تشمل المجتمعات المركبة مثل سويسرا، وبلجيكا، وكندا ولبنان حيث يتوزّع السكان حسب الطوائف والمذاهب، مع ما يترتب على ذلك من تمثيل هذه الطوائف والمذاهب في مختلف مؤسسات الدولة. ومن أجل أن يتم توزيع هذه الوظائف، تقوم الدولة بإجراء إحصاءات لمعرفة حجم كل طائفة لديها، فيأخذ هذا الإحصاء بعداً سياسياً طائفياً تماماً كما هو حاصل في لبنان. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فالديموغرافيا التمايزية تجعل من البلد الخاضع لها في حالة عدم استقرار سياسي، وأمني، واقتصادي، فتتأزم أوضاعه دائماً بخاصة إذا لم تكن مكوناته متفاهمة.

* أستاذ محاضر في
الجامعة اللبنانية.

وعدم ضبطه صيغة عيش مشتركة وطنية؟ أم بسبب الأطماع الإقليمية بهذا الكيان؟ هل أنّ مشكلة لبنان تكمن في دستوره أم في طوائفه المتصارعة على السلطة والصلاحيات والوظائف الإدارية؟ هل المشكلة في عدم تفاهم اللبنانيين على كيانهم وهويته ومواطنيته ومدنيته، الأمر الذي يدفع ببعض الطوائف إلى اعتماد اللعبة الديموغرافية من أجل تحقيق أهدافها؟

سنتطرق في هذه الدراسة إلى الديموغرافيا التمايزية اللبنانية الخاضعة لبورصة التغيير، وتأثيراتها على السلطة في تاريخ لبنان مع تحليلها واستنباط الحلول الممكنة من أجل جمهورية ديموقراطية قوية تحفظ حقوق جميع مواطنيها وتمحو مخاوفهم المستمرة؛ لأنّ ما يشهده لبنان حالياً من أزماتٍ سياسية واجتماعية، وصراع على السلطة والصلاحيات ليس وليد ساعته، بل له جذور تاريخية تعود لقرنين من الزمن وهي تتكرّر للأسف منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

أولاً: الجذور التاريخية للإحصاءات اللبنانية ونتائجها: من القائمقاميتين إلى لبنان الكبير (١٨٤٢ - ١٩٢١)

بدأ نفوذ الموارنة يتزايد في جبل لبنان منذ القرن الثامن عشر بخاصة بعد تنصّر الشهابيين السنة واللمعيين الدروز^(٢). ومن ثمّ كانت مرحلة حكم الأمير بشير الشهابي الثاني (١٧٨٨ - ١٨٤٠)، التي شهدت مجموعة أحداث محلية وإقليمية ودولية، اضطلعت الكنيسة المارونية بدور كبير في حياة جبل لبنان الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية،

٢- سليم الدحاح: "تنصّر الأمراء الشهابيين واللمعيين في لبنان"، المشرق، مجلد ١٨ (١٩٢٠)، ص ٥٤٣-٥٤٤.

مما أدى إلى الحد من نظام الاقطاع وشد العصبية المارونية، إذ لم يعد الاندماج السياسي وتكامله يقومان على الروابط العائلية والمكانة الاجتماعية والولاء الشخصي للأسر الإقطاعية، بل على أساس الانتماء إلى مجتمع الطائفة^(٣).

بالتالي فإنّ التحولات الإيجابية من تطور ديموغرافي واجتماعي واقتصادي في الطائفة المارونية خلال العام ١٨٤٠، والأجواء العثمانية والأوروبية المواتية بعد الانتصار على محمد علي والي مصر، فرضت على البطريرك الماروني يوسف حبيش (١٨٢٣-١٨٤٥) ألا يقف عند حدود المصالحة بين الطائفة المارونية وسكان جبل لبنان من دروز ومسلمين، إنّما دفعته إلى المطالبة باستقلال الموارد تحت السيادة العثمانية. فطلب من الباب العالي بواسطة فرنسا، مجموعة مطالب ثقافية ودينية واقتصادية وإدارية تهم الطائفة المارونية^(٤)، شكّلت بمجملها دستورًا سياسيًا يعطي الجبل صيغة إدارية خاصة عن طريق تشكيل مجلس من ١٢ عضوًا منتخبين لكي يكونوا بمنزلة مستشارين للحاكم بهدف المداولة في أمور إدارة الجبل.

وافقت السلطنة العثمانية على منح انعامات للموارنة في ٢٩ تشرين الأول ١٨٤٠، لكن عن طريق النمسا وإنكلترا^(٥). أبرز ما نصّت عليه هذه الإنعامات في البند الثاني عشر، من الناحية السياسية، أن يكون الحاكم دائمًا على جبل لبنان وأنطيلبنان مارونيًا من العائلة الشهابية، كون سكان جبل لبنان الأكثر عددًا هم الموارنة. وقد أجمعت معظم المراجع

٣- إيليا حريق: "التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٣.

٤- أرشيف بكركي، جارور البطريرك يوسف حبيش رقم ١٦، وثيقة رقم ٥٨١٧.

٥- المصدر نفسه، وثيقة رقم ٥٨٠٥.

الإحصائية على أنّ الموارد كانت لهم الغلبة الديموغرافية في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، إن كان خلال العهد المصري (١٨٣٢-١٨٤٠) أو عهد القائمقاميتين (١٨٤٢-١٨٦٠) أو المتصرفية (١٨٦١-١٩١٨)، وذلك وفق الجدول الآتي^(٦) :

المرجع	التاريخ	مجموع السكان	الموارنة	الدروز	الكاثوليك	الأورثوذكس	السنة	الشيعة
Douin	١٨٣٣	٢١٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
Bourée	١٨٤٣	٣٢٣٤٧٠	٢٨٢٧٣٦ (مجموع المسيحيين)	٢١٦٣٥			٨٤٤٥	١٠٦٥٤
Armée Française	١٨٦٠	٤٨٧٦٠٠	٢٠٨١٨٠	٤٤١٦٠	٦٨٠٤٠	٣٣٤٧٥	٧٦٥٦٥	٥٥١٢٠

إنّ التفوق المسيحي في جبل لبنان بنسبة ٨٠٪ تقريباً مقابل ٢٠٪ للمسلمين بمختلف طوائفهم، جعل الموارنة يطالبون بالحكم، في حين أنّ الدروز رفضوا ذلك مطالبين بإرجاع القديم إلى قدمه، أي إرجاع السلطة والحكم لهم على أن يبقى الموارنة فلاحين وخاضعين لنظام الإقطاع. لكن الوضع الديموغرافي الذي لم يعد يسمح بذلك، دفع بالموارنة إلى التمسك بمطلبهم. وأمام رفض الدروز اندلعت فتن ١٨٤١، وكان من نتيجتها فرض نظام القائمقاميتين على أهل الجبل، أي تقسيمه إلى منطقتين بعيدتين عن الحسابات الديموغرافية، واحدة جنوبية درزية يديرها قائمقام درزي، وأخرى شمالية نصرانية يديرها قائمقام ماروني تفصل بينهما طريق بيروت - دمشق. وهكذا قسّمت السلطة بين الدروز والموارنة نتيجة الديموغرافيا، لكن الموارنة رفضوا هذا الأمر مطالبين

٦- دومينيك شوفالبييه، "مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا"، ترجمة منى عبد الله عاقوري، دار النهار، ط ٢، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٣٥، ١٣٦، ١٥١-١٥٥.

بإعادة الإمارة الشهابية، الدروز والعثمانيون والإنكليز رفضوا ذلك، ممّا أدى إلى اندلاع فتن جديدة في العام ١٨٤٥. خلال هذه الأحداث توفي البطريرك يوسف حبيش وانتخب خلفاً له البطريرك يوسف راجي الخازن (١٨٤٥-١٨٥٤) الذي وافق على النظام الجديد تجنباً لوضع طائفته في خطر، على أن يساعد القائمقامين مجلسان يمثلان مختلف الطوائف في القائمقامية وذلك بموجب ترتيبات شكيب أفندي الصادرة في أيار ١٨٤٦^(٧).

تألّف كل من المجلسين من اثني عشر عضواً، مستشار وقاضٍ لكل من الدروز والموارنة والأرثوذكس والكاثوليك والسنة، ومستشار واحد للشيعّة ووكيل للقائمقام. من مهام هذين المجلسين معاونة القائمقام في الشؤون الإدارية والحرص على الألفة بينهم. ومع هذين المجلسين بدأ النظام الطائفي فعلياً في "لبنان".

لم يدم نظام القائمقاميتين سوى خمس عشرة سنة. وعلى الرغم من سيئاته إلاّ أنه نقل الموارنة من نظام التعايش إلى الاجتماع السياسي، ليدخل مجتمع الجبل في طور الدولة الحديثة، وذلك بفضل الدستور الأول لجبل لبنان، أي ترتيبات شكيب أفندي التي أعادت الاستقرار إلى مجتمع الجبل.

انتهت تجربة القائمقاميتين بشكلٍ مريعٍ إذ اندلعت أحداث وفتن بين المسلمين والمسيحيين في العام ١٨٦٠، كانت نتيجتها إعادة توحيد الجبل في كيانٍ اسمه المتصرفية على رأسه متصرفٍ مسيحي عثماني تعينه السلطنة العثمانية وتوافق عليه الدول الكبرى. وكان للمتصرفية

٧- فيليب وفريد الخازن، "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠"، دار نظير عبود، د.م. ١٩٩٦، ص ٢١١ - ٢٢١.

دستور وهو بروتوكول ١٨٦١ الذي نصّ على إنشاء مجلس إدارة من ١٢ عضواً موزعين على الطوائف بالتساوي من دون المراعاة لعددهم، فحصلت كل طائفة على ممثلين اثنين.

عدّل هذا البروتوكول في العام ١٨٦٤ وأعيد توزيع أعضاء مجلس الإدارة نسبياً بين الطوائف ووفق إحصاء القنصلية الفرنسية الذي أجري سنة ١٨٦٣، والذي بلغ عدد السكان وفقاً له ٢٣٥٧٩١ نسمة.

الطائفة	العدد	النسبة %	الطائفة	العدد	النسبة %
موارنة	١٣١٨٠٠	٥٥,٩	دروز	٢٨٥٦٠	١٢,١١
أورثوذكس	٢٩٣٢٠	١٢,٤٣	شيعة	٩٨٢٠	٤,١٦
كاثوليك	١٩٣٧٠	١٢,١١	سنة	٧٦١١	٣,٢٢
بروتستانت	١٠٠	٠,٠٤	مجموع المسلمين	٤٥٩٩١	١٩,٥
مجموع المسيحيين	١٨٩٧٨٠	٨٠,٤٨	يهود	٢٠	٠,٠١
مجموع السكان				٢٣٥٧٩١	١٠٠

أمّا أعضاء المجلس الإداري الجديد فكانوا على الشكل التالي: ٤ للموارنة - ٣ دروز - ٢ أورثوذكس - سني واحد - كاثوليكي واحد - شيعي واحد^(٨).

يعطي هذا التوزيع الغلبة للمسيحيين كون عددهم الديموغرافي في المتصرفية البالغة مساحتها ٣٤٢٤ كلم^٢ هو أكبر من عدد المسلمين. غير أنّ قرارات مجلس الإدارة لم تكن بالتصويت إنّما بالتوافق بخاصة وأنّ صلاحيات هذا المجلس بقيت محصورة بتحصيل الضرائب والإشراف على مداخل المتصرفية ونفقاتها، وبتقديم الإستشارة في مجال الشؤون الإدارية. لم يتمكّن هذا المجلس من التحول إلى سلطة تشريعية، إنما عمد

٨- لحد خاطر، "عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٦.

المتصرف إلى إنشاء منصب نائب رئيس المجلس وأنيط به إلى ماروني^(٩). إن الاستقرار الأمني والتعايش الدرزي-الماروني في المتصرفية سمح بتطور الاقتصاد ونظام الحكم، إذ أجرى المتصرف أوهانس باشا كيومدجيان في العام ١٩١٣ إحصاءً رسمياً لأهالي المتصرفية بلغ عدد السكان بموجبه ٤١٤٩٥٣ نسمة. وقد كان عدد الطوائف على الشكل الآتي^(١٠):

الطائفة	العدد	النسبة %	الطائفة	العدد	النسبة %
موارنة	٢٤٢٣٠٨	٥٨	سنة	١٤٥٢٩	٣
اورثونكس	٥٢٣٥٦	١٢	شيعة	٢٣٤١٣	٥
كاثوليك	٣١٩٣٦	٨	دروز	٤٧٢٩٠	١٢
بروتستانت	٢٩٦٨	٢	مجموع المسلمين	٨٥٢٣٢	٢٠
أرمن	٦٧		يهود	٨٦	
مجموع المسيحيين	٣٢٩٦٣٥	٨٠			

نتيجةً لهذا الإحصاء، وبعد المطالبات الشعبية بتعديل التمثيل الطائفي، تمت الاستجابة لزيادة عضو للموارنة عن دير القمر ليصبح عدد الموارنة في المجلس الإداري خمسة بموجب البروتوكول الجديد الصادر في ٢٤ كانون الأول ١٩١٢^(١١).

لم تشهد المتصرفية أزمات نزاعية على السلطة، إذ إن غالبية السكان كانوا من لونٍ واحد. لكن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ واحتلال الأتراك للمتصرفية بين ١٩١٥ و ١٩١٨، بدأت المشاريع

٩- إدمون رباط، "التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري"، ج. ١، تعريب حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٥٥.

١٠- لجنة من الأدباء بإشراف إسماعيل حقي بك، "البنان مباحث علمية واجتماعية"، تقديم وفهرست فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ج. ٢، بيروت، ١٩٧٠، ما بين صفحتي ٦٤٤ و ٦٤٥.

١١- Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, V. 424/233, Asiatic Turkey and Arabia, Further correspondence, part VIII, 1912 oct-dec, despatch no 165, from Sir G. Lowther to Sir Eduard Grey, Constantinople, December 23, 1912, fol. 119, 120; and Enclosure 2 in no 165, Protocol, fol. 120, 121

السياسية بشأن مصير المتصرفية وأمان اللبنانيين تتبلور أكثر فأكثر بعد التخلّص من النير العثماني.

وأمام المشاريع السياسية المتعددة، استطاع أهالي المتصرفية وبالأخص المسيحيون تحقيق مشروعهم التاريخي وهو دفع السلطات الفرنسية مرغمة^(١٢) إلى إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول ١٩٢٠، وهذا ما أدى إلى صراع كبير في الدولة الفتية الجديدة بين معظم أهالي المتصرفية ومعظم أهالي الأقضية والمدن الملحقة بلبنان (بعلبك- حاصبيا- راشيا- البقاع- طرابلس- صيدا- صور) حول الكيان والهوية ونظامي الحكم والاقتصاد. ومع هذا الإعلان أصبح جبل لبنان عصب دولة لبنان الكبير، فمن يسيطر على الجبل يسيطر على لبنان.

لكن، لماذا سعى المسيحيون إلى المطالبة بتوسيع حدود لبنان على الرغم من معرفتهم أنّ هذا الأمر سوف يؤثر على التوازن الديموغرافي، إذ سينتقل التعايش من درزي - ماروني إلى مسلم - مسيحي الأمر الذي لا بدّ أن ينعكس على نظام الحكم؟

ثانياً: من المتصرفية إلى لبنان الكبير: امتيازات أم ضمانات؟

إنّ إعلان دولة لبنان الكبير جاء نتيجة نضال المسيحيين. لكن الوضع الديموغرافي تغيّر في لبنان الكبير، ولم يعد كما كان زمن المتصرفية ذا طابع مسيحي. فعدد السنة والشيعية قد زاد كثيراً وأصبحت نسبتهم ٤٥٪ مقابل ٥٥٪ للمسيحيين.

ما كانت أبعاد مطالبة البطريرك الماروني الياس الحويك والوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ بلبنان الكبير؟

١٢- لم تكن تريد فرنسا إنشاء دولة لبنان الكبير إذ كان لديها خمسة مشاريع للمنطقة منها سوريا الكبرى تحت سلطة حاكم فرنسي على أن يبقى لبنان بمساحته المتصرفية.

المطالبة بלבنا الكبير كانت من قبل البطريركية المارونية التي كان لها هاجس المجاعة التي وقعت بحق أهالي المتصرفية خلال الحرب العالمية الأولى، فأراد البطريرك ومعظم المفكرين المسيحيين الاستراتيجيين ضم السهول والأنهار والمرافىء الضرورية اللازمة للدولة اللبنانية من أجل استمرارها وعيشها في ظل الأزمات الحربية. إلا أن ضم الأفضية الأربعة إلى متصرفية جبل لبنان أدّى إلى أزمة نظام وتعايش بين اللبنانيين، بخاصة بعد رفض معظم أهالي الأفضية، الذين هم بمعظمهم من المسلمين، الانضمام إلى الدولة اللبنانية، ورفضهم هذا الأمر.

إذا لم يكن هدف البطريركية المارونية إنشاء دولة تكون الغلبة الديموغرافية فيها للمسيحيين، بل على العكس فهي أرادت دولة فيها مقومات الحياة من سهول ومرافىء وأنهار، لكن في الوقت نفسه حرصت على أن تظل الغلبة الديموغرافية للموارنة كي يكون رئيس الدولة العتيد من طائفتها، هذا من جهة، أمّا من جهة ثانية فقد برز تياراً ثانٍ لدى المسيحيين وعلى رأسه إميل إده، طالب بتوسيع حدود لبنان أكثر مما هو معروف، أي بضم الحولة جنوباً ومنطقة وادي النصارى شمالاً إلى لبنان، مع العلم بأنّ وادي النصارى كانت بغالبيتها من المسيحيين الأورثوذكسيين، هذا بالإضافة إلى أنّ معظم أهالي دولة العلويين التي أنشأها الفرنسيون سنة ١٩٢٠، كان يطالب بالانضمام إلى دولة لبنان الكبير وليس إلى سوريا الداخلية أي دولة دمشق وحلب.

فضّل البطريرك الماروني أن يبقى لبنان بلد الأقليات وملجأ الجماعات المضطهدة من طوائفها الكبرى، مع استدراكه أنّ هذا الأمر سوف يؤدي إلى خللٍ ديموغرافي ينعكس على نظام الحكم والصلاحيات والمجتمع والاقتصاد، لذا طالب بامتيازاتٍ للمسيحيين في الحكم والوظائف تكون

بمثابة ضماناتٍ، لأنها ستسمح لهم بالاستمرار في الوجود في هذه البقعة الجغرافية المشرقية التي تتألف بمعظمها من المسلمين. وقد رأى البطريرك أنّ لبنان الصغير بغالبيته المسيحية قد يموت بسرعة، لذلك فضّل العيش بلبنانٍ أكبر دائم التآزم، وشبه متوازن بالديموغرافيا.

رفضت فرنسا الخضوع لمطالب المسيحيين بخاصة في ما خص هوية الحاكم، فقد أرادته فرنسيًا، لكنها ومن أجل تنظيم أمور الحكم والإدارة في الدولة الناشئة جديدًا، وتوزيع الحصص على الطوائف، عمدت إلى إجراء إحصاء سنة ١٩٢١.

ثالثًا: الإحصاء الرسمي الأول في الدولة اللبنانية العام ١٩٢١ وأبعاده السياسية - الطائفية

أصدر الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، القرار رقم ٧٦٣ تاريخ ١٩٢١/٣/٩ القاضي بإجراء إحصاء عام، وذلك من أجل تأمين تمثيل صحيح لأماني السكان. وقد جاءت نتيجة إحصاء ١٩٢١ على الشكل الآتي^(١٣):

مسيحيون	العدد	مسلمون	العدد
موارنة	١٩٩١٨١	سنة	١٢٤٧٢٦
أورثوذكس	٨١٤٠٩	شيعة	١٠٤٩٤٧
كاثوليك	٤٢٤٦٢	دروز	٤٣٦٣٣
مختلف	٤٢١٥	مختلف	٨٤٣٦
المجموع	٣٢٧٢٦٧	المجموع	٢٨١٨٠٢
النسبة	%٥٥	النسبة	%٤٥

واستنادًا إلى نتائج هذا الإحصاء تمّ توزيع مقاعد المجلس التمثيلي الأول الذي انتخب في ٢٤ أيار ١٩٢٢ على أساس نسبة عدد كل طائفة من

١٣- Archives de la ministère des affaires étrangères; (M.A.E.), Rapports du Haut-Commissariat sur la situation de la Syrie et du Liban à la société des nations, année 1922, V. III, p. 46

الطوائف الموجودة في دولة لبنان الكبير، وحسب توزيعها في السناجق. وهكذا شكّل المجلس التمثيلي الأول على أساس طائفي، وانتخب إميل إده الماروني رئيساً له، وهو الذي طالب بأن يكون الحاكم وطنياً وليس فرنسياً، الأمر الذي أوقع خلافاً مع المفوض السامي "ساراي" الذي حلّ المجلس وانتخب بدلاً منه مجلساً تمثيلاً ثانياً في تموز ١٩٢٥، فأسهم هذا المجلس بوضع الدستور اللبناني العام ١٩٢٦.

لقد جرى إحصاء العام ١٩٢١ وفق آلية شابها الكثير من الدقة والضبط. يضاف إلى ذلك، أنّ الإحصاء تمّ في ظروف داخلية معقدة سياسياً واجتماعياً. سياسياً، دفع الموقف الرافض لدولة لبنان الكبير بنسبة كبيرة من اللبنانيين إلى عدم الإقبال على الإحصاء. أمّا اجتماعياً، فكان التخوّف من التجنيد الإجباري أو الخدمة العسكرية أو دفع الضرائب، الدافع إلى التهرب من الإحصاء أو عدم التصريح بالمعلومات الصحيحة بخاصة لجهة الأولاد الذكور.

بعد إعلان دولة لبنان الكبير، انخفضت نسبة المسيحيين في مجموع السكان في المتصرفية من ٨٠٪ إلى ٥٥٪ في حين ارتفعت نسبة المسلمين من ٢٠٪ إلى ٤٥٪ من سكان لبنان، وهذا ما أزاح الثنائية المارونية - الدرزية لتحل مكانها ثلاثية مارونية - سنية - شيعية - ستتلور أكثر فأكثر في السلطة مع العقود اللاحقة^(١٤).

إلا أنّ حدثاً ديموغرافياً مهماً حدث بعد هذا الإحصاء بقليل، أبقى التقدم للمسيحيين، وهو تمثل بالهجرة الأرمنية إلى لبنان بعشرات الآلاف هرباً من الأتراك، وقد ارتفعت بهم نسبة المسيحيين، الأمر الذي انعكس على

١٤ - شوقي عطية، "السكان في لبنان من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي"، دار نلسن، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٥.

إحصاء ١٩٢٥ الذي جاء على الشكل الآتي وفق السكان المقيمين^(١٥):

العدد	مسلمون	العدد	مسيحيون
١٢٢٦٧٨	سنة	١٧٨٢٥٧	موارنة
١٠١٧٣٧	شيعية	٦٩٥٣٩	أورثوذكس
٣٨٩٤٠	دروز	٤٠٤١٤	كاثوليك
		٣٢٥٨٩	أرمن
		٣٩٨٦	بروتستانت
		٩٣٧٩	أقليات
٢٦٣٣٥٥	المجموع	٣٣٤١٦٤	المجموع

رابعًا: الجمهورية اللبنانية وتكريس الطائفية السياسية والإدارية

أعلنت الجمهورية اللبنانية في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع إقرار دستورها رسميًا^(١٦)، ومنها تحوّل المجلس التمثيلي الثاني إلى مجلس نيابي، وتمّ تأسيس مجلس شيوخ في ٢٥ أيار من ١٦ عضواً^(١٧) موزعين على الشكل الآتي: ٥ موارنة، ٣ سنة، ٣ شيعية، ٢ أورثوذكس، كاثوليكي ١، درزي ١، أقليات ١. وحفظًا للتوازن، انتخب موسى نمور رئيسًا للمجلس النيابي، والشيخ محمد الجسر رئيسًا لمجلس الشيوخ. وفي ٢٦ أيار انتخب شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية، وفي ٣١ أيار عيّنت أول حكومة برئاسة أوغست باشا أديب^(١٨).

١٥- Archives de la ministère des affaires étrangères; (M.A.E.), Rapports du Haut-Commissariat sur la situation de la Syrie et du Liban à la société des nations, année 1923, pp. 154-155.

١٦- الجمهورية اللبنانية، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته، بيروت، ١٩٩١.

١٧- راجع مادتي ٢٢ و٩٦ من الدستور.

١٨- مرسوم رقم ٤ تاريخ ١٩٢٦/٥/٣١، الجريدة الرسمية ١٩٢٦، عدد ١٩٧٨.

لقد شكّل مجلس الشيوخ بموجب المادة ٢٢ من الدستور^(١٩) وقد تمثّلت فيه جميع العائلات الروحية، وأوجبت المادة ٩٥ من الدستور الجديد مراعاة التوازن الطائفي في تأليف الوزارة والوظائف العامة وذلك لمرحلة إنتقالية، لكن كل ما هو مؤقت في لبنان يدوم. وهنا الخطأ الشائع لدى معظم الباحثين إذ إنّ مراعاة الطائفية ليس إجبارياً بموجب المادة ٩٥ بل اختيارياً، لكن إذا كان لا بد من اعتماد الطائفية فلتكن نسبية بحسب حجم كل طائفة.

وكانت قد أثّرت في تلك الفترة المشكلة الناجمة عن اتفاقية لوزان بين الحلفاء وتركيا في العام ١٩٢٣ والتي منحت حق المهاجرين الموجودين خارج لبنان باتخاذ الجنسية اللبنانية ضمن تلك المدة، وأصبحوا كمن يدّعون أنهم كانوا في السابق من رعايا تركيا، وهكذا اكتسب معظم المهاجرين الجنسية التركية وخسروا جنسيتهم اللبنانية^(٢٠).

خامساً: الأزمة الدستورية سنة ١٩٣٢ وأبعادها السياسية والاجتماعية

مع اقتراب ولاية شارل دباس من الانتهاء في ٢٧ أيار ١٩٣٢، كان على المجلس النيابي انتخاب خلف له. بدا اهتمام الموارد أكثر من سواهم من الطوائف الأخرى، لأنهم اعتبروا أنّ الرئاسة الأولى هي من حقهم، ومن الواجب أن تعود لهم كونهم الأكثر عدداً ديموغرافياً. لكنّ الدستور لم يحدّد طائفة الرئاسة الأولى، فكان بالإمكان إنتخاب رئيس مسلم لهذا المنصب.

١٩- تعدّ النظام السياسي اللبناني بعد الخلاف على السلطة بين مجلسي النواب والشيوخ، لإدعاء كلّ منهما بأحقية صلاحياته على الرغم من استنادهما على مبدأ التمثيل الطائفي في الوقت ذاته. فبعد أن طالبت كل طائفة بزيادة ممثليها في المجلسين، وصلاحيّة كل مجلس بتشكيل الحكومات، إرتأت السلطات الفرنسية المنتدبة إلغاء مجلس الشيوخ وضم أعضائه إلى مجلس النواب. فقتل الدستور للمرة الأولى في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، وأصبح جزء من المجلس النيابي منتخب، و١٦ منهم معينين الذين هم أعضاء مجلس الشيوخ. أعد انتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاث سنوات وذلك في ٢٧ آذار ١٩٢٩. وقد ارتأت السلطات الفرنسية تحديد إنتخاب أورثوذكسي للرئاسة، من أجل جعل المسلمين يخرطون أكثر في إدارة الكيان اللبناني، ولكي لا ينفرون من إنتخاب ماروني لهذا المنصب، بخاصة بعد تعديل الدستور للمرة الثانية من أجل منح رئيس الجمهورية صلاحياتٍ أوسع.

٢٠- محضر مجلس الشيوخ في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٦.

ووسط هذا الصراع قدّم الشيخ محمد الجسر ترشيحه. وقد أكد إميل إده فوز الشيخ محمد الجسر في حال إستمر بترشحه^(٢١) بخاصة وإنّه يتمتّع بشعبية كبيرة لدى المسلمين والمسيحيين. وعندما أدركت المفوضية الفرنسية أنّ ترشيح الشيخ محمد الجسر للرئاسة لم يكن مناورة سياسية منه أو من إميل إده بل جدّية، فبدأت تضغط على النواب لحملهم على تأييد الشيخ بشارة الخوري^(٢٢).

أمام هذا الواقع، كان لا بد من إجراء إحصاء ديموغرافي يحسم المسألة. فتقرر إجراؤه رسمياً سنة ١٩٣٢ من أجل توزيع السلطة والمناصب والوظائف وفق نسبة كل طائفة. لقد كان الإقبال هذه المرة كثيفاً على عكس إحصاء ١٩٢١ نظراً لارتباط الوضع السياسي بنتائج الإحصاء الذي جاء على الشكل التالي فيما خص المقيمين^(٢٣).

الطائفة	العدد	الطائفة	العدد
سني	١٧٨١٠٠	ماروني	٢٢٧٨٠٠
شيعي	١٥٥٠٣٥	روم ارثوذكس	٧٧٣١٢
درزي	٥٣٣٣٤	روم كاثوليك	٤٦٧٠٩
موسوي	٣٥٨٨	أرمن ارثوذكس	٢٦١٠٢
متفرقة	٦٣٩٣	أرمن كاثوليك	٥٨٩٠
		سريان أرثوذكس	٢٧٢٣
		سريان أرثوذكس	٢٧٢٣
		سريان كاثوليك	٢٨٠٣
		بروتستانت	١٨٦٩
		كلدان أرثوذكس	١٩٠
		كلدان كاثوليك	٥٤٨
		المجموع العام	٧٩٣٣٩٦

٢١- M.A.E. série E-Levant 1930-1940, V. 497 (Janvier 1930-9 mai 1932), politique interieur, exercice du mandat, fol. 192-196.

٢٢- يوسف سالم، "٥٠ سنة مع الناس"، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨١-٩٦.

٢٣- الجريدة الرسمية ١٩٣٢، عدد ٢٧١٨، ص ٥.

ووفق هذا الإحصاء، تكون الرئاسة الأولى للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنة. لكن أمام استمرار الشيخ محمد الجسر بترشّحه للرئاسة، أقدم المفوض السامي على تعليق الدستور وحل المجلسين النيابي والوزاري^(٢٤).

سادسًا: الميثاق الوطني: جذوره وأبعاده

ليس صحيحًا أنّ الميثاق الوطني ولد سنة ١٩٤٣ بين بشارة الخوري ورياض الصلح وأثمر الإستقلال، إنّما كان ثمرة مفاوضات وتجارب عديدة سابقة أدت إلى ولادته سنة ١٩٤٣. ففي ٣ كانون الثاني ١٩٣٦ أصدر المفوض السامي قراراً دعا فيه إلى انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية^(٢٥). وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ انتخب إميل إده رئيسًا وكلف خير الدين الأحذب، بتشكيل حكومة. كانت خطوة إده في هذا الأمر محاولة منه لدعوة المسلمين للإنخراط أكثر في الحياة السياسية اللبنانية، كما إنّه اراد طمأننتهم أكثر، فطالب الحكومة الفرنسية بعقد معاهدة مع لبنان أسوةً بالمعاهدة السورية - الفرنسية. لقد طالب إميل إده بالمعاهدة مع فرنسا لكي تكون ضماناً للبنان واللبنانيين بوجه الأطماع الإقليمية التي كانت تبرز أكثر فأكثر مع تقدّم السنين.

في العام ١٩٣٨، عُقدت عدّة إجتماعات في منزل يوسف السودا ضمّت شخصيات سياسية وثقافية مسيحية وإسلامية، وأعلنت ميثاقًا وطنيًا، نصّ على استقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية، وتعزيز علاقاته بالدول العربية المجاورة وتأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة، لا على أساس طائفي^(٢٦). لكن

٢٤ - المصدر نفسه، قرار رقم ٥٥ ل.ر.

٢٥ - الجريدة الرسمية ١٩٣٦، عدد ٣٢٢٥، قرار رقم ١١٤ ل.ر.

٢٦ - صلاح أبو جودة، "هوية لبنان الوطنية؛ نشأتها وإشكالياتها الطائفية"، دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩ و ٦٠.

هل هذا البند جاء ردًا على المادة ٦ و٦ مكرر التي أوجبت توزيع الوظائف على الطوائف كلها والتي كرّست التوافق الطوائفي في الحكم؟
غير أنّ الرسالتين ٦ و٦ مكرر اللتين وجههما الرئيس إميل إده إلى المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل كانتا من ضمن سلسلة رسائل التي تمّ تبادلها بين الطرفين بشأن المعاهدة اللبنانية - الفرنسية المزمع عقدها.

وقد أكد إده " أنّ الحكومة مستعدة لتأمين المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين رعاياها، من دون أي تمييز بينهم. كما أنّ الحكومة مستعدة لتأمين تمثيل عادل لمختلف عناصر البلاد في مجمل وظائف الدولة. والحكومة ستوزع النفقات ذات المنفعة العامة بشكل عادل بين مختلف المناطق. وسيصار إلى تطبيق برنامج إصلاح على كل الأراضي اللبنانية"^(٢٧).

خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تبدّلت أحوال دول كثيرة من بينها لبنان. فبعد أن سيطرت قوات فرنسا الحرة والإنكليز على سوريا ولبنان في حزيران ١٩٤١ وطرد الفيشيين المتعاملين مع الألمان، لجأ هؤلاء إلى تنفيذ ما كانوا قد وعدوا به من استقلال الدولتين في مناشير أقيمت من الطائرات فجر ٨ حزيران ١٩٤١. وبعد إلحاح معظم اللبنانيين أن تنفذ فرنسا ما وعدت به، أقدمت هذه الأخيرة على تعيين رئيس في آذار ١٩٤٣ وهو أيوب تابت. لكنها ما لبثت أن أسرعت إلى عزله، فعينت بدلاً منه الأورثوذكسي بترو طراد في تموز ١٩٤٣ الذي وضع قانوناً

٢٧- Rapport à la S.D.N. pour l'année 1936.

إنتخابياً وزّع فيه مقاعد المجلس النيابي بنسبة ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين^(٢٨) إستناداً إلى إحصاء تقريبي لديموغرافية لبنان التي كانت على الشكل الآتي^(٢٩):

الطائفة	العدد
الموارنة	٣٢٢٥٥٥
سنة	٢٣٠٦٠٩
شيعية	٢٠٩١٠١
روم أورثوذكس	١٠٨٠٩٣
دروز	٧٢٨٤٢
روم كاثوليك	٦٣٠٠٧
أرمن أورثوذكس	٥٩٧٠٣
بروتستانت	١٠٢٦٣
أرمن كاثوليك	٩٨٦٩
يهود	٥٥٦٧
سريان كاثوليك	٤٨٧٣
يعاقية	٣٦٧١
لاتين	٣٠٧٧
كلدان كاثوليك	١٣٠٩
مختلف	٦١١٢

جرت الإنتخابات النيابية على دورتين متلاحقتين في ٢٩ آب و ٥ أيلول ١٩٤٣، وانتخب صبري حمادة، رئيساً للمجلس النيابي الجديد، والذي ترأس جلسة إنتخاب رئيس للجمهورية، ففاز الشيخ بشارة الخوري في ٢١ أيلول ١٩٤٣ وألقى خطبة تضمّنت مطلب الإستقلال. ولتحقيق هذا المطلب كان

٢٨- ظلّ معمولاً بهذه القاعدة لغاية العام ١٩٩٢. فمجلس نواب ١٩٤٣/٩/٢١ تألف من ٥٥ نائباً (٣٠ نائباً مسيحياً و ٢٥ نائباً مسلماً)؛ كذلك الأمر في مجلس نواب ٢٥ أيار ١٩٤٧. أما مجلس نواب ١٠ آب ١٩٥١ فقد تألف من ٧٧ نائباً (٤٢ نائباً مسيحياً و ٣٥ نائباً مسلماً). مجلس نواب ١٣ آب ١٩٥٣ تألف من ٤٤ نائباً (٢٤ نائباً مسيحياً و ٢٠ نائباً مسلماً). ٦٦ نائباً في مجلس نواب ٣٠ حزيران ١٩٥٧ (٣٦ نائباً مسيحياً و ٣٠ نائباً مسلماً). ٩٩ نائباً في مجلس نواب ١٩٦٠/٤/٢٦ الذي بقي حتى العام ١٩٩٢ (٥٤ نائباً و ٤٥ نائباً مسلماً). وقد وزع هذا القانون المقاعد النيابية على المذاهب كلها (٢٠ للسنّة، ١٩ للشيعية، ٦ للدروز، ٣٠ للموارنة، ١١ روم أورثوذكس، ٦ روم كاثوليك، ٤ أرمن أورثوذكس، أرمن كاثوليك واحد، إنجيلي واحد، أقلبيات واحد). عدّل هذا القانون بموجب اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ وأصبحت المقاعد النيابية الـ ١٢٨ مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وقد أصبح للطائفة العلوية مقعدان.

٢٩- Conseil supérieur des intérêts communs: Recueil des statistiques de la Syrie et du Liban 1942-1943, Beyrouth, 1945, p.18

لا بدّ له من التفاهم مع زعيم مسلم فكان رياض الصلح الذي كلفه تشكيل الحكومة، فتفاهما على ميثاقٍ وطني شفوي غير مكتوب من أجل تحقيق الإستقلال. فما هو هذا الميثاق وما هي أبعاده؟

انبثق هذا الميثاق عن خطاب رئيس الجمهورية بشارة الخوري أمام مجلس النواب في ٢١ ايلول ١٩٤٣، وعن البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، فاصطلح على تسميته بالميثاق الوطني الذي هو عبارة عن إتفاق غير مكتوب، من أبرز خطوطه:

- لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي يعيش فيه أبناءه بحرية ومساواة.
 - توزع الوظائف في لبنان بشكل عادل بين الطوائف.
 - يتخلى المسيحيون عن طلب الحماية الأجنبية، بخاصة من فرنسا.
 - يتخلى المسلمون عن طلب الوحدة مع الدول العربية بخاصة مع سوريا.
- إنّ ما توصل إليه الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح من تفاهمات وطنية كانت ممتازة لو إنها كتبت وأقرت في المجلس النيابي وتم التوقيع عليها، وأصبحت بمثابة دستور للبنان. وبالتالي فإنّ التعديلات الدستورية التي طالب بها المجلس الوزاري وأقرها المجلس النيابي في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ والتي ألغت مظاهر الإنتداب الفرنسي وأقرت الإستقلال، لم تأتٍ بجديد على مستوى الدولة كنظام.

فرض الميثاق الوطني التفاهم بين مكونات المجتمع اللبناني في السلطة، فأصبح نظام الحكم توافقيًا - ميثاقياً. ففي لبنان ليس هنالك من غالب ومغلوب. هذه هي القاعدة الأساسية اللبنانية المميزة والفريدة، بخاصة وأنّ الطوائف اللبنانية شكّلت حالات خاصة داخل الدولة اللبنانية، ورسا نظام تعايشها على توافق ديموغرافيتها. فالعرف له قوّة القانون.

فإنّ سياسة توزيع الوظائف بين الطوائف بحسب وزنها الديموغرافي أصبحت مسلّمة بديهية منذ الإستقلال، "لكن في الوقت عينه باتت مصدر خلاف داخلي اكتسب مع الوقت بعداً خطيراً" فعمتّ التناقضات في ازدواجية الحكم التي ولدت النزاعات. كما إنّ تداخل الدستور بالميثاق أدّى إلى ارتباك في الصلاحيات ممّا دفع إلى اتخاذ معظم القرارات بالتوافق.

سابعاً: الميثاق ومصاعب اهتزازه

بعد أن نال لبنان إستقلاله سنة ١٩٤٣، خضع الميثاق الوطني للاختبار والتجربة. فعمد الرئيس بشارة الخوري إلى التفاهم مع شريكه رئيس الحكومة رياض الصلح على جميع أمور الدولة الفتية. لكن لم يتم اللجوء إلى إجراء إحصاء رسمي لسكان الجمهورية اللبنانية المستقلة، بل تعدّدت نشرات الإحصاءات غير الرسمية؛ منها تلك التي وضعتها "مصلحة الإحصاء والارتباط" بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٤، وهي المصلحة التي عهد إليها بتوزيع بطاقات الإعاشة، وقد كان سكان لبنان حسب جنسياتهم كالآتي: لبنانيون ١,٠٣٤,٥٠٥ - سوريون ٢٥,٩٥٨ - فرنسيون ٣,٢٤٥ - إنكليز ٦٤٨ - أميركيون ٩٤٨ - مصريون ١٣٣٧ - عراقيون ٥٨٠ جنسيات مختلفة ٦,٠٢٢ وفلسطينيون ٩٤٣ فقط، لكنهم في العام ١٩٤٨ غيروا المعادلة الديموغرافية اللبنانية بعد توافد عشرات الآلاف منهم إلى لبنان إثر الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨.

إنّ الوجود الفلسطيني في لبنان هدّد الميثاق الوطني والعيش المشترك بين اللبنانيين. وكان الميثاق قد اهتز في العام ١٩٥١ بعد اغتيال رياض الصلح، وبعد اندلاع الثورة البيضاء عام ١٩٥٢ التي هدفت إلى إقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري. وفي ظلّ هذه الأوضاع المتأزّمة

في الدولة الفتية، استطاع الجيش اللبناني المحافظة على الدستور وحماية مؤسسات الدولة، وحماية الديمقراطية في التظاهرات الشعبية. لقد برهن الجيش اللبناني منذ نشأته وبقيادة زعيمه اللواء فؤاد شهاب انه حامي الوطن وبعيد من السياسة، وهو الذي يتألف من المجتمع اللبناني المركب الذي كان في العام ١٩٥١ على الشكل الآتي^(٣٠):

الطائفة	العدد
الموارنة	٣٧٧٥٤٤
السنة	٢٧١٧٣٤
الشيعة	٢٣٧١٠٧
الروم الأورثوذكس	١٣٠٨٥٨
الدروز	٨٢٢٦٨
الكاثوليك	٨١٧٦٤
الأرمن الأورثوذكس	٦٧١٣٩
البروتستانت	١٢٦٤١
أرمن كاثوليك	١٤٢١٨
يهود	٥٩٩٣
سريان كاثوليك	٥٩١١
سريان أرثوذكس	٤٥٦٢
لاتين	٤١٢٧
كلدان	١٣٩٠
ديانات متفرقة	٦٦٨٤

انتخب كميل شمعون في العام ١٩٥٢ خلفاً لبشارة الخوري، فبرزت الانقسامات الداخلية حول السياسة الخارجية. فبعد أن أعلنت الوحدة بين

٣٠ - النهار في ١٢/٢/١٩٥٢.

مصر وسوريا في العام ١٩٥٨، انقسم اللبنانيون بين مؤيد لهذه الوحدة والانضمام إليها بقيادة جمال عبد الناصر، وبين التخوُّف من هذه الوحدة وأثرها على لبنان والميل إلى الغرب. هذه المعمعة أدت بالميثاق الوطني إلى التجاذبات والاجتهادات فاندلعت ثورة ١٩٥٨ بوجه حكم كميل شمعون، والتي طالبت إجمالاً بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس مجلس الوزراء، وبتقاسم الوظائف العامة تقاسماً عادلاً بين المسلمين والمسيحيين، وانتهاج سياسة انمائية متوازنة وتعديل الدستور بهدف إجراء توازن بين السلطات الثلاث، وإجراء إحصاء غير طائفي، وحماية عروبة لبنان وإزالة التيارات الإمبريالية من لبنان وتطبيق اللامركزية المالية والإدارية في جميع المناطق اللبنانية^(٣١).

يُضاف إلى ذلك الخلاف المستمر بين مكونات المجتمع اللبناني حول الإحصاء السكاني ومن يمكن اعتباره لبنانياً وبالأخص مسألة المغتربين اللبنانيين. وبسبب عدم الاتفاق على هذا البند، يدور معظم اللبنانيين حتى اليوم في حلقة مفرغة حول الإحصاء السكاني لما له من أبعادٍ سياسية منعكسة على مناصب الدولة ووظائفها وتوزيعها على الطوائف. كل هذه العوامل أدت إلى تفجير الحالة اللبنانية العام ١٩٥٨، فوقف الجيش على الحياد، وانتخب قائده رئيساً للجمهورية بعد أن عدل الدستور لضروراتٍ داخلية واقليمية ودولية، فعاد الهدوء والاستقرار إلى لبنان لما شكّله فؤاد شهاب من ثقة لجميع الأطراف، وانتصرت مرة أخرى المعادلة اللبنانية "لا غالب ولا مغلوب".

عمد الرئيس شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) إلى فرض العدالة الاجتماعية

٣١- صلاح أبو جودة، مرجع منكور، ص ٩٠ و ٩١.

والإنماء المتوازن استنادًا إلى تقارير بعثة إيرفد^(٣٢) حول التنمية الشاملة في البلاد. ونجح في ضبط التباينات الداخلية وتعزيز العيش المشترك، وأعاد إحياء الميثاق الوطني على أساس سياسة خارجية معتدلة بين الشرق والغرب مشددًا على احترام سيادة لبنان واستقلاله والبرهان على ذلك اجتماع الخيمة مع الرئيس جمال عبد الناصر^(٣٣).

أنشأ فؤاد شهاب مؤسسات الدولة^(٣٤) التي لا تزال إلى يومنا هذا، من بينها مصرف لبنان، ومجلس الخدمة المدنية الذي يفترض أن يوظف في الدولة على أساس الكفاءة، والضمان الاجتماعي، والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والتربوية. كما استطاع الرئيس شهاب فرض الأمن من خلال المؤسسة العسكرية الأمر الذي سمح بنهضة اقتصادية، ونموًا، وازدهارًا، واستقرارًا لم يشهد لبنان مثيلًا لها.

تلاقى اللبنانيون مجددًا خلال عهد فؤاد شهاب بعد عدة خلافات بينهم بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٣ وهذه عادة لا تفارقهم أبدًا. لكن هذا الالتقاء لم يدم طويلًا إذ عادت الخلافات من جديد بعد اندلاع الحرب العربية - الاسرائيلية الثانية سنة ١٩٦٧. فانقسم اللبنانيون بين مؤيد للعمل الفدائي الفلسطيني ضد العدو الاسرائيلي من لبنان، وبين معارض له.

٣٢- I.R.F.E.D. منظمة فرنسية للتخطيط الانمائي، يرئسها الراهب الدومينيكاني الاب "الويس - جوزف لوبريه".

٣٣- عمد فؤاد شهاب إلى عدم استقزاز المسيحيين والمسلمين تجاه عبد الناصر. ففي حين كان بعض الزعماء المسلمين في لبنان متحمسين لملافة عبد الناصر في سوريا العام ١٩٥٩ والمناداة بضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة ودعوا الرئيس شهاب للذهاب إلى سوريا ولقاء عبد الناصر هناك الأمر الذي كان سيغضب المسيحيين في حال اقدم شهاب على عمل كهذا. فكان اقتراح اجتماع الخيمة بين الرئيسين على الحدود اللبنانية-السورية. وقد توصل إلى هذا الحل كل من وزير الخارجية حسين العويني والنيقب أحمد الحاج من الجانب اللبناني، وقائد جيش الوحدة المصرية-السورية العميد عبد المحسن أبو النور، والسفير المصري عبد الحميد غالب. وقد وضعت مصلحة الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني خيمة من الصفيح في منطقة وادي الحرير، نصفها في الأراضي السورية وفيها كرسي الرئيس جمال عبد الناصر، ونصفها الثاني في الأراضي اللبنانية وفيها كرسي الرئيس فؤاد شهاب. تمّ اللقاء في ٢٥ آذار ١٩٥٩. أراد فؤاد شهاب إجراء محادثات مثمرة مع نظيره المصري سعيًا إلى علاقات بناءة مع مصر وسوريا على السواء. ومما قاله له شهاب لعبد الناصر: " أنت عملت من أجل الوحدة بين مصر وسوريا وأنا اعلم من أجل الوحدة بين جناحي لبنان (المسلم والمسيحي) لأن لدينا أفرقاء متناحرين، وثمة من يتدخل ليحرض هذا الفريق أو ذلك". لمزيد من التفاصيل راجع نقولا ناصيف: "جمهورية فؤاد شهاب"، دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٢٣-٣٣٤.

٣٤- Stéphane Malsagne: *Chronique de la construction d'un état*; journal au Liban et au moyen-orient(1959-1964), (Geuthner, Paris, 2014. (Journal du père Lebret, directeur de la mission I.R.F.E.D

أمام هذا الواقع أصبح من الصعب المحافظة على الميثاق وعلى النظام على الرغم من البرامج الإصلاحية التي صاغتتها الحكومات اللبنانية أوائل السبعينيات والتي دعت إلى العمل من أجل العدالة الاجتماعية، وتحقيق التوازن الطائفي، وتطبيق قانون انتخابي عادل، وإنجاز اللامركزية الإدارية والإصلاح الإداري. لكن في ظل غياب الإحصاءات الديموغرافية الرسمية بقي الميثاق موضع جدل وسوء تفسير. فمن وجهة نظر المسيحيين، التمسك بالميثاق هو الضمانة لديمومة لبنان كما فهموه منذ تأسيسه، أمّا من وجهة نظر المسلمين فالميثاق لا يعني قطع العلاقات مع البلدان العربية ورفض الإصلاحات والمساواة^(٣٥).

وفي مطلق الأحوال، فإنّ هذه طبيعة المجتمعات المركبة، إذ ستخضع لمخاضٍ عسير وتدفع دماءً بريئة قبل أن ترسو على بر الأمان. ويكفي أن نشير إلى ما استشفّه الرئيس فؤاد شهاب من أخطارٍ آتية على لبنان والصراع على السلطة نتيجة تمايز الديموغرافيا اللبنانية. ففؤاد شهاب رفض الترشح لرئاسة الجمهورية في العام ١٩٧٠ وأصدر بيان العزوف الذي تتضمن ما يلي: " (...) إنّ المؤسسات السياسية اللبنانية، والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي، تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفق ما تفرضه السبعينيات في جميع الميادين. وذلك أنّ مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيًا وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات. كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني. إنّ الغاية من هذا العمل الجدّي هي الوصول إلى تركيز ديموقراطية برلمانية

٣٥ - صلاح ابو جودة، مرجع منكور، ص ١٠٢.

أصيلة صحيحة ومستقرّة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوافر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام إقتصادي حرّ سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق. إنّ الاتصالات التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عزّزت اقتناعي بأنّ البلاد ليست مهياًة بعد، ولا معدّة، لتقبل تحولات لا يمكنني تصوّر اعتمادها إلاّ في إطار احترام الشرعيّة والحريّات الأساسية التي طالما تمسّكت بها. وعلى ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات، قرّرت أن لا أكون مرشّحاً لرئاسة الجمهورية (...)" (٣٦).

وقبل اندلاع الحرب اللبنانية وعشية وفاته في العام ١٩٧٣، سئل شهاب ما إذا كان ينبغي أن يظلّ مستقبل لبنان قائماً على توازن الطوائف. وعلى الرغم من أهمية هذا التوازن بالنسبة لفؤاد شهاب فقد أجاب: "إنّ المشكلة الأساسية في لبنان اليوم وغداً هي مشكلة مجتمعية ينبغي أن نعمل في لبنان على إيجاد توازن مجتمعي لا وجود له اليوم. وقد كان هذا هدفي يوم كنت في الحكم. ولا أعتقد أنني كنت مخطئاً في هذه النقطة. بل أعتقد أن المأساة ما زالت راهنة اليوم أكثر من ذي قبل، إذ إنني لم أستطع إلاّ إرساء بعض الأسس اللازمة للانطلاق بمشروع لا بدّ أن يكون طويل النفس" (٣٧).

ثامناً: إهتزاز الميثاق: الهجرة والنزوح

عشية اندلاع الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥ كان لبنان بيتاً بمنازل كثيرة^(٣٨). فنأخذ مثلاً عدد السكان اللبنانيين في المحافظات وما يقابلهم

٣٦- النهار في ٥ آب ١٩٧٠.

٣٧- إدمون رباط، مرجع مذكور، ج. ٢، ص ٨٩٩.

٣٨- كمال الصليبي، "بيت بمنازل كثيرة؛ الكيان اللبناني بين التصدّر والواقع"، تعريب عفيف الرزاز، نوفل، ط. ٤، بيروت، ٢٠٠٧.

من الفلسطينيين في المخيمات^(٣٩):

المحافظة	لبنانيون	فلسطينيون
بيروت	٤٧٤٨٧٠	١٢٠٠
جبل لبنان	٨٣٣٠٥٥	٣٦٨٠٠
شمال لبنان	٣٦٤٩٣٥	٢٥٠٠٠
جنوب لبنان	٢٤٩٩٤٥	٦٥٠٠٠
البقاع	٢٠٣٥٢٠	٢٥٠٠
المجموع	٢١٢٦٣٢٥	١٣٠٥٠٠

لكن قبل أن نلوم الغريب ونتهمه في اشعال الحرب، لا بدّ من الاشارة إلى وجود أسباب داخلية لهذه الحرب، "تعود في أصولها إلى تعدد الأجسام التي يتكون منها المجتمع، تعددًا مبنياً في جوهره بالذات على التنافس بين هذه الأجسام المغرقة كلّ في خصوصيته المميّزة، ومن طبيعة هذه البنية أن تخضع أبنائها، حسب الوضع السائد، لحركة دائمة قوامها التوتر وإعادة التوازن حيناً بعد آخر"^(٤٠).

إنّ الهجرة المعاكسة خلال السبعينيات والثمانينيات أدت إلى خلل ديموغرافي. توافد فلسطينيين وسوريين إلى لبنان ينتمون إلى الطائفة الإسلامية قابلها هجرة لبنانية من المسيحيين إجمالاً أيضاً.

إنّ الفوضى التي حلّت بلبنان على مدى خمسة عشر عامًا حالت دون إجراء إحصاء رسمي، تبقى هذه الإحصاءات غير دقيقة ولا يمكن الاستناد إليها.

قدّر عدد المهاجرين اللبنانيين بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٩٤ بـ ٨٠٠٠٠٠٠

^{٣٩} - Youssef Courbage, op.cit., p.60

^{٤٠} - كمال الصليبي، مرجع مذكور، ص ٨٨٦.

أو ٩٠٠٠٠٠٠، أما النسب المئوية لهم من الطوائف الرئيسية فكانت على الشكل الآتي (٤١):

النسبة المئوية للمهاجرين	الطائفة
٢٥,٤٪	أرثوذكس
٢٢,٩٪	موارنة
١٩٪	كاثوليك
١٢,٩٪	سنّة
١٠,٣٪	شبيعة
٩,٥٪	دروز
٦٧,٣٪	مجموع المسيحيين
٣٢,٧٪	مجموع المسلمين

وأدت الحرب اللبنانية إلى فرز ديمغرافي جديد أيضاً نتيجة التهجير الداخلي أو النزوح بالقوة. وإنّ هذا التوضع الجديد للعائلة اللبنانية لا يساعد على قيام دولة حديثة، بل تقطّع أو اصر العلاقات الاجتماعية التي طالما كانت صمام الأمان للبنان عبر تاريخه، وذلك بفضل التعايش، ولو بصعوبة، بين مختلف المكوّنات.

هذا وأثر التهجير الداخلي على اللاتجانس، فقدت عدّة مناطق رونقها المختلط الذي كان يساعد كثيراً على إرساء الأمن والإستقرار بفضل تبادل العادات والتقاليد الاجتماعية. كما كان الاختلاط موجوداً في المدن بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية. لكن بعد الحرب، كان لا بدّ أن تترك هذه الحركية المكانية للسكان أثراً بالغاً على عملية إعادة تأهيل البلد سياسياً واقتصادياً خاصة بعد أن انتقل أكثر من مليون لبناني خلال الحرب من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى^(٤٢). والجدول الآتي يبيّن لنا مدى

٤١- أنيس أبي فرح، "السكان والبطالة والهجرة في لبنان ١٩٨٢ - ٢٠٠١"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١١٣.

٤٢- سليم نصر، مرجع مذكور، ص ٢٧٩.

الفرز الطائفي التي أنتجته الحرب^(٤٣):

المنطقة	١٩٧٥ (النسبة المئوية)	١٩٨٩ (النسبة المئوية)
المسيحيون	٥٥	٥
الشوف، عاليه، المتن الأعلى		
غرب بيروت والضاحية	٣٥	٥
البقاع	٤٠	١٥
جنوب لبنان	٢٦	١٠
المسلمون	٤٠	٥
الضاحية الشرقية لبيروت		
الحزام الأمني في جنوب لبنان	٥٠	١٠
الكورة، البترون	١٠	٢
شرق بيروت	٨	١

تاسعاً: السلطة بموجب الطائف والديموغرافيا الجديدة

جسدت الحرب اللبنانية السيئة الصراع بين جبل لبنان ولبنان الكبير، الصراع على السلطة السياسية. كما أنّ التغيرات الديموغرافية التي أنتجتها الحرب زعزعت في الصميم الركيزة الاجتماعية للنموذج اللبناني التوافقي. وعلى الرغم من ذلك، توصل اللبنانيون إلى تسوية الحد الأدنى للخروج من الأزمة وتحاشي الأسوأ. فكان إتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ الذي حلّ بدل الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ وفي الوقت ذاته كرّسه. فكيف توزعت السلطة على مكونات المجتمع اللبناني بموجب الديموغرافيا الجديدة التي أفرزتها الحرب، والعقد الاجتماعي الجديد؟

إنّ الاتفاق الذي توصل إليه اللبنانيون كان في مدينة الطائف السعودية التي عبّرت عن طائفية المجتمع اللبناني. لقد تناقضت بنود

٤٣- المرجع نفسه، ص ٢٨١.

اتفاق الطائف^(٤٤) مع بعضها البعض بين إلغاء الطائفية واعتمادها. ففي حين يطالب الطائف بإلغاء طائفية مجلس النواب في المادة ٢٤ فهو يطالب بالمادة نفسها بإعتماد المناصفة في عدد النواب بين المسيحيين والمسلمين. إن إلغاء الطائفية في مجلس النواب يعني إمكانية فوز أغلبية النواب من لون طائفي معيّن وليس أن يكونوا مناصفة. من ناحية أخرى نصّت المادة ٢٢ من إتفاق الطائف على إنشاء مجلس شيوخ على أساس طائفي، في حين أنّ هذا المجلس قد خبره اللبنانيون في العام ١٩٢٦ وقد أدّى إلى مشاكل مع مجلس النواب على الصلاحيات والسلطة.

التناقض الثالث يكمن في المادة ٩٥ من إتفاق الطائف إذ تنصّ من جهة على إنشاء هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية والإدارية في البلاد ومن جهة أخرى تدعو إلى إعتماد التوازن الطائفي في تأليف الوزارة والوظائف العامة.

أمّا في ما يختص بالهوية، فقد حسم إتفاق الطائف هوية لبنان العربية، فأصبح بذلك بوجه واحد وليس بوجهين كما كان عليه زمن ميثاق ١٩٤٣. في ما خصّ إدارة البلاد وتوزيع الصلاحيات على الطوائف، فهو لم يحدّد مذهب رئيس الجمهورية، ولا مذهب رئيس مجلس النواب، ولا مذهب رئيس الحكومة، ولا مذهب نائب رئيس مجلسي النواب والوزراء، لكن العرف والتقليد استمرا مع اتفاق الطائف.

أمّا الإصلاحات فكانت بتقليل صلاحيات رئيس الجمهورية وإسناد بعضها إلى رئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعاً، ورئيس مجلس النواب لم يكن الهدف من هذه التعديلات تسهيل آلية الحكم، بل توزيع السلطات

٤٤- راجع الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ والمعدّل بموجب اتفاق الطائف في ١٠/٢٢/١٩٨٩.

على أساس طائفي، ليصبح الحكم قائماً على التفاهات بين الطوائف والمذاهب وليس على دستور يكفل حقوق جميع الأفرقاء.

وعلى الرغم من سيئات إتفاق الطائف الذي أرادته معظم اللبنانيين تدليلاً لطائفهم، بقي هذا الاتفاق المخرج الوحيد من حالة الحرب، فكان إتفاق الضرورة بانتظار تغيير الظروف الديموغرافية والسياسية والاقتصادية .

إنّ إتفاق الطائف شأنه شأن ميثاق ١٩٤٣، لم يلقَ إجماع جميع اللبنانيين، وما كانت الموافقة عليه إلاّ بدافع الضرورة. فهو كان أفضل الممكن في ظلّ الظروف التي كانت سائدة ولتحاشي الأسوأ، فهو عرضة لتفسيرات متناقضة من قبل الأفرقاء اللبنانيين في عصرنا المعاصر لذا أسس لأزمات مستقبلية.

غير أنّ الإيجابية في إتفاق الطائف كانت التشديد على العيش المشترك بين مختلف طوائف لبنان ومذاهبه. أي أنّ هذا التعايش هو بإرادة الشعب اللبناني وليس مفروضاً عليهم فرضاً. وهذا التعايش يجب أن يؤدي إلى صياغة مفهوم واضح وجامع لهوية وطنية تتجاوز الهويات الطائفية التوافقية وتقترب من نظام ديموقراطي مضمونه الوطنية. وللوصول إلى هذه المرحلة، على اللبنانيين إلغاء الطائفية من نفوسهم أولاً من ثمّ إلغاؤها من نظامهم. فمفهوم إلغاء الطائفية يختلف بين طائفة وأخرى. فإذا كان هذا الإلغاء يمكن فريقياً ما من بلوغ سدّة السلطة السياسية والإدارية فعندها ينادي هذا الفريق بضرورة إلغاء الطائفية من أجل تكافؤ الفرص أمام المواطنين ونشر العدالة الإجتماعية. وإذا كان إلغاء الطائفية يضر بمصلحة فريق آخر أو يخفّض حصته في السلطة، فيكون هذا الإلغاء طمساً لفئة من اللبنانيين وإقصاءً لها عن المشاركة في إدارة البلد.

عاشراً: الديموغرافيا بعد الحرب وأثرها على النظام

لم يكن من السهل على المجتمع اللبناني تبادل الثقة في ما بينه بعد حرب بين مكوناته دامت طيلة خمس عشرة سنة، كما إنه لم يكن من السهل إعادة اللحمة بعد الفرز الطائفي في الأقضية والمناطق التي أفرزتها الحرب. لقد أعادت الحرب رسم الخريطة السكانية للمجموعات المجتمعية اللبنانية، فأعادتها إجمالاً إلى ما كانت عليه زمن السلطنة العثمانية. لذا كان لا بدّ من إعادة إحياء أوساط إجتماعية مختلطة في مناطق متداخلة مجدداً، فهذه أفضل ضمانة لوحدة لبنان أرضاً وشعباً. من هذا المنطلق يجب تسهيل عودة المهجرين إلى أماكن إقامتهم الأصليّة. ووضع التشريعات اللازمة والإجراءات الأمنية الضرورية والحوافز الاقتصادية والاجتماعية لضمان حق تنقل اللبنانيين في أي جزء من وطنهم وفق ما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني^(٤٥).

هذا وبلغ عدد سكان لبنان في العام ١٩٩٠، ٢،٧ مليون نسمة بحسب تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة. وقد جرت محاولات عدّة من أجل إعادة اللحمة بين اللبنانيين والمناداة بهوية واحدة. فالمسيحيون ضحّوا بهويتهم السريانية ولغتها من أجل العربية وذلك إيماناً منهم بلبنان العيش المشترك مع إخوانهم المسلمين. والمسلمون أيضاً ضحّوا حين إرتضوا بالكيان اللبناني والمناداة به والعيش مع المسيحيين وإدارة البلاد معاً. فالمسيحيون والمسلمون في لبنان لهم ميزة خاصة متقاربة إجتماعياً تفاعلت مع الزمن وجعلتهم يعيشون بالشراكة. أليست كلفة الحرب كفيلاً بتعليم اللبنانيين الوحدة والتضامن والعيش معاً وإدارة البلاد؟

٤٥- سليم نصر، مرجع منكور، ص ٢٩٠.

لم تتحقق الوحدة اللبنانية فعلياً بعد الحرب وذلك لعدة أسباب سياسية وطائفية، منها الفرز الديموغرافي الذي أنتجته الحرب، وقانون الأحوال الشخصية الخاص بكل طائفة لبنانية^(٤٦). غير أنّ هناك رأياً آخر ينادي بالنظام الطائفي وببقاء هذه المؤسسات كونها حقوقاً مكتسبة من قبل الطوائف وأنها تؤمّن معاملة متساوية لكل اللبنانيين. يقول ميشال شيحا أنّ فلسفة الطائفية في لبنان هي "ضمان تمثيل سياسي وإجتماعي عادل لأقليات طائفية مشاركة. والتوازن اللبناني القائم على قاعدة طائفية ليس توازناً إعتباطياً فهو مبدأ وجود لبنان"^(٤٧). لكن لا بدّ على الدولة اللبنانية المتعدّدة الطوائف أن تحقق تحولات ثقافية داخل المجتمع الطائفي تنشر وعياً وطنياً، لا يلغي الطوائف ولكنّه يتجاوزها من أجل الوصول إلى دولة مدنية تحمي الجميع وتوقّف اللعبة الديموغرافية.

إنّ الديمقراطية التوافقية التي اعتمدها اللبنانيون تناقض مبدأ الديمقراطية، لكن بسبب عدم تفاهمهم على عدة أمور منها؛ السياسة الداخلية والخارجية، والإدارة والهوية، تمّ اعتماد هذا المبدأ التوافقي. لكن في الوقت ذاته شكّل هذا النظام خطراً على الأنظمة الأحادية أو التوتاليتارية العربية وذلك بسبب حرية إعلامه وكونه ملجأً للمنشقين والهاربين من بطش تلك الأنظمة. واليوم في ظلّ الاحتقان القائم في البلدان العربية التي تشهد تحركات شعبية تزيد من الفرز الطائفي في المنطقة، من الضروري على اللبنانيين فك الارتباط بين نظام الطائفية القائم على التوافق والتسويات، وبين ممارسة سلطة الدولة في ظلّ الحلقة

٤٦- صدر بعد الاستقلال تبعاً لقوانين أحوال شخصية خاصة بالطوائف وهي: قانون ٢ نيسان ١٩٥١ للطوائف المسيحية والطائفة اليهودية- المرسوم الاشتراعي بتاريخ ٥ آذار ١٩٦٧ للطائفة السنية- قانون ١٩٦٢ للطائفة الدرزية- قانون ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ للطائفة الشيعية. كل ذلك يدل على المجتمع الطائفي.

٤٧- ميشال شيحا: "لبنان في شخصيته وحضوره"، تعريب فؤاد كنعان، ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٦، ٣١ و ٣٦.

المفرغة التي يعيشها المجتمع اللبناني بين الوضع الاقتصادي والحجم الديموغرافي المؤثر على السلطة^(٤٨). أي على اللبنانيين البدء بتأسيس الجمهورية المدنية.

تعتمد الديموقراطية التوافقية على سياسة التراضي الممكن تطبيقها في لبنان في ظل غياب الوحدة الوطنية، وفي ظل الخلافات على السياسة الخارجية والاتهامات المتبادلة بين مكونات المجتمع. إنّ النظام اللبناني الحالي يقوم على التوازنات السياسية الدقيقة التي يعتبر الاعتدال ضمانتها من أجل المحافظة على حياده واستقراره نسبيًا في ظل المتغيرات الاقليمية وتداخلها مع عوامل داخلية.

إنّ استمرار النظام اللبناني الطائفي يعود لأسباب "انفتاحه على مختلف الطوائف والمناطق والولاءات المحلية، ولو انه لم يكن مفتوحًا بصورة كافية أمام الطبقات الاجتماعية الدنيا. ويمكن القول أنّه في ظل غياب مجتمع مدني، كان النظام البرلماني اللبناني، على طائفته، أحسن تمثيلًا من أي نظام آخر في المرحلة الليبرالية من عمر المنطقة، لتنوع المجتمع المدني"^(٤٩).

أصبح إذاً الحكم في لبنان قائمًا على التفاهات الوطنية بين المذاهب ثنائية كانت أو جماعية، والتي أصبحت مصطلحًا مرادفًا للميثاق الوطني^(٥٠)، وبمثابة الدستور الفعلي للبلاد.

وإذا كانت التفاهات الوطنية قد حصلت على بعض الملفات، إلاّ أنها لم

٤٨- شوقي عطيه، مرجع مذكور، ص ٣١٦.

٤٩- غسان سلامة: "المجتمع والدولة في المشرق العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٤٢.

٥٠- Nahla Chahal: "Le système communautaire au Liban; du compromis au consensus", in Annales de philosophie et des sciences humaines, no 21(2005), tome 2, p. 75

تشمل بشكل جدي ملفاً أساسياً له علاقة بالديموغرافيا والإحصاء السكاني وهو ملف التجنيس واستعادة الجنسية. هذا الملف تمت مناقشته بعد ادخال بعض التعديلات عليه، في الجلسة النيابية يوم الخميس في ١٢/١١/٢٠١٥ حيث أقرّ بالإجماع. وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي يضطلع به المغترب اللبناني تجاه بلده اقتصادياً، فهو مغبون في حقوقه لأنه لا يمكنه المشاركة في انتخاب ممثلين له في البرلمان اللبناني. إذ لا يجوز أن يكون هناك غبن بحق المغتربين اللبنانيين جرّاء منعهم من المشاركة في الحياة السياسية اللبنانية على الرغم من دورهم الكبير في إنماء الاقتصاد اللبناني. فالهجرة اللبنانية إلى الخارج انعكست بعد انتهاء الحرب وحتى اليوم، إذ أصبحت النسبة الأكبر من المهاجرين هي مسلمة مقابل انخفاض نسبة المسيحيين المهاجرين. والجدول الآتي يبيّن لنا مدى انقلاب هذه النسبة^(٥١):

هجرة الطائفة	النسبة المئوية
شيعة	٣٦,٨%
سنة	١٨,٨%
دروز	١٠,٥%
روم أرثوذكس	١٤,٣%
موارنة	١٠,٥%
روم كاثوليك	٣,٨%
أرمن	٢,٣%
أقليات	٣%
مجموع المسلمين	٦٦,١%
مجموع المسيحيين	٣٠,٩%
مجموع الأقليات المختلطة	٣%

٥١ - شوقي عطية، مرجع مذكور، ص ٢٦٢؛ وهو قد اعتمدها بدوره عن الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩. تفاوتت الأرقام بين المراجع. فمنهم من قال أن الهجرة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كانت: مسيحيون ١٧% ومسلمون ٨٣%؛ بين ١٩٩٢-٢٠٠٧: مسيحيون ٣٩,٤٠% ومسلمون ٦٠,٦٠%؛ بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١: مسيحيون ٤١% ومسلمون ٥٩%.

الخاتمة

مهما تبدّلت الديموغرافيا وتغيّرت يبقى الشعب مصدر السلطات. فاللبنانيون حَبَرُوا بما فيه الكفاية من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى حرمان المواطنين من خدماتٍ حياتية أساسية: لا ماء، ولا كهرباء، ولا تعليم، ولا استشفاء وضمّان شيخوخة، ولا مواصلات حديثة أقلّه القطار، والنفايات في الشوارع وعلى أبواب المنازل وليس هناك من فرزٍ وتدويرٍ لها ونحن في هذا العصر، والهجرة في نزيفٍ دائمٍ والبطالة بلغت ٥٠٪، وليس هناك من خدمةٍ إتصالات جيدة.

لذا فالحالة الاقتصادية المزرية التي وصل إليها لبنان، والوضع الاجتماعي الصعب الذي طال جميع اللبنانيين، كلّها عوامل ستدفع بالشعب اللبناني إلى المطالبة بالتغيير. فإذا كانت كل هذه العوامل لن توحد الشعب اللبناني، فما الذي سيوحدّهم؟ ألا يكفي الشعب اللبناني هذه المعاناة ليأتي النزوح السوري إثر الحرب في سوريا سنة ٢٠١١ وما بعد ليزيد من معاناتهم بعد أن بلغوا حوالى نصف عدد سكان لبنان، الأمر الذي سيؤثر على ديموغرافية البلد واقتصاده، ويزاحم اليد العاملة اللبنانية في ظل غياب الضوابط لذلك. فكل ما يريده المواطن هو الإستقرار الاجتماعي والأمني، وأن يُحترم ويعيش كريماً في بلده. هذه الأمور ستدفع بالكثير من الشعب اللبناني إلى التخلي عن فكرة اللعبة الديموغرافية من أجل السيطرة على السلطة. فالمواطن لا يهّمه من يكون في السلطة إذا كانت متطلباته مؤمنة وحقوقه مصونة.

لقد أثبت التاريخ أنّ إرادة الشعب هي التي ستنتصر في آخر المطاف مهما بلغت التضحيات. ولا بدّ من هذه التضحيات لكي يصل الشعب إلى ما يتمناه. فروح التوافق والتسامح متجذرة في نفوس اللبنانيين. لذا يريد

اللبنانيون إصلاح النظام السياسي في لبنان وتطبيق المواطنة. لكن كيف سيكون شكل الدولة؟ فإذا كان الشعب يريد التغيير فعلاً بعد تجربة النظام الطائفي، وهو فعلاً يريد التخلي عن الطائفية، فهل يتّجه نحو اللامركزية الموسّعة أم الدولة المدنية؟

إنّ نظام اللامركزية هو جزء من المناطقية التي تأتي كجوابٍ عصري لمشكلة التنوع. والمناطقية هي نظام للمشاركة، لا تفترض توزيعاً فقط لاختصاصات، فيمكن للمناطق أن يكون لها صلاحياتٌ أوسع لكن عليها في الوقت ذاته أن تقرّ بالسلطة المركزية القوية التي تضمن الاستقلال الوطني والحرية^(٥٢).

أمّا في حال اختار الشعب اللبناني الدولة المدنية، فعليه إقرار قانون الزواج المدني الاختياري، وبناء ثقافة وطنية موجهة من خلال التأكيد على أهمية الإنسان اللبناني، وفرض مؤسسات نهضوية جامعة، وتوضيح العلاقة بين المجتمع والسلطة بمعزل عن ديموغرافية الطوائف.

لم يعد اعتماد الدولة المدنية أمراً صعباً في لبنان. فالدولة المدنية تقرب المسلمين والمسيحيين من بعضهم البعض أكثر، لأنّ هذا المشروع يسهم في حل مشكلة اجتماعية-ديموغرافية ويساعد على إعادة الاختلاط بين اللبنانيين.

لبنان بلد الأقليات، وقدرهم هو التعايش في ما بينهم على هذه الأرض التي التقوا عليها والتي شكّلت ملجأ لهم. فهذه هي رسالتهم، فهل ستؤمن جميع مكونات المجتمع اللبناني بالكيان اللبناني، وبعدم اعتماد سياسة ديموغرافية لأهدافٍ سلطوية، وبالدولة المدنية أم اللامركزية من أجل رفع

^{٥٢} Theodor Hanf, Antoine Messarra, Hinrich Reinstrom (sous direction): La société de concordance approche comparative, actes du symposium international organisé par le Goethe-Institut sur "la régulation démocratique des conflits dans les sociétés plures", publication de l'université libanaise, Beyrouth, pp. ١٩٨٦-٦١-٥٥.

الشأن العائلي والعيش بحياة كريمة، وحقوق جميع المواطنين مصونة؟ من جهة أخرى لا يمكننا فصل لبنان عن محيطه وعما يجري فيه والقول بأنه لا يتأثر بشيء، فالسياسة إبنة التاريخ، والتاريخ إبن الجغرافيا، والجغرافيا لا تتغير. لطالما تأثرت القضية اللبنانية بالصراعات الإقليمية، وبأطماع الجيران، وتمكّن هؤلاء من اللعب على الوتر الطائفي داخل لبنان. لذا، ومن أجل بقائه على قيد الحياة، لا بدّ للشعب اللبناني التحرّر من مشكلته المزمّنة، وهي الديموغرافيا التمايزية الطائفية التي تؤدي إلى نزاعاتٍ على السلطة، وإلّا فسيفقى ساحةً للصراعات المحليّة، والعربيّة، والإقليميّة، والدوليّة التي تتناتشه . ألم يحن الوقت لكي يتعلّم الشعب اللبناني من أخطائه عبر تاريخه، ويؤسس دولة قوية تحمي الجميع وتفرض القانون؟ على من يريد أن يكون في السلطة عليه أن يفهم تاريخ لبنان ويحقّق العدالة الإجتماعية، وإلا فستستمر الأزمات.

المصادر

- أرشيف بكركي، جارور البطريرك يوسف حبيش رقم ١٦.
- الجمهورية اللبنانية، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته، بيروت، ١٩٩١.
- الجريدة الرسمية ١٩٢٦، عدد ١٩٧٨؛ و١٩٣٢، عدد ٢٧١٨؛ و١٩٣٦، عدد ٣٢٢٥.
- محضر مجلس الشيوخ في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٦.
- النهار في ١٢/٢/١٩٥٢، و٨/٥/١٩٧٠.
- Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, V. 424/233, Asiatic Turkey and Arabia, Further correspondence, part VIII, 1912 oct-dec.
- M.A.E. série E-Levant 1930-1940, V. 497 (Janvier 1930-9 mai 1932), politique interieur, exercice du mandat.

المراجع باللغة العربية

- أبو جوده، صلاح، "هوية لبنان الوطنية؛ نشأتها وإشكالياتها الطائفية"، دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٨.
- أبي فرح، أنيس، "السكان والبطالة والهجرة في لبنان (١٩٨٢-٢٠٠١)"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٥.
- الجسر، باسم، "ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟"، دار النهار، ط.٢، بيروت، ١٩٩٧.
- الخازن، فيليب وفريد، "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠"، دار نظير عبود، د.م. ١٩٩٦.
- الدحداح، سليم، "تنصر الامراء الشهابيين واللمعيين في لبنان"، المشرق، مجلد ١٨ (١٩٢٠)، ص ٥٤٣-٥٤٤.
- الصليبي، كمال، "بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع"، تعريب عفيف الرزان، نوفل، ط.٤، بيروت، ٢٠٠٧.
- ايليا، حريق، "التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢.

- خاطر، لحد، "عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧.
- رباط، إدمون، "التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري"، تعريب حسن قبيسي، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢.
- رحمة، ألبير، "لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية"، شمالي اند شمالي، د.م، ٢٠٠٣.
- سالم، يوسف، "٥٠ سنة مع الناس"، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥.
- سلامة، غسان، "المجتمع والدولة في المشرق العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- شوفالييه، دومينيك، "مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا"، ترجمة منى عبد الله عاقوري، دار النهار، ط.٢، بيروت، ٢٠٠١.
- شياح، ميشال، "لبنان في شخصيته وحضوره"، تعريب فؤاد كنعان، ط.٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.
- شوقي، عطية، "السكان في لبنان من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي"، دار نلسن، بيروت، ٢٠١٤.
- فارس، وليد، "التعددية في لبنان"، منشورات جامعة الروح القدس، ط.٢، الكسليك، ٢٠٠٧.
- لطيف، لطيف، "في التحولات الديموغرافية للطوائف اللبنانية، دن، بيروت، ٢٠١٢.
- ناصيف، نقولا، "جمهورية فؤاد شهاب"، دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، ٢٠٠٨.
- نصر، سليم، "سوسيولوجيا الحرب في لبنان: اطراف الصراع الاجتماعي والاقتصادي ١٩٧٠-١٩٩٠"، دار النهار، بيروت، ٢٠١٣.
- هانف، تيودورن "تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة"، نقله عن الألمانية موريس صليبيا، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ١٩٩٣.
- لجنة من الأدباء بإشراف اسماعيل حقي بك، "مباحث علمية واجتماعية"، تقويم وفهرست فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ج.٢، بيروت، ١٩٧٠.

- Assaf, Georges: "**Système communautariste et déconfessionnalisation; la problématique de la mutation du système politique libanais**", in travaux et jours, no 64(1999), pp. 43-73.
- Chahal, Nahla: "**Le système communautaire au Liban; du compromis au consensus**", in Annales de philosophie et des sciences humaines, no 21(2005), tome 2, pp.71-81.
- Charaf, Georges: "**Communautés et pouvoir au Liban**", CERDRE, Beyrouth, 1981.
- Corm, Georges: "**Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles**", librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1971.
- Courbage, Youssef et Fargues Philippe: "**La situation démographique au Liban**", t. 1, Université Libanaise, Beyrouth, 1973.
- Haut Commissariat Française en Syrie et au Liban, rapport à la société des nations pour l'année 1922, 1923, 1932 et 1936; tableau comparatif de 1921 et 1932, conseil supérieur des intérêts communs, recueil des statistiques de la Syrie et du Liban, 1942-1943, Beyrouth 1945.
- KEFALA Vivi: "**L'évolution du Liban, les facteurs déterminants**", L'Harmattan, Paris, 2011.
- Malsagne stéphane: "**Chronique de la construction d'un état**"; Journal au Liban et au moyen-orient (1959-1964), Geuthner, Paris, 2014. (Journal du père Lebret, directeur de la mission I.R.F.E.D.)

- Theodor Hanf, Antoine Messarra, Hinrich Reinstrom
(sous direction): "**La société de concordance approche comparative**", actes du symposium international organisé par le Goethe-Institut sur "**la régulation démocratique des conflits dans les sociétés plures**", publication de l'université libanaise, Beyrouth, 1986.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تكوين هويات رقمية: عملية حراسة البوابات الإعلامية الشخصية

الدكتور نبيل شديد ١٢٥

"من التقارب مع كوبا إلى اتفاق فيينا مع إيران: الاستراتيجية الجديدة لأميركا في العالم منذ العام ٢٠١٤"

أنجيلا خليل ١٢٦

تكوين هويات رقمية: عملية حراسة البوابات الإعلامية

الشخصية

الدكتور نبيل شديد

يمكن المجادلة بالقول إن وسائل الإعلام التقليدية تم استكشافها من كل الزوايا تقريباً مما أدى إلى ظهور عدة نظريات في مجال التواصل. إلا أنه مع التفجر الكبير للمواقع الاجتماعية خلال العقد الماضي برزت بعض الثغرات اللغوية المهمة المتعلقة بوسائل الإعلام الحديثة. يسعى هذا المقال إلى ملء الفراغ عبر ابتكار نموذج نظري لفهم عملية خلق هويات رقمية يمكن أن يُنظر إليها كامتداد للهوية الفردية. ويجمع المقال أيضاً مفاهيم من السلوكيات الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص وعناصر الشخصية الخمسة ونظرية حراسة البوابات الإعلامية والخصوصية وابتكار عبارة حراسة البوابات الإعلامية الشخصية لفهم عملية خلق الهوية الرقمية.

"من التقارب مع كوبا إلى اتفاق فيينا مع إيران:

الاستراتيجية الجديدة لأميركا في العالم منذ العام ٢٠١٤

أنجيلا خليل

حيناً والخفيفة أحياناً أخرى ومؤخراً باتت تعتمد سياسة "السلطة الذكية". حيث إنّه تشكّل السياسة الخارجيّة عاملاً مُحدداً يعدّ مفتاحاً لفهم الهيمنة الأميركية على العالم، سيّما علاقة الولايات المتّحدة بالعالم منذ العام ١٩٥٠. في الواقع ومنذ هذا التاريخ باتت أميركا اللاتينية تشكّل والشرق الأوسط منطقتيّ نفوذ أساسيّتين للولايات المتّحدة ومحوريّ ارتكاز جغرافي ضروري لضمان تأمين المصالح الأميركية على المدى القريب كما البعيد.

وإن كان فوكوياما يعتبر "نهاية التاريخ" منذ بداية العام ١٩٩٠ كفترة ملائمة لفرض السياسة الأميركية على العالم، فهو على ما يبدو لم يقدر على النّحو الكافي أهميّة الحركة المعارضة للنظام الأميركية والتي هي في تزايد وتشعب. أمّا أميركا، فسرعان ما أيقنت أنّه "لسنا جميعنا أميركيين" وبالتالي فإنّ لها أعداء أدرجتهم على لائحة "الدّول المارقة"، بمعنى آخر "الدّول السّوقيّة"، وأكثر بعد في العام ٢٠٠١ حيث أمست السّياسة الأميركية الخارجيّة تميل نحو رؤية مانويّة، قاسمة العالم بين "محور الخير" و"محور الشرّ".

إنّ هذه العودة ضرورية اليوم في العام ٢٠١٥، لا سيّما في الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتّحدة تعريف سياستها الخارجيّة حول استراتيجية جديدة تتمحور حول الخرق الاقتصادي لبعض الدّول وعودة الدبلوماسية بهدف خلق تحالفات جديدة، لا سيّما مع كوبا وإيران.

تتجدّد السّياسة الخارجيّة الأميركية مع تقبّل مبدأ تعدّد الفرقاء على المدى القريب من غير أن تتخلّى عن حفظ سيطرتها. وقد حان الوقت أخيراً، بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انقلاب العالم عام ٢٠٠١، لنشهد مرّة أخرى لعبة

التحالفات ما بين الولايات المتحدة والعالم. إن كان حلف شمال الأطلسي يسمح بتعزيز القاعدة الأميركية في أوروبا وأميركا الجنوبيّة، فالولايات المتحدة بحاجة إلى حلفاء أشداء في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. وإن كان لا يزال التحالف مع كوبا أو حتى إيران غير وارد، يجب بالتالي التّوصّل إلى تسوية وقتيّة بحيث تضع ركائزاً لتحالف قويّ.

أمّا على صعيد كوبا فقد اختارت الولايات المتحدة اعتماد مبدأ الدّمقرطة، فيما اختارت ضمانه اللّا تكاثر مع إيران. "إنّ ديمقراطيّة القمم" هي في طور اتخاذ مكانة من شأنها أن تزهر إذا التزم كلّ شريك بموجباته، لا سيّما الولايات المتحدة التي عليها الالتزام بموجباتها.

يجب بالتالي انتظار نهاية الفصل الأوّل من عام ٢٠١٦ لتقييم ملاءمة المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران ولكن أيضاً بين الولايات المتحدة وكوبا.





Will and weapon

Advanced weaponry and modern equipment are necessities of continuity and resistance, even if the missions were only training missions, let alone in constant savage combat missions that get renewed as soon as they are appeased in valleys and barren lands, at day and at night. Also, let alone blazing missions in the face of terrorism that holds the weapon of evil with which it threatens the whole world, along with another old enemy which is Israel that never spared a way to attack Lebanon and target its unity and stability.

The clear victories of our army in all confrontations against terrorism at the borders and on the inside have grasped the attention and admiration of the international community and are paralleled by the Command's constant will to provide more developed equipment and weapons in a way to match the competence of our units and their preparedness to offer all kinds of sacrifices, as well as the gravity of the dangers lurking to attack our country in this delicate phase of Lebanon's history. It is not allowed to give the enemies any opportunity to lure Lebanon back into the blazing fire of regional conflicts, chaos and tumult, and therefore, target all national victories accomplished by our people during decades.

In short, the will to fight that is residing in the hearts of our soldiers has never failed, even in tight times and the long line of martyrs and injured soldiers stands as proof, as well as the bright field accomplishments they have made, which protected the country from destruction and tumult. However, protecting this will requires more qualitative weapons, some of which are provided by the command that aims to provide the rest in all possible ways, empowered by the strong belief that Right needs a power that protects it from the forces of evil, backstabbing and terrorism and that leads it to certain victory.

Brigadier General Ali Kanso

Director of the Directorate of Orientation



Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN

Prof. Nassim EL-KHOURY

Prof. Tarek MAJZOUB

Prof. Michel NEHME

General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

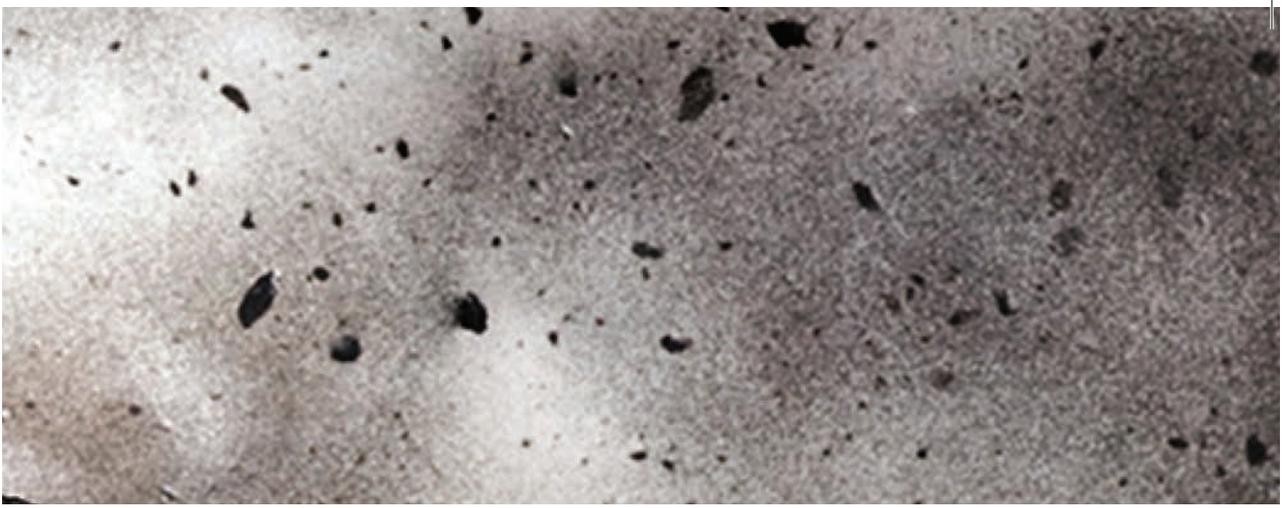
Editor in Chief: Prof. Michel NEHME

Editor Director: Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

- 1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*
- 2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*
- 3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*
- 4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*
- 5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*
- 6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*
- 7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*
- 8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb



Contents

N° 95 - January 2016

Constructing Virtual Identities: The Process of Personal Gatekeeping

Dr. Nabil Chedid **5**

« Du rapprochement avec Cuba à l'accord de Vienne avec l'Iran : la nouvelle stratégie américaine dans le monde depuis 2014 »

Angela kahil..... **19**

Abstracts **51**

Résumés **59**

Constructing Virtual Identities: The Process of Personal Gatekeeping

Dr. Nabil Chedid*



Introduction

Amy likes to go on long treks, dine out and play the violin. Her friends and family are aware of this; her “friends” on Facebook and her “followers” on Twitter know this, too, because of the pictures and status messages she posts. But, Amy also enjoys reading young-adult fiction before bed and this is a piece of information she does not acknowledge on her various online social networks. What decision making process does Amy go through when she posts certain things on different social media platforms? What happens during this process? How do Amy and millions of other social networking users choose to reduce the many elements that form an identity to a few that can be seen by others?

It can be said that people assume the task of maintaining social identities when they create a digital presence on social media websites like

* *Professor and
Researcher at
Lebanese
University
Faculty of
information S2*

Facebook, Twitter, LinkedIn or Instagram. The websites vary in purpose and it is inferred that the user may create multiple identities to tailor the type of response they hope to attract from the different social media platforms. The many facets of the personality travel through cognitive channels where they are narrowed down to 140 characters, status updates or photos to give a fellow user insight to the creator's personality.

This theory investigates the cognitive processes that factor in the forging of virtual identities in social media. The theoretical framework upon which this study is built on is a combination of intrapersonal communication and Gatekeeping theory. In addition, the theory incorporates the concept of Altman's theory of privacy and Digman's Five-Factor model. Identities are created through a manner of additions and deletions; it can be assumed that identities are refined by numerous personal and social factors, which lead to the end result that is virtual identity.

The identity we decide to present on social media goes through a process of decision-making. The individual may choose to reveal a specific aspect of their personality while choosing to omit others. We theorize that the decision making process may vary in strength by the individual's personality and perception of privacy; the outcome of which is the individual's virtual identity.

I -THEORY

We present a theory that combines elements of intrapersonal communication, personality traits, privacy and judgment heuristics that can influence the way an individual establishes their identity in the virtual world; these factors can also cause an impact on the quality and quantity of information that the individual chooses to publish on their social website. Furthermore, this section will investigate the decision making process that occurs at the personal level to explain the presentation of virtual identities.

1-Intrapersonal Communication

Intrapersonal communication is essentially a conversation that an individual has with oneself. It is the “physiological and psychological processing of messages” to create meaning (Vocate, 1994, p. 5). Similar to communication that one may have with another individual, the self engages in conversation with itself to process thoughts, feelings and emotions. This is an area that not only interprets cognitive messages, but also creates new messages that can be shared with others.

Mokros (1996) writes, “the construct, intrapersonal relationships, conceptualizes the individual as a system of relationships involved with one another” (p. 198). The self is comprised of multiple selves that are in constant conversation with one another through self-thinking, questioning and criticizing (Mokros, 1996). This process is at the center of our theory. Ideas enter the mind where they pass through different channels and may be challenged. The result of this process are the ideas we form to express our identities. This process decides the aspect of the multiple selves that we share with others. For example, a married, football loving graduate student may choose to display only his academic interests on his LinkedIn page. This decision to display one aspect of our multiple selves is how we present ourselves to others.

This theory illustrates how individuals go through a process of interpreting messages privately to engage in public discussion through social media. The purpose of social media use is endless; they may be for expanding relationships, finding love interests or even cathartic spaces to discuss personal thoughts. This theory demonstrates how the multiple aspects of the self are presented through different social media platforms and the factors that lead to the specific bits of information that people share with others.

2- Five-Factor Personality Model

In addition to cognitive processes, there are multiple factors, that influence the creation of virtual identity, and one such factor is personality. Gender, age, education and other aspects of the self may also contribute to the virtual identity. For example a younger individual may be more active on social media versus traditional forms of communication that an older person is more accustomed to.

While the Five-Factor model (Digman, 1990) has been used widely in the field of psychology, there has been a lack of its presence in the field of mass communication, especially its impact on social media users. This theory employs the Five-Factor Model which is a hierarchical model that organizes personality traits into five distinct categories – extraversion, neuroticism, openness to experiences, agreeableness, and conscientiousness – with the decision-making processes that a user undergoes when they choose to publish information on their social networking websites. This model is used for its ability to understand personality as a common human structure (McCrae & Costa, 1997). The hypothesized universality of this model will look at personality factors to explain the way an individual presents their identity. The above-mentioned traits can impact the way an individual presents their identity to others via social media. For example an extraverted personality may be more inclined to share personal information on their social media page than an introverted personality (Correa, Hinsley & Zuniga, 2010).

3- Privacy

The perception of privacy may be deemed as an important element in the use of social media and can affect the way the user represents him/herself on it. The protection of the user's private information, be it their basic information, photo or their

comments, become crucial as their virtual connections between people expand with each contribution to the website. A million connections are made every day on numerous social websites around the world, which has caused the administrators to ensure that the users involved in these networking sites maintain a sense of safety and security.

Irwin Altman writes, “privacy is the selective control of access to the self” (Altman, 1975, p. 24.) He adds that over a period of time, an individual may respond to changes in their environment by limiting or expanding their interaction with their group (Altman, 1975). We use this theory as a guiding tool by saying that privacy may affect the manner in which the user controls their virtual environment; the perception of privacy may cause the user to control his environment and allow/deny access to certain types of information on the social website. The various states of privacy that run through social websites’ privacy policies and the manner in which they affect user’s attitudes tie closely with Westin’s theory of privacy. Westin outlines four main states of privacy that individuals adhere to - personal autonomy, emotional release, self-evaluation, and limited and protected communication (Westin, 1967, p. 10). Personal autonomy highlights the connection between the user’s sense of individuality and the level of privacy they perceive as the least threatening to their inner core of information (Westin, 1967, p. 10). Registered users on social websites hold a distinctive notion of this individuality that cause them to change their privacy settings in accordance with their perception of threat to their inner “core” (Westin, 1967, p. 10). The connotation is that the self is the one who decides when information is released to the public forum; the user has absolute control over the privacy controls. We theorize that the greater the level of perceived privacy, the more the user is engaged with social media use. It can be assumed that with the rise in security risks on social

websites, the administrators have become increasingly cautious in providing users with options to control their privacy settings that can in turn influence the quality and quantity of information that is put forth by the user.

4- Gatekeeping Theory

Shoemaker and Vos define gatekeeping as “the process of culling and crafting countless bits of information into the limited number of messages that reach people each day” (2009, p. 1) which we believe can be applied on a micro-level under the name ‘personal gatekeeping.’ The individual goes through a process of narrowing the million elements of their self to a select few that the individual chooses to present as their virtual self. It can be said that the very act of following a user on Twitter or “friending” a person on Facebook may be a sign of gatekeeping (Wittkower, 2010, p. 204) as this creates an official sense of association; the very act of allowing a person access to information that is otherwise private symbolizes a sense of perceived control on that user. The user may find the need to alter the information that is presented to their audience as a response to perceived risks to their privacy, hence doubling as gatekeeper. The user now has more control on the information that they choose to put up targeting specific audiences (every major social website has privacy controls that can prevent outsiders from access to their information if they choose it). This also draws attention to the fact that the user has control to access the information they choose as well (on Facebook, the user may change their privacy settings to allow posts only from certain people to appear on their News Feed). In the essay “Gatekeeper, Moderator, Synthesizer,” Butera cites the example of the social website Buddytown that was an exclusive social website that only allowed users to join if they received invites. This website lacked any form of privacy control which meant that any information posted on it by the users was accessible to

everyone which meant there was no private information or way to communicate privately to other members on the website. This led to its eventual demise, as individuals tend to join social websites to “privately” and effectively communicate their personal information in a safe and trusted environment.

Altman places the process of social interaction at the heart of his theory (Altman, 1975) that can be applied in this study as well by theorizing that there are certain personal and social factors which shape the information being created, processed and then sent out into the user’s virtual world. These factors could be the virtual community where the user’s “friends” or “followers” function on a set of norms that have been established and accepted by the community as a whole. For example, a user registered on a social website that caters to academia may limit their interests to academic literature and academic events as that is the established norm in the user’s community. Conversely, a person using Facebook for personal reasons may post personal photos, hobbies and favorite movies that may be the norm in his community. Then, there is the importance of judgment heuristics that influence the manner in which the user presents their virtual self. Shoemaker and Vos (2009) define judgment heuristics as “rules of thumb” (p. 37) that are applied without conscious effort. The gatekeeper is said to go through this process, which then affects their decisions about the quantity and quality of information that passes these gates (p. 37). In a similar way, the user also uses judgment heuristics to categorize information they present based on the information they receive on their virtual platform. Information that is presented by the user on their virtual platform may not go through rigorous fact-checking or decision-making processes; it may simply be a judgment on the part of the user to put that information out there. For example, Mike writes that he’s hungry and there’s nothing in his fridge - Mike may not have put a lot of thought

into it, it may simply be that Mike is normalized to similar updates from his friends.

In conclusion, we theorize that there are multiple factors that influence the virtual identity creation process, namely, intrapersonal communication, personality type and privacy. The self goes through a decision-making process that affects the quality and quantity of information that is then presented on their social media platform. Identity is a process that may be influenced by cognitive and social factors. Identity creation is an area of interest that has been explored in depth by scholars primarily in the field of psychology. However over the past decade, there has been a boom in social media websites that have allowed for individuals to interact virtually and create online identities. Similar to identity creation, we argue that the construction of a virtual identity is a process where the individual undergoes a cognitive process to present an identity on social media. Depending on the platform and their target audience, an individual may choose to share or withhold certain information.

5- Hypotheses:

H1: Introverted individuals are more likely to seek out social media use than extroverted individuals.

H2: An individual who perceives a social networking site as more private will use social media more frequently.

H3: An introverted individual who perceives social media as private will use social networking sites more than extroverted individuals.

H4: An introverted individual may allow their audience more access to personal information posted online than an extroverted individual.

6- Assumptions:

We present this theoretical model on the assumption that social media will be widely used in the future; and, each of these social media platforms will be distinctly different from one another with a unique purpose that serve the registered users. In addition, we are basing this theoretical model on the limitations of Digman's Five-Factor Model that every individual will fit this model; perhaps there are other extensions of personality that can also be explored in relation to creation of virtual identity.

II-DISCUSSION

As we stated above, there are multiple factors that can lead to the creation of virtual identity. We look at four main ones in particular – interpersonal behavior, Five-Factor Model, perception of privacy and Gatekeeping theory. We use these concepts, which have been explored in great depth in relation to traditional media and expand these theories to include new media. We use different criterions to evaluate our theory. They are as follows:

1- Explanatory power

This theoretical model draws from different theories to create the process of virtual identity. The theory doesn't solely elaborate on prior literature. Instead, it borrows and builds upon different disciplines to create a new theory. It attempts to tie the concepts of privacy, personality traits and gatekeeping to understand the variations in the virtual identities that are created by the users. The content that is available to the intended audience on a specific social networking site is presented after a process of decision making and judgments that may arise from the user's personality, perception of privacy and information they deem as important or valuable. Using survey methodology we can test the hypotheses that back the theory to test users' perception of privacy and gauge their personality traits proposed by Digman.

2- Scope

The paper will extend the previous scope of this theory into understanding the creation of virtual identities that stem from the users' personality traits. When a user interacts on social media they are exposed to a large quantity of information that they may wish to share to their intended audience. They will then engage in a process of decision making which allows them to choose only a specific piece of information that they will publish on their platform. Kahneman, Slovic and Tversky (1982) write that there are certain judgmental heuristics that people employ when they are faced with a decision. Shoemaker and Vos (2009) argue that the gatekeepers' judgment heuristics can affect the decisions that allow information to pass through a gate. Similarly, there are personal and social factors that can affect the users' cognitive judgments about allowing information to pass through the gates and on to their social networks. For example, if the user is a member of a social network that targets professionals then they may refrain from posting personal information and instead decide to choose information that is professional and perhaps, impersonal in nature.

While this allows us to see information passing through the gates in traditional media, it has not been studied extensively in relation to new media. Another point to consider is that it is also applied on the macro-level of news organizations. We seek to understand this theory on a micro-level, a more personal level of gatekeeping that can accommodate social networking sites and the users' practices of selecting information for their intended audiences.

To be more specific, the paper strives to condense the Gatekeeping theory proposed to an individual level - personal gatekeeping - where the user narrows the billions of information

that is available to them to a few that they publish online. This choice is not only affected by their individual personality traits but also by their perception of privacy.

3- Predictive Power

Not every individual is alike Therefore, social networking use varies. An individual who may be high in introversion and high in neuroticism may potentially seek social networking sites more than an extraverted individual low in neuroticism. Similarly, privacy changes on social networking sites lead to uneasiness about who may have access to personal information. When the perception of privacy is low, an individual may not be as inclined to share personal information for uncertainty of who may have access to that information.

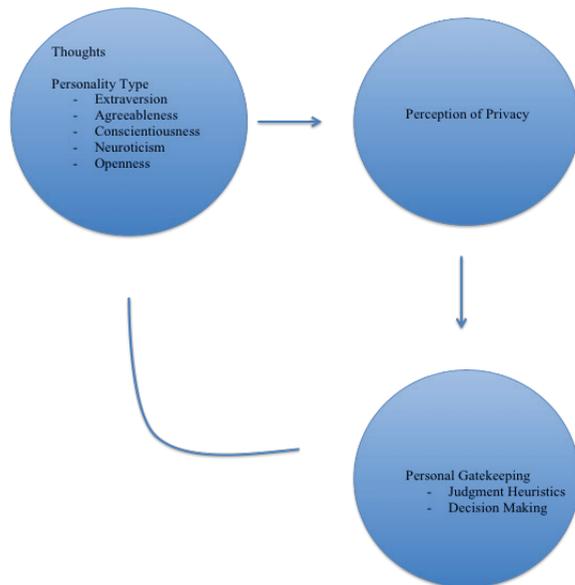
This theory serves to explain the possible relationship between personality, privacy and social networking use. It draws upon work from various disciplines including media studies and social psychology.

4- Falsifiability

This theory cannot explain every aspect of a users' behavior on social networking use but it attempts to explain personal factors that may influence how much and what type of information an individual decides to share with friends or followers. This theory can be tested using quantitative survey methodology which can evaluate the users' personality type and their perception of privacy which can influence their virtual identity. This theory works at the micro level of analysis. It deals with the cognitive and social processes that may influence the way an individual interacts with other users on a virtual platform. While it may explain social networking use in general, it focuses specifically on the individual user.

5- Parsimony

We believe that this theory is parsimonious in that it addresses the creation of virtual identities by a fairly simple combination of personality traits, intrapersonal communication, privacy and decision-making. These concepts impact each other in a pretty straightforward manner, which can be seen in Fig. 1.



6- Internal Consistency

Digman's Five-Factor model can be considered mutually exclusive; therefore a person who is categorized as introverted cannot be categorized as extroverted. Similarly, a person who considers a certain piece of information as private will not consider that public information.

7- Heuristic Provocativeness

This study expands on previous literature, and our theory generates new hypotheses, which addresses new media. We link the concepts of privacy, Gatekeeping, interpersonal behavior and personality traits to explore a new avenue which have not

been explored in terms of new media.

To sum up, virtual identity creation is a process that explores personality, privacy and personal gatekeeping. The aim of this theory is to better understand the cognitive and social processes that influence the type of information that individuals choose to share with friends or followers (audiences). This is a new theory that expands knowledge previously focused on traditional media to the area of social networks and virtual identities. While our theory focuses on the individual, future research could investigate the cognitive processes that occur during social networking use on a more macro level of analysis.

References

- Altman, Irwin. (1975). "**The environment and social behavior**". Monterey, CA: Brooks/Cole.
- Correa, T., Hinsley, A., & Zuniga, H. (2010). "**Who interacts on the Web?: The intersection of users' personality and social media use**". *Computers in Human Behavior*, 26, 247-253.
- Digman, J. (1990). "**Personality structure: Emergence of the Five-Factor Model**". *Annual Review Psychology*, 41, 417-440.
- Kahneman, D., Slovic, P. & Tversky, A. (Eds). (1982). "**Judgment under uncertainty: heuristics and biases**". Cambridge: Cambridge University Press.
- McCrae, R. R., & Costa, P. T. (1997). "**Personality trait structure as a human universal**". *American psychologist*, 52(5), 509-516.
- Mokros, H. (Ed.). (2003). "**Identity Matters**". Cresskill, NJ: Hampton Press.
- Shoemaker, P & Vos, T. (2009). "**Gatekeeping Theory**". London: Routledge.
- Vocate, D. (Ed). (1994). "**Intrapersonal communication: different voices, different minds**". Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Westin, A. (1967). "**Privacy and Freedom**". The Bodley Head Ltd: London, UK.
- Wittkower, D. (Ed.). (2010). "**Facebook and Philosophy: What's on Your Mind**"? (Vol. 50). Chicago: Open Court Publishing.

**« Du rapprochement avec Cuba à
l'accord de Vienne avec l'Iran : la
nouvelle stratégie américaine dans
le monde depuis 2014 »**

*Angela Kahil **



Introduction

Les Etats-Unis sont de nos jours la seule hyperpuissance mondiale, reposant sur la maîtrise du hard et du soft power, et désormais du smart power. La politique étrangère constitue un déterminant clé pour comprendre l'hégémonie américaine dans le monde et plus particulièrement la relation des Etats-Unis avec le monde depuis les années 1950. L'Amérique latine et le Moyen-Orient deviennent en effet à partir de cette période deux sphères d'influence essentielles pour les Etats-Unis, des pivots géopolitiques nécessaires à la réalisation des intérêts américains dans le court et le long terme.

Si Fukuyama considère « la fin de l'histoire » au début des années 1990 comme une période propice à l'américanisation du monde, il ne mesure pas suffisamment l'importance de l'antiaméricanisme qui croît et se diversifie. L'Amérique se rend très

* *Enseignant-
Chercheur
(USEK –
Liban)*

vite compte que « nous [ne] sommes [pas] tous Américains»⁽¹⁾ et donc qu'elle a des ennemis, qu'elle inscrit sur la liste des « Rogue States », en d'autres terme les « Etats-voyous », d'autant plus qu'en 2001, la politique étrangère américaine se décline autour d'une vision manichéenne, divisant le monde en « Axe du bien » et en « Axe du Mal ».

Ce rappel est nécessaire aujourd'hui en 2015, à l'heure où les Etats-Unis redéfinissent leur politique étrangère autour d'une nouvelle stratégie axée sur le désenclavement de certains Etats et le retour de la diplomatie en vue de créer de nouvelles alliances, notamment avec Cuba et l'Iran.

Le sujet proposé se présente donc comme une étude comparative entre les deux processus de « réconciliation » lancés entre les Etats-Unis et Cuba (rapprochement depuis le 17 décembre 2014) d'une part et entre les Etats-Unis et l'Iran d'autre part (Accord de Vienne du 14 juillet 2015). Cette comparaison se fera avec :

- une approche historique : rupture diplomatique avec Cuba et l'Iran (causes, conséquences pour les deux pays et aspects des tensions, de la conflictualité et de l'anti-américanisme) ;
- une approche juridique : qu'est-ce qu'un « Etat-voyou » dans le droit international et dans la politique étrangère américaine ? – application sur Cuba et l'Iran ;
- une approche géopolitique : quel est l'intérêt géopolitique de Cuba et de l'Iran en 2015 pour les Etats-Unis ?
- une approche systémique : comment intégrer Cuba et l'Iran dans le système international et au sein de la communauté internationale ;
- une approche fonctionnelle : comment s'est élaboré le

1- Jean-Marie Colombani, « Nous sommes tous Américains », Le Monde, 13 septembre 2001 (Editorial).

processus de négociation avec ces pays.

A partir de ces différentes approches, nous essaierons de conclure que les Etats-Unis déploient en 2015 les prémisses d'un nouvel ordre mondial, fondé sur ces nouvelles ouvertures diplomatiques, nécessaires au moment où il est question pour les Etats-Unis de réaffirmer leur rôle de gendarmes du monde et leur place d'hyperpuissance dans un monde de plus en plus complexe, dans lequel une vision réaliste des relations internationales s'impose, c'est-à-dire une prise de conscience du multilatéralisme évident, illustré par les dynamiques de coopération et paradoxalement par la compétition permanente entre les grandes puissances. Le réalisme se traduit aussi par le renoncement à une partie des idéaux internationaux et au respect de la souveraineté des Nations, principe cher à l'ONU, qui se conjugue avec les principes mêmes de l'Etat de droit, relatifs aux droits de l'homme. Si à Cuba⁽²⁾ et en Iran la souveraineté ne se négocie pas, il est désormais question de déployer une nouvelle stratégie, qui consiste donc à entamer le dialogue et à surpasser la méfiance.⁽³⁾

Par ailleurs, ce qui me motive à écrire cet analyse, c'est l'idée que le rapprochement Washington/Cuba semble préfigurer le rapprochement Washington/Téhéran.

Le 26 octobre 2010, lors d'une intervention devant la Chambre des Représentants, la Secrétaire d'Etat aux Affaires étrangères américaine, Hillary Clinton, n'hésite d'ailleurs pas à comparer la question du nucléaire iranien à la crise de Cuba de 1962, en ce sens où la violation du droit international et de la sécurité

2- « Patria o muerte » : la patrie ou la mort. Le peuple cubain ne semble pas vouloir renoncer à la souveraineté de Cuba et en même temps il tend vers des réformes démocratiques.

3- Voir Brzezinski Z., Gates R., Iran : Time for a new approach, Council of foreign relations, 2005 et Pollack K. M., Byman D. L., Indyk M. S., Maloney S., O'Hanlon M. E., Riedel B., Which Path to Persia?: Options for a New American Strategy Toward Iran, Brookings Institution Press, 2009.

américaine est certaine, aussi bien pour les Etats-Unis que pour le monde libre.

Les pays d'Amérique latine et l'Iran coopèrent de plus en plus depuis quelques années, notamment sur le plan militaire et commercial⁽⁴⁾. Entre 2005 et 2012, l'ancien président iranien Ahmedinejad a fait une visite dans sept pays d'Amérique latine. Or l'Amérique latine constitue l'« arrière-cour » des Etats-Unis.

Cuba et l'Iran ont tous les deux été victimes de sanctions⁽⁵⁾ de la part des Etats-Unis et de la communauté internationale qui ont affaibli la population civile, et dans une moindre mesure les gouvernements, seulement en ce sens où ils ont été dans une situation d'enclavement sur le plan international.

La politique du rapprochement / de la « main tendue » confirmerait-elle que les Etats-Unis disposent bien d'une « destinée manifeste », celle de dominer le système-monde, ou du moins de le modeler, persuadés de leur supériorité idéologique ?

Dans un premier temps, nous rappellerons la situation de Cuba et de l'Iran, considérés comme des Etats-voyous par les Etats-Unis. Puis nous analyserons les véritables enjeux du rapprochement, en insistant sur le nouveau contexte international marqués par de nouvelles menaces qui atténuent la rupture diplomatique entre les Etats-Unis et ces deux pays, pour enfin définir les caractéristiques de la nouvelle stratégie américaine, inscrite dans une politique étrangère du court terme, considérant le dialogue comme une tactique de transition pour réaffirmer les positions des Etats-Unis dans le monde.

4- Exemple des accords entre l'Iran et l'Argentine, « pétrole contre céréales ».

5- Exemple: résolution 1929 de juin 2010 du Conseil de Sécurité des Nations Unies.

I- Cuba et l'Iran : des Etats-voyous, mis au ban de la communauté internationale

A- Situation de Cuba : rupture diplomatique depuis la crise des missiles de 1962

Dans l'histoire de la Guerre froide, la crise de Cuba de 1962 constitue un moment crucial des relations internationales, en raison de la dissuasion nucléaire entretenue par les deux Grands. Mais ce que nous retenons de cette crise ce sont deux choses essentielles sur le plan géopolitique :

- 1- Cuba constitue un Etat pivot aussi bien pour les Etats-Unis que pour l'URSS ;
- 2- Cuba constitue un enjeu vital pour les Etats-Unis aussi bien dans le cadre de la politique du containment que dans leur projet néo-libéral d'une grande ZLEA (Zone de libre-échange américaine).

Lorsqu'en 1958, Che Guevara et Fidel Castro entament leur révolution sur l'île, les Etats-Unis réagissent rapidement, par la tentative du débarquement des exilés cubains et de l'ancien président Battista, en vain. La rupture diplomatique apparaît comme la seule solution et se manifeste par le retrait de Cuba de l'Organisation des Etats Américains, isolant Cuba sur la scène régionale et internationale en 1961. En 1962, les Etats-Unis décident de l'embargo commercial contre Cuba.

La première rupture de 1958 se justifie d'abord par un antagonisme d'ordre idéologique, que l'on peut aisément comprendre dans le contexte de la guerre froide, puisque Cuba fait le choix d'une idéologie révolutionnaire, socialiste, proche de l'URSS.

En 1962, survient une rupture d'un autre ordre, puisque

Cuba ose la stratégie de la dissuasion, en acceptant que l'URSS pose ses rampes de missiles sur son territoire.

Depuis 1962, tout en allégeant leur politique migratoire envers les Cubains⁽⁶⁾, les Etats-Unis renforcent l'embargo contre Cuba⁽⁷⁾. En 2004, Cuba annonce la fin de ses transactions commerciales en dollars, au nom d'une politique de souveraineté et d'un antiaméricanisme certain. La rupture entre les deux pays est donc consommée.

B- Situation de l'Iran : la montée de l'antiaméricanisme depuis la révolution islamique de 1979

Les relations entre les Etats-Unis et l'Iran sont assez complexes depuis que l'Iran a remplacé la Perse, depuis qu'un nouvel Etat indépendant émerge au Moyen-Orient à la fois comme un acteur stratégique pour les Etats-Unis et comme une puissance régionale. La politique interventionniste des Etats-Unis en Iran date des années 1950, avec la crise iranienne de 1953, le Premier ministre Mossadegh menant une politique nationaliste, contrant les intérêts des Etats-Unis et plus particulièrement de la CIA. A partir de cette date, nous pouvons comprendre que l'histoire politique de l'Iran dépend intégralement des projets américains dans la région. Nous pouvons distinguer dès lors deux périodes principales :

- 1953-1979, période pendant laquelle l'Iran est contrôlé par le Shah Mohamad RezaPavlati, allié inconditionnel des Etats-Unis, pro-libéral et cependant menant d'une main de fer son pays et sa population. En effet, les Etats-Unis s'ingèrent dans les affaires intérieures de l'Iran, remettant en cause l'indépendance

6- Comme par exemple la « loi d'ajustement » de 1966 qui offre un droit d'asile aux Cubains qui fuient le régime castriste et un visa de travail aux émigrés illégaux, ou encore les accords migratoires de 1995.

7- Renforcement de l'embargo en 1996 par la loi Helms-Burton ; limitation des échanges en 2001 (voyages et transfert d'argent).

de ce dernier⁽⁸⁾. Or le Shah maintient tout de même une politique de souveraineté marquée par un accord de coopération avec les Etats-Unis, qui fait des deux pays les responsables de la sécurité dans le golfe arabo-persique, dans le cadre de la politique des « deux piliers ».

- 1979-2015, période post-révolutionnaire, pendant laquelle l'Iran est une théocratie, démocratique, mais où se développe un anti-américanisme revendiqué et assumé.

On passe donc d'une stratégie d'alliance à une stratégie de rupture diplomatique à partir de 1979. Cette rupture est consommée au moment où l'Ayatollah Khomeiny mène la Révolution islamique en Iran, obligeant le Shah à l'exil et s'opposant ouvertement aux Etats-Unis, considérés comme responsables de l'instabilité et de l'insécurité dans la région. L'Ayatollah Khomeiny a cependant la même ambition que le Shah, celle de faire de l'Iran une puissance régionale, mais avec un instrument différent, non plus le libéralisme mais l'islam politique.

Ainsi à partir de 1979, cinq dates peuvent résumer la concrétisation de la rupture entre les Etats-Unis et l'Iran :

1- la révolution islamique de 1979 : en ce sens où elle constitue une rupture idéologique, annihilant la politique du containment des Etats-Unis, qui ne peuvent plus reposer sur l'allié iranien pour contenir le communisme et l'influence de l'URSS dans la région, dans un contexte de guerre fraîche, dans le cadre de la guerre froide.

2- La crise des otages de l'ambassade américaine à Téhéran entre 1979 et 1981 : en ce sens où elle constitue une réelle

8- L'ingérence américaine peut être illustrée par l'accord SOFA de 1964, relatif au statut des forces américaines en Iran. Cet accord prévoit que le personnel militaire américain en Iran jouit d'une immunité diplomatique. L'Ayatollah Khomeiny considérait cet accord comme une « loi de capitulation », marquant la fin d'un Iran indépendant.

rupture des relations diplomatiques. La prise des otages peut être considérée à la fois comme permettant de consolider le pouvoir du clergé radical et donc en même temps comme « l'échec du Grand Satan face à la détermination révolutionnaire »⁽⁹⁾. La prise d'otage est un signal au peuple iranien qui doit comprendre que le pouvoir en Iran vient de Dieu et non de Washington. « La prise d'otages du nid d'espions avait comme signification symbolique de démontrer la faiblesse des Etats-Unis et de dévoiler au monde entier leur vulnérabilité en envoyant des espions à la place des diplomates »⁽¹⁰⁾. Dès 1981, les Etats-Unis ferment leur ambassade à Téhéran. Cette crise correspond également au début des sanctions émises par les Etats-Unis, à savoir la rupture des relations commerciales en suspendant les importations de pétrole d'Iran.

3- La guerre Iran/Irak entre 1980 et 1988: en ce sens où il s'agit là de concrétiser la rupture de l'alliance politique et militaire entre les Etats-Unis et l'Iran. Selon l'Iran, ce sont les Etats-Unis qui auraient demandé à l'Irak sunnite de Saddam Hussein de s'engager en guerre contre leur pays voisin, chiite et islamiste.

4- La mort de l'Ayatollah Khomeiny en 1989, qui coïncide avec l'affaiblissement, voire l'enclavement de l'Iran sur la scène internationale : fuite des capitaux, absence d'alliés, guerre. L'Iran est à ce moment-là on ne peut plus éloigné de son objectif de leadership régional.

5- Des efforts vains de redressement de l'Iran entre 1994 et 1995 : le Hodjatolesman Hachemi Rafsandjani décide d'améliorer ses relations avec Washington en créant une zone

9- Nouchine Yavari-d'Hellencourt, « Les otages américains à Téhéran », La Documentation française, 1992.

10- Selon Bhezad Nabavi, responsable iranien lors des négociations qui mettent fin à la crise, in Pierre Salinger, « Otages, les négociations secrètes de Téhéran », Editions Buchet Chastel, 1981.

d'intérêt économique. Le premier contrat devait porter sur le pétrole avec la coopération de la compagnie américaine Conoco. Mais à la demande d'Israël, qui souhaite que les Etats-Unis, au lieu de se réconcilier avec l'Iran, émettent des sanctions contre ce dernier, le Président américain Bill Clinton interdit ses contrats par deux ordres exécutifs le 15 mars et le 6 mai 1995. Cette même année, l'Iran est accusé de soutenir le terrorisme. Ce qui justifie les sanctions et isole davantage l'Iran.

On voit donc que Washington rejette la politique de la « main tendue » en 1995, puis en 2001 - lorsque les Etats-Unis inscrivent l'Iran sur la liste des pays qui font partie de l' « Axe du Mal », malgré la reprise du dialogue voulue par l'Iran qui souhaite coopérer avec les Etats-Unis dans leur guerre contre le terrorisme, en matière de renseignement - et enfin en 2003, alors que le Président réformateur Khatami ait proposé un projet de négociation globale avec les Etats-Unis en échange de la fin des sanctions.⁽¹¹⁾

L'hostilité des Etats-Unis à l'égard de l'Iran est clairement affichée. La stratégie américaine semble axée sur une volonté de renverser le régime iranien, l'Iran n'étant pour eux qu'un Etat client, sans réel pouvoir.

Le refus du rapprochement et de la coopération, initié par les Etats-Unis est instrumentalisé dans les discours politiques iraniens, notamment ceux du Président Ahmedinejad, qui radicalise ses positions et prône l'anti-américanisme comme doctrine d'Etat. Si l'on adopte une approche cognitive, il y a méfiance des deux côtés, accentuant l'Hubris, c'est-à-dire cette impossibilité à reconnaître l'autre comme un partenaire potentiel.

11- Cette proposition comprend quatre points: transparence nucléaire, coopération avec l'Irak, le désarmement de Hezbollah au Liban et la reconnaissance indirecte d'Israël.

Comme nous l'avons précisé précédemment, l'Iran est inscrit sur la liste des pays l' « Axe du Mal » et donc sur la liste des Etats-voyous, en raison des liens avec le terrorisme international, de l'idéologie anti-américaine mais surtout en raison de la stratégie de prolifération dont l'Iran est soupçonné. En effet depuis 2002, les sites clandestins de Natanz (lié à l'enrichissement d'uranium) et d'Arak (lié à l'enrichissement de plutonium – eau lourde – où sont présents les usines de production et le réacteur de recherche) sont révélés⁽¹²⁾ et confirment les doutes à l'égard des activités nucléaires de l'Iran, qui s'éloignent du programme de nucléaire civil⁽¹³⁾. L'Iran, ayant signé le Traité de non-prolifération en 1968, doit jouer le jeu de la non-prolifération, selon la communauté internationale. Or, les images diffusées aux Etats-Unis laissent entendre que l'Iran met au point « des armes de destruction massives », bien que l'Iran, par la suite ait accepté l'inspection par l'AIEA des installations révélées.

L'Iran est accusé par la communauté internationale et surtout par Israël de développer un programme nucléaire à visée militaire, qui conforterait la situation de l'Iran dans la région, en tant qu'acteur de la dissuasion, faisant face à Israël et à l'Arabie Saoudite. En effet, après le bombardement et la destruction du site nucléaire de Bouchehr, pendant la guerre contre l'Irak, l'Iran s'accorde avec la Syrie et la Libye à développer l'arme nucléaire en 1985. Ce n'est qu'en 2002 que le programme nucléaire est relancé avec la première unité de centrale nucléaire sur l'ancien site détruit, au sud-est du pays. Face à la déclaration du Président Ahmedinejad en 2005 que « l'Iran rejoint les pays nucléaires », la communauté internationale réagit en renforçant la pression sur l'Iran, et ce de manière globale. Les sanctions proviennent de

12- Le Conseil national de résistance en Iran (CNRI), un groupe de dissident au régime iranien révèle la présence de ces deux sites, jusque-là inconnus.

13- Voir Annexe 4

l'AIEA qui saisit le Conseil de Sécurité des Nations Unies qui vote des résolutions⁽¹⁴⁾ contre l'Iran ainsi que des sanctions⁽¹⁵⁾, aggravant la situation humanitaire ; de l'UE, qui opte pour des sanctions, de plus en plus contraignantes depuis 2012, puisque touchant les secteurs de la finance, des transports et de l'énergie en Iran ; et enfin des Etats-Unis, qui poursuivent leur embargo sur l'Iran depuis 1979 et énoncent de nouvelles sanctions contre le régime⁽¹⁶⁾.

C- L'inscription de ces pays sur la liste des Etats-voyous : quelles conséquences géopolitiques, économiques et juridiques pour ces pays

Selon Robert Litwak⁽¹⁷⁾, « L'Etat voyou, c'est celui qui est déclaré comme tel par les Etats-Unis ».

Le concept d'Etat voyou n'est pas nouveau. On retrouve déjà cette conception avec Saint-Augustin qui nous parle au Moyen-Age des Etats brigands. Les Etats voyous sont les Etats dits « faillis », « préoccupants », « décomposés », voire des régimes « parias », situés aux marges du système-monde et ne respectant pas le droit international. C'est Anthony Lake qui définit le premier les Etats voyous qui sont « ceux qui manifestent une incapacité chronique à traiter avec le monde extérieur.⁽¹⁸⁾ ». Sous la présidence Reagan, l'adjectif voyou est utilisé pour qualifier le régime libyen de Kadhafi qui représentait dans les années 1980 une menace pour les intérêts américains et pour la sécurité collective. L'expression perd de sa pertinence sous le mandat de Clinton : la secrétaire d'Etat, Madeleine Albright préférerait parler d' « Etats préoccupants

14- Résolution 1696 du CSNU, 31 juillet 2006, qui exige que l'Iran « suspende toutes les activités liées à l'enrichissement » d'uranium avant le 31 août.

15- Résolution 1767 du CSNU, votée à l'unanimité en décembre 2006, qui établit la première série de sanctions, suivie d'une deuxième série en 2008.

16- Le 25 octobre 2007, les Etats-Unis visent les Gardiens de la Révolution, l'unité d'élite Al Qods et trois banques du pays, par des sanctions économiques.

17- Vice-président des Etudiants et Directeur des Etudes sur la sécurité internationale au Centre international de recherches Woodrow Wilson aux Etats-Unis, spécialiste des relations entre les Etats-Unis et l'Iran.

18- Anthony Lake, « Confronting Backlash States », Foreign Policy, mars-avril 1994

» (States of concern). L'expression redevient à l'ordre du jour après les attentats du 11 septembre. Le 16 septembre 2001, les Etats-Unis établissent une liste de sept Etats-voyous dans le monde : la Corée du Nord, le Pakistan (retiré depuis qu'il coopère avec les Etats-Unis dans la lutte contre le terrorisme), l'Irak (retiré depuis la guerre de 2003), l'Afghanistan (retiré depuis la guerre de 2001 contre le régime des Talibans), la Libye (retirée après la mort de Kadhafi) et enfin l'Iran. Cuba, le Soudan et le Venezuela, bien que ne figurant pas sur la liste, sont souvent cités comme des exemples d'Etats-voyous.

Dans le document de 2002, les Etats-Unis établissent cinq critères pour déterminer si un Etat est un « voyou » :

- le mauvais traitement à l'égard des populations,
- le non-respect du droit international et la violation des Traités,
- la volonté d'acquisition d'armes de destruction massive
- le soutien au terrorisme
- l'opposition aux Etats-Unis.

Ainsi on retrouve pour la première fois cette dénomination dans le Bottom up review de 2003.

Les Etats voyous apparaissent dans des espaces considérés comme stratégiques par les Etats-Unis, comme par exemple les nouveaux Balkans, à savoir l'Iran.

Les Etats-voyous sont donc des Etats à désigner comme tel, à contenir en raison des menaces qu'ils suggèrent, à anéantir, si ces menaces sont effectives.

Dès 1993, le Secrétaire d'Etat à la défense américain met en place la « Stratégie de défense régionale », qui consiste à remplacer la politique du containment, et ce afin de réduire le nombre d'Etats voyous dans le monde. Réduire le nombre des Etats-voyous par la démocratisation, par la guerre, par la diplomatie.

C'est cette dernière option que les Etats-Unis semblent avoir choisi concernant l'Iran et Cuba. Figurer sur la liste des Etats-voyous est synonyme d'être mis au ban des nations, en marge du système-monde, des échanges internationaux, des discussions internationales. L'Etat, véritable « monstre froid », devient « monstre » tout simplement, paria et victimes des mauvais traitements de la communauté internationale (sanctions, embargo, perte de souveraineté, engrenage dans la spirale totalitaire et anti-démocratique).

II- Une politique étrangère américaine renouvelée

A- Les menaces qui pèsent sur l'hyperpuissance américaine: du relativisme en politique étrangère ?

Les Etats-Unis sont conscients depuis 2001 de la complexité du monde et des relations internationales, marquée par l'émergence de nouveaux acteurs et de nouvelles menaces à savoir :

- le terrorisme et la pluralité d'organisations terroristes : Al Qaeda, AQMI, Daech...
- l'anti-américanisme : en Iran, en Amérique latine, dans les pays islamistes
- le nucléaire
- les pays émergents (les BRICs) : la Chine qui détient 8% de la dette américaine, le Brésil qui menace le marché américain en Amérique latine...
- la crise économique, qui secoue depuis 2008 l'économie américaine
- l'épuisement des ressources fossiles et la recherche de sources et d'énergies alternatives : problématiques du gaz de schiste, dépendance à l'égard de l'Arabie Saoudite...
- l'exigence du multilatéralisme revendiqué par la Russie, l'UE et les BRICs...

Les Etats-Unis sont de plus en plus conscients que l'hyperpuissance est un fardeau et en même temps une nécessité pour les Etats-Unis. Les menaces et les mutations du système international impose de la part des Etats-Unis une recomposition de sa place dans le monde, ou plutôt de ses rapports au monde. Toute politique étrangère, bien qu'elle repose sur des permanences, est loin de reposer sur un dogme et invite une approche qui est celle de la relativité. Les ennemis d'hier peuvent-ils être les amis de demain ?

Comment se représenter et représenter l'ennemi ?

Nous adopterons dans cet article une approche dite cognitive, qui consiste à comprendre le jeu et les enjeux de la représentation que chacun des Etats a de l'autre, afin de mieux analyser les dynamiques de la confrontation ainsi que les motivations du rapprochement. L'approche cognitive permet en effet de saisir l'évolution de la menace, des comportements, des actions et des réactions des acteurs sur une période donnée. Ainsi le comportement des décideurs serait dicté par sa représentation de la situation internationale. Cette approche nous semble pertinente et efficace dans la mesure où les rapports entre les Etats, dont il est question dans cet article, sont déterminés par des facteurs hétérogènes qui ont évolué depuis plus d'un demi siècle.

« The only way to understand the twenty-five year confrontation between Iran and the USA is to know the history of the relationship. Contained in that history are all of the elements of our current impasse. Most Iranians know that history – or some warped version of it – too well. Most Americans know it too little. »⁽¹⁹⁾

19- In Kenneth M. Pollack, "The Persian puzzle: the conflict between Iran and America", Random House Trade, New York, 2005.

Selon Pollack, le poids de la mémoire apparaît comme un facteur déterminant pour appréhender le présent. L'approche cognitive insiste ici sur l'importance des « leçons du passé » et de la ligne à suivre pour ne pas reproduire les mêmes erreurs.

L'idéologie devient alors un paramètre qui détermine le comportement, celui en l'occurrence des Etats-Unis, attachés à mettre en œuvre une doctrine libérale et confrontés à l'Iran, attachés quant à eux à la doctrine du wilayat el faqikh. L'antagonisme naturel des deux idéologies explique la longue période de tensions entre les deux pays et par là même, la méfiance mutuelle depuis les années 1950 et plus particulièrement depuis la rupture de 1979.

J'ai essayé de représenter dans un tableau (Annexe 1) les représentations américaines et iraniennes de certaines situations. Ainsi concernant le programme nucléaire iranien, l'Iran le considère comme légitime : « Bien que tout pays signataire du TNP ait le droit de continuer à développer la technologie nucléaire à des fins pacifiques et de produire du combustible, aucune des puissances atomiques ne s'est montré disposée à nous aider. Nous avons donc commencé à nous procurer par d'autres voies tout ce dont nous avons besoin, par exemple, sur le marché noir international ou par contact avec des personnes et organisations ad hoc. C'est ce que nous avons fait et nous avons avancé d'un grand pas ».⁽²⁰⁾

L'Iran souhaite développer son leadership dans la région, pour trois raisons : « l'énergie, son besoin de réagir face à un sentiment d'encerclement par les Etats-Unis et son idéologie révolutionnaire ».⁽²¹⁾

20- D'après le rapport présenté par Hassan Rouhani au Conseil suprême de la sécurité national iranien en 2006.

21- Clément Therme, chercheur associé à l'EHESS et spécialiste de l'Iran.

Dans le tableau (Annexe 2), j'ai résumé les représentations américaines et cubaines à différentes échelles, expliquant la nature des antagonismes, et on se rend compte qu'il s'agit davantage d'un antagonisme idéologique, moins sévère et plus facile à atténuer que celui entre les Etats-Unis et l'Iran, dans la mesure où il n'est pas question d'un rapport de force ou d'une compétition entre puissances, mais plutôt parce que l'idéologie elle-même n'est pas une permanence de l'histoire, théoriquement, oui, mais le temps, l'espace, la population atténue son efficacité et sa pertinence. C'est ce qui se passe à Cuba et qui motive les Etats-Unis dans leur stratégie de rapprochement.

La question des représentations est nécessaire pour comprendre les comportements des acteurs sur la scène internationale.

B- Cuba et l'Iran : enjeux géopolitiques majeurs pour les Etats-Unis : Etats pivots, ZLEA

Il est nécessaire dans une première partie de faire une rétrospective des relations entre les Etats-Unis et l'Iran depuis le début du XXème siècle pour comprendre le « paradoxe américain » et les réels enjeux que posent le rapprochement de 2015.

La démocratisation de l'Iran constitue un projet qui date de 1909, théorisé et mis en place par deux Américains : Howard Baskerville - qui a déployé ses efforts dans l'élaboration d'une Constitution iranienne, qui permettrait à la Perse de s'opposer aux forces militaires de la dynastie Qadjar - et Morgan Shuster, trésorier général en Perse⁽²²⁾. Les Etats-Unis ont fait du Moyen-Orient une sphère d'influence, un pivot géopolitique, nécessaire pour contrôler le Heartland, voire l'Eurasie⁽²³⁾.

Dans cette logique, l'Iran apparaît comme un « partenaire nécessaire » pour réactiver le jeu multipolaire au Moyen-Orient. Voilà un exemple de « smart strategy » qui laisse entrevoir aussi

22- Morgan Shuster publie un rapport à son retour aux Etats-Unis en 1912, intitulé « The Strangling of Persia ».

23- « Qui contrôle le Heartland, contrôle l'Eurasie. Qui contrôle l'Eurasie contrôle la World Island » – Mackinder, Le pivot géopolitique de l'histoire, 1919.

bien un retour au pragmatisme en politique étrangère (celui visible dans les méthodes pratiquées par le couple Nixon/Kissinger dans les années 1970), qu'une politique nouvelle adaptée à la complexité du monde du XXI^{ème} siècle. La stratégie de Barack Obama correspond à une lecture holistique du Moyen-Orient : regarder la région comme un tout⁽²⁴⁾, au détriment d'une lecture compartimentée en dossiers autonomes. La politique du linkage des années 1970 s'impose donc comme une méthode de lecture et de compréhension des enjeux américains dans la région, et dans le monde.

Les Etats-Unis auraient donc besoin de l'accord de l'Iran concernant leur projet du « Grand Moyen-Orient », et en l'occurrence concernant le projet d'un Irak fédéral, divisé en trois. En effet les Etats-Unis sont convaincus que l'Iran doit devenir « une puissance régionale très prospère⁽²⁵⁾ ». Les négociations sur le nucléaire font donc partie d'une stratégie finement pensée qui s'inscrit dans une volonté de redessiner les cartes géopolitiques de la région.

Aussi peut-on penser que les Etats-Unis craignent, qu'en tant qu'Etat-voyou sacralisé, l'Iran ne serve d'Etat-pivot dans la politique étrangère des grandes puissances qui veulent réduire la puissance des Etats-Unis, comme la Chine ou la Russie, qui apparaissent comme des peercompetitors. Et ainsi l'inclusion d'un Iran nucléarisé dans la sphère de ces puissances pourrait légitimer la généralisation de la prolifération nucléaire et poser par la suite le dilemme de la sécurité et de l'équilibre des forces.

Dans le même sens. On peut considérer Cuba comme un Etat pivot pour contrecarrer la domination du Brésil sur une partie de la mer des Caraïbes, et ainsi permettre aux Etats-Unis de progresser dans leur projet d'une vaste zone de libre-échange des Amériques.

24- Entretien de Barack Obama sur Al Arabiya, 26 septembre 2015.

25- Barack Obama, entretien sur la National Public Radio, 20 décembre 2014.

III- Le processus de négociation ou le retour de la diplomatie sur la scène internationale

A- La diplomatie contre la guerre : comment repenser les rapports entre les Etats-Unis et le monde ?

Comprendre le rapprochement entre les Etats-Unis, Cuba et l'Iran, c'est surtout comprendre que le monde a changé. Il est devenu plus complexe en raison de plusieurs facteurs :

- la chute de l'URSS, et la démocratisation inéluctable du monde comme l'avait théorisé Francis Fukuyama dans la « Fin de l'Histoire » ;
- la chute des dictatures latino-américaines des années 1980 ;
- l'émergence de mouvements populaires en Amérique latine ;
- le déclin relatif des Etats-Unis depuis la prise de conscience de leur vulnérabilité en 2001.

Le mandat de Barack Obama touchant à sa fin, il fallait marquer le coup et inscrire la marque du nouveau président une dernière fois dans le domaine de la politique étrangère. Défendant l'accord sur le nucléaire iranien, Barack Obama déclare : «Beaucoup de ceux qui ont milité pour la guerre en Irak, font désormais campagne contre l'accord sur le nucléaire iranien. (...) La même mentalité, souvent offerte par les mêmes personnes, qui ne semblent ressentir aucune gêne à être constamment dans le tort, a mené à une guerre qui a fait davantage pour renforcer l'Iran, davantage pour isoler les États-Unis, que tout ce que nous avons fait avant ou après. C'est une mentalité qui est contraire à la politique étrangère des États-Unis. (...) De façon ironique, le plus grand bénéficiaire de cette guerre dans la région a été l'Iran, qui a vu sa position stratégique renforcée par l'éviction de Saddam Hussein, son ennemi de longue date⁽²⁶⁾».

26- Discours prononcé le 5 août 2015 à l'American University de Washington.

Les Etats-Unis sont pour la première fois dans l'autocritique, et c'est ce qui marque le renouveau de la politique étrangère américaine. Autocritique ou devrais-je écrire pragmatique. Les politiques étrangères s'adaptent au contexte international. Tantôt elles sont des politiques étrangères bellicistes, tantôt elles sont pacifiques, utilisant la diplomatie comme instrument.

La nouvelle stratégie américaine consiste en effet en une volonté d'utiliser la normalisation comme un instrument stratégique subversif. Il s'agit dès lors d'une stratégie intelligente (« smart strategy »), relative à la politique de la « main tendue ». Les Etats-Unis se lancent dans un « strategiclistening » au lieu de la confrontation directe, voire de la rupture radicale des relations diplomatiques.

Pour la première fois depuis 2003, les Etats-Unis admettent la multipolarité comme une nécessité pour faire fonctionner le système-monde, comme une nécessité aussi pour faire accepter l'hégémonie américaine et renforcer ainsi l'hyperpuissance mondiale. La stratégie américaine consiste alors à adopter une vision optimale, celle d'un multilatéralisme souple en même temps qu'un unilatéralisme bienveillant. D'où le développement de la « diplomatie des sommets », qui a l'air de fonctionner avec l'Iran et Cuba depuis 2014. La concertation débouche sur des visions communes plutôt que sur des décisions concrètes.

Le changement de stratégie américaine à l'égard de Cuba s'explique par des facteurs aussi bien internes qu'externes.

Tout d'abord, depuis le début de la rupture diplomatique, de fortes pressions de la communauté des Etats d'Amérique latine, et de manière générale de la communauté internationale, ont été émises. Pour la vingt-troisième année consécutive, 188 pays sur 192 s'opposent à la poursuite de l'embargo américain à Cuba à l'Assemblée Générale de l'ONU en octobre 2014.

De même, lors du Sommet Caricom en décembre 2014, les Etats membres confirment leur opposition à l'embargo, considéré comme « absurde ».

Déjà, les Etats membres de l'Organisation des Etats Américains (OEA) avait témoigné de leur solidarité avec Cuba lors du Sommet des Amériques à Carthagène en Colombie en 2012, et avaient même menacé les Etats-Unis de boycotter le prochain Sommet des Amériques à Panama en avril 2015, si Cuba ne participe pas⁽²⁷⁾.

Il s'agit donc d'un processus global voulu par l'ensemble de la communauté internationale.

Par ailleurs, le changement de stratégie des Etats-Unis est lié à un facteur interne : la question de la sécurité des Etats-Unis, dans un contexte de multiplication des menaces et de compétition avec la Russie sous des airs de guerre froide. En effet en juillet 2014, Cuba et la Russie concluent un accord de coopération relatif à un retour des troupes russes sur l'île (bases de Lourdes), suscitant l'inquiétude de Washington du point de vue stratégique à l'heure où l'OTAN est désigné par la Russie comme son ennemi numéro 1, dans le cadre de la nouvelle stratégie du Kremlin en 2014.

Ainsi on peut comprendre le rapprochement entre les Etats-Unis et Cuba comme une volonté des Etats-Unis d'avoir un droit de regard sur les activités russes sur l'île.

Enfin sur le plan national, l'opinion publique américaine semble favorable à ce rapprochement, d'après un sondage publié par le PewResearch Center⁽²⁸⁾. Ce qui peut expliquer cette volonté d'assouplissement de la politique américaine à l'égard de Cuba, c'est certainement l'augmentation de la place et du poids de la population d'origine hispanique aux Etats-Unis, aussi bien au sein de la société américaine qu'aux niveau de la

27- Pour la première fois depuis 1958, Cuba participe au Sommet représentée par son président Raul Castro.

28- 63% des Américains sont en faveur d'une nouvelle politique étrangère américaine à l'égard de Cuba.

prise de décision⁽²⁹⁾. Mais n'oublions pas non plus que l'opinion publique constitue aux Etats-Unis un acteur prépondérant dans la politique américaine, en particulier concernant l'engagement des Etats-Unis en tant que « gendarmes du monde ». Rappelons-nous que c'est sous la pression de l'opinion publique que les Etats-Unis se sont désengagés du Vietnam au travers du processus de vietnamisation, lancé par le Président Nixon dès 1968. La population américaine est en effet sensible aux conséquences infligées par la rupture des relations diplomatiques ainsi que par les sanctions infligées à la population cubaine. Il s'agit désormais de repenser la population cubaine, comme une population « dés-idéologisée », pro-démocratique et qui pense l'avenir non plus sous le dogme de l'anti-américanisme. Barack Obama se lance dans cette perspective dans une politique du « bond en avant », tenant compte de cette nouvelle génération qui prendra les rennes du pouvoir cubain dès 2018. Les Etats-Unis lance donc un appel à la solidarité avec le peuple cubain, comme le clame le président américain : « *Todos somos Americanos* ». On peut donc comprendre que le changement de stratégie américaine correspond davantage à une stratégie de soutien à la population civile, plutôt qu'à une volonté de changer le régime cubain. La relance des relations diplomatiques favoriserait dans cette optique la révolution d'en bas et non plus comme les Etats-Unis l'avaient souhaité depuis 1961, et qui a été une pensée vaine, la révolution d'en haut. C'est ce qu'avait affirmé Barack Obama le 17 décembre 2014 : « On ne peut pas poursuivre la même politique pendant des décennies et espérer obtenir un résultat différent ».

Au-delà du discours sur la solidarité, restons réalistes. Les Etats-Unis considèrent Cuba, puisque celle-ci constitue un marché naturel des Etats-Unis, comme un enjeu pour les investisseurs américains, comme Thomas Donolwe.

29- Nomination de Sonia Sotomayor comme juge à la Cour Suprême par exemple.

On pourrait, d'une autre manière, se demander pour quelles raisons le changement de stratégie ne s'est pas opéré plus tôt à l'égard de Cuba. Trois explications peuvent être données :

- les Etats-Unis s'étaient lancé depuis 1961 dans une sorte de guerre froide tropicale. La doxa américaine repose en effet sur une politique implacable et intangible qui consiste à ne pas se rapprocher de Cuba tant que Cuba ne se démocratise pas.

- En 2009, Alan Grass, un ressortissant américain, ancien contractuel de l'Agence fédérale américaine pour le développement international (Usaid), est arrêté par les autorités cubaines et condamné à quinze ans de prison. Son arrestation accentue les tensions entre Cuba et les Etats-Unis, et il faut attendre sa libération en 2014 pour que les deux pays décident enfin d'un réchauffement de leurs relations.

- Les Etats-Unis ont depuis 2001 remodelé leur définition du terrorisme, qui ne correspond plus à celle des années 1980, associées aux actions des guérillas d'Amérique latine. A l'heure de menaces plus graves, provenant de groupes plus extrémistes comme Al Qaeda ou Daech, les Etats-Unis relativisent donc leur relations avec Cuba et établissent une liste des menaces par degré de gravité.

La diplomatie serait donc considérée comme le recours au « smart power », c'est-à-dire considérer que le discours et la négociation ne se réduisent pas à de simples pourparlers, mais comme des moyens de garantir des engagements surs de la part d'Etats dont on a décidé de se rapprocher. Interviewé par deux journalistes français de France 2 mercredi 11 novembre 2015, le Président iranien Hassan Rohani a répété dans chacune des questions pratiquement que l'Iran s'est engagé à... : à respecter le Traité de non-prolifération, à ne pas poursuivre des activités de

prolifération, à accepter le contrôle de l'AIEA, à promouvoir le dialogue... L'idée d'engagement est très importante et montre un retour de la confiance dans les relations diplomatiques, confiance évidemment mutuelle, même s'il ne s'agit que du court terme. Sachant que les ruptures diplomatiques sont dues à des situations de méfiance, voire de défiance de l'un par rapport à l'autre, la règle d'or dans les négociations internationales, surtout dans le cas que nous abordons, c'est-à-dire l'inclusion d'Etats « préoccupants » dans le système international, consiste à se redonner confiance. Sommes-nous entrain d'assister aux prémises d'une certaine éthique en relations internationales en nous posant la même question que Brian M. Barry : les Etats ont-ils des obligations morales ? La guerre punitive a-t-elle un sens ? La diplomatie n'est-elle pas plus rationnelle et efficace ?

B- Etats-Unis-Cuba : un processus de négociation au service du rapprochement depuis 2013

Le 17 décembre 2014, les Etats-Unis prennent la décision de rétablir leurs relations diplomatiques avec Cuba. Cette décision de la Maison Blanche prend ici un caractère symbolique, mais surtout elle reflète un calcul stratégique de l'Administration Obama. En effet, depuis l'arrivée au pouvoir de Barack Obama, on assiste à un rapprochement progressif entre les deux pays : tout d'abord en 2009, le nouveau Président de la République lève les restrictions sur les voyages et l'envoi d'argent des cubano-américains, abrogeant la loi Helms-Burton, votée sous le mandat de Georges W. Bush en 2001 et souhaitant « emmener les relations américano-cubaines dans une nouvelle direction ». D'ailleurs en avril 2009, des représentants américains et cubains entament le dialogue, qui prend un configuration symbolique avec la poignée de main entre les deux Présidents, pendant l'hommage rendu à l'ancien président sud-africain Nelson Mandela à Soweto en Afrique du Sud. Entre le 9 janvier et le 17 décembre 2014, on assiste à la poursuite du dialogue, notamment sur les questions

migratoires et la libération de prisonniers par chacune des parties. Le changement de stratégie est annoncé par cette phrase symbolique prononcée par Barack Obama : « Nous sommes tous Américains ».

Certainement faut-il voir ce rapprochement comme une nouvelle ère dans les relations entre les Etats-Unis et Cuba, qui correspond à une ère post-Fidel Castro, post-castrisme, bien que ce soit le frère, Raul Castro qui est au pouvoir. Mais le nouveau président cubain est loin d'incarner l'essence du castrisme en tant que tel.

La reprise des relations diplomatiques comporte trois volets :

- la levée de l'embargo
- l'ouverture d'une ambassade américaine à Cuba
- la levée des restrictions vis-à-vis de Cuba dès janvier 2015 (transfert de fonds, voyages de touristes et déplacements des diplomates, reprise des relations commerciales).

Selon les Présidents de gauche en Amérique latine, vivement impliqués dans le processus de négociations depuis la rupture des relations, considèrent cet événement comme courageux, en ce sens où il constitue une rectification de l'Histoire. Rectification de l'Histoire, c'est-à-dire considérer l'Histoire comme allant dans le sens du progrès et donc de la civilisation. Rectifier l'Histoire, c'est-à-dire rendre justice au peuple cubain, victime des sanctions depuis plus de cinquante ans.

On assiste donc à la mise en place d'une nouvelle politique étrangère américaine à Cuba, ou plutôt à un revirement de politique étrangère, qui s'explique certainement par la prise de conscience de l'échec de la politique d'hostilité menée jusque là,

par les Etats-Unis et leurs alliés.

Au lieu d'une politique d'hostilité, la stratégie américaine se tourne désormais vers une politique de séduction.

S'agirait-il de ce que l'on appelle le paradoxe de l'Administration Obama ?

En effet, depuis 1962, les Etats-Unis admettent la possibilité de la normalisation des relations avec Cuba si Cuba se lance dans un processus de démocratisation. Or depuis 1962, peu d'efforts ont été faits concernant la mise en place d'un Etat de droit à Cuba. Au contraire, Cuba figure sur la liste noire des pays soutenant le terrorisme. Raul Castro, quant à lui est accusé par les autorités américaines de complicité dans le trafic de drogue.

C- Etats-Unis-Iran : un processus de négociation global et sous condition

L'accord de Vienne sur le nucléaire iranien conclu le 14 juillet 2015 est considéré par l'ensemble de la communauté internationale comme un accord historique⁽³⁰⁾.

Dans cet accord, « l'Iran réaffirme qu'en aucune circonstance, l'Iran n'acquerra ou ne développera des armes nucléaires⁽³¹⁾» . Rappelons néanmoins que cet accord n'est ni signé ni ratifié. Une résolution du Conseil de Sécurité des Nations Unies suivra. Cet accord comprend trois volets essentiels :

- la limitation des capacité nucléaires iraniennes (réduction à 20% l'enrichissement d'uranium)
- la transformation des sites préoccupants (Arak et Fordow)
- la transparence et la vérification des activités de l'Iran en matière nucléaire, vis-à-vis de l'AIEA⁽³²⁾.

30- Sauf Israël qui le considère au contraire comme une « erreur historique » : « L'accord sur le programme nucléaire iranien est une erreur grave aux conséquences d'ampleur historique », in Le Monde, 14 juillet 2015.

31- Préface de l'accord de Vienne du 14 juillet 2015.

32- « Un accord qui n'est pas vérifiable est un accord qui n'est pas appliqué », Laurent Fabius, ministre des Affaires étrangères français, 14 juillet 2015.

L'accord de Vienne peut être interprété comme une solution négociée à une crise de prolifération majeure, et donc comme une réponse aux préoccupations de la communauté internationale et enfin comme une porte pour réintégrer l'Iran sur la scène internationale, si l'Iran respecte ses engagements. Il est mis en œuvre grâce à la réunion des grandes puissances internationales dans le cadre du groupe P+5⁽³³⁾. Le processus de négociations avec l'Iran est quelque peu particulier, puisque entre 2009, date de l'élection de Barack Obama à la Présidence des Etats-Unis, et 2013, on assiste à des fluctuations importantes, tantôt les puissances et en particulier les Etats-Unis montrent une réelle volonté de négocier avec l'Iran, tantôt l'Iran montre des signes de velléités à l'égard de la communauté internationale, et ce, jusqu'à l'arrivée au pouvoir de Hassan Rohani en juin 2013. Pour la première fois depuis 1979, le Secrétaire d'Etat américain, John Kerry, rencontre un Président iranien. Les négociations débutent à Genève et concernent le gel des activités les plus sensibles liées au nucléaire, ainsi que la levée partielle des sanctions. C'est ainsi que l'on peut parler d'un processus de négociations qui est considéré comme un succès diplomatique, puisque débouchant sur l'accord de Vienne le 14 juillet, après de longues discussions commencées deux semaines auparavant. L'accord de Vienne, s'il est appliqué dans les normes, crée les conditions de la paix et de la stabilité au Moyen-Orient, en faisant appel à la responsabilité des protagonistes, et en particulier à l'Iran. Responsabilité à l'égard du droit international, censé se placer au service de la sécurité collective, appelant dans ce cas l'Iran à respecter ses engagements issus du Traité de non-prolifération, que l'Iran a signé en 1968 puis ratifié deux ans plus tard. L'accord de Vienne se place donc dans une perspective constructiviste : les engagements de l'Iran doivent lui permettre de réintégrer et de participer en tant qu'acteur dans le système-monde. C'est ce qu'on a pu d'ailleurs

33- Les cinq membres permanents du Conseil de Sécurité, ainsi que l'Allemagne.

observer lorsque, à l'initiative des Etats-Unis, l'Iran est invité à la table des négociations concernant le conflit syrien en novembre 2015. L'accord de Vienne a donc effet immédiat puisque l'Iran aide à construire les prémisses d'un nouvel ordre mondial.

Conclusion

La politique étrangère américaine se renouvelle en acceptant dans une analyse du court terme le multilatéralisme, sans renoncer à préserver son hégémonie. L'heure est venue, plus de dix ans après le basculement du monde en 2001, de revoir le jeu des alliances entre les Etats-Unis et le monde. Si l'OTAN permet de consolider l'assise américaine en Europe et en Amérique du Nord, les Etats-Unis ont besoin d'alliés solides au Moyen-Orient et en Amérique latine. S'il n'est pas encore question d'alliance avec Cuba ou encore l'Iran, il s'agit de trouver un *modus vivendi*, à savoir les fondements d'un accord solide. Avec Cuba, les Etats-Unis ont choisi la démocratisation, avec l'Iran, la garantie de la non-prolifération. La « diplomatie des sommets » qui est entrain de se mettre en place devrait porter ses fruits si chacun des partenaires se résout à faire les concessions qui lui sont demandées, en particulier les Etats-Unis qui doivent respecter leurs engagements⁽³⁴⁾. Il faudra donc attendre la fin du premier semestre 2016 pour évaluer la pertinence des négociations entre les Etats-Unis et l'Iran (Annexe 3), mais aussi entre les Etats-Unis et Cuba.

34- L'accord avec l'Iran portera ses fruits si l'Iran est capable de se plier aux lourdes concessions qu'on lui demande. Voir à ce sujet: Litwak Robert, « Can Iran's nuclear capacity be limited? », Interview publiée par le Council on Foreign Relations, 19 juillet 2014

Annexe 1 – Comparaison des représentations des enjeux du système-monde selon une approche cognitive entre les Etats-Unis et l'Iran

© Copyright A. Kahil

Représentation ...	Les Etats-Unis	L'Iran
Du nucléaire et de la politique de contre-prolifération	<ul style="list-style-type: none"> - Menace pour la sécurité nationale (peur de la dissuasion)¹ - Opacité et intransigeance de l'Iran et de l'idéologie des Mollah 	<ul style="list-style-type: none"> - disposer du nucléaire comme un droit légitime, inaliénable - recherche sur le nucléaire pour des fins civiles comme un impératif de sécurité énergétique et non militaire (logique de diversification)
De la révolution iranienne	Perte d'un allié dans le cadre de la politique du <i>containment</i>	Résistance aux Etats-Unis
Du Shah d'Iran	<ul style="list-style-type: none"> - Allié des Etats-Unis - Mise en œuvre d'un programme de nucléaire civil (sous surveillance) 	Dénoncé par la Révolution comme ayant fait de l'Iran un régime totalitaire
De la Puissance	Atténuation de la puissance de l'Iran au profit d'Israël	<ul style="list-style-type: none"> - L'Iran comme une puissance régionale, impliquée dans la lutte d'influence pour le leadership régional (contre l'Arabie Saoudite) - L'Iran comme puissance nucléaire « pour punir les ennemis arrogants de l'Islam »² - Le monde comme multilatéral

¹ Selon le Président de la Commission des Affaires étrangères de la Chambre des Représentants, Howard Berman: "la perspective d'un Iran ayant l'arme nucléaire est le défi stratégique le plus grave et le plus urgent auquel les Etats-Unis aient à faire face."

Dans cette même perspective, Graham Allison, de la Harvard Kennedy School of Government, ne néglige pas la "tentation de la première frappe", si l'Iran irait jusqu'à disposer de l'arme nucléaire.

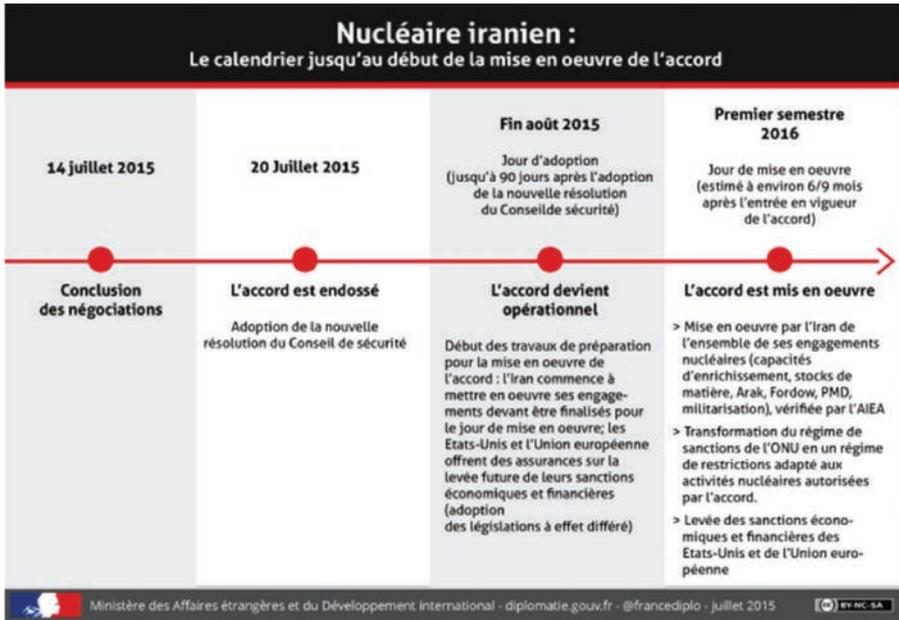
² in Bear R., *Iran : L'irrésistible ascension*, Jean-Claude Lattès, 2008

Annexe 2 – Comparaison des représentations du système-monde entre les Etats-Unis et Cuba selon une approche cognitive

© Copyright A. Kahil, 2015

Représentation	Les Etats-Unis	Cuba
<i>Du pouvoir</i>	<ul style="list-style-type: none"> - Le pouvoir émane de la Volonté générale: principe de l'Etat droit - Séparation des pouvoirs garantie par la Constitution 	<ul style="list-style-type: none"> - Un pouvoir fort entre les mains de Fidel Castro - Un pouvoir au service du peuple
<i>De la Nation</i>	<ul style="list-style-type: none"> - La Nation est souveraine par les élections et l'activité citoyenne 	<ul style="list-style-type: none"> - "Patria o Muerte"
<i>De l'Amérique</i>	<ul style="list-style-type: none"> - « Destinée manifeste » des Etats-Unis - les Etats-Unis comme seule démocratie aboutie 	<ul style="list-style-type: none"> - Anti-américanisme - Les Etats-Unis comme une puissance impérialiste
<i>De l'Amérique latine</i>	<ul style="list-style-type: none"> - « Arrière-cour » des Etats-Unis - Intérêt commercial - Pays émergents comme des menaces 	<ul style="list-style-type: none"> - Antagonismes entre des idéologies de gauche et des idéologies de droite - Unité incertaine
<i>Du Monde</i>	<ul style="list-style-type: none"> - Les Etats-Unis comme seule hyperpuissance - Un monde sous la domination des Etats-Unis - Logiques d'alliances (OTAN) - Logique de compétition qu'il faut contenir 	<ul style="list-style-type: none"> - Théorie des « deux impérialismes » - Multilatéralisme - Diffusion des principes de la révolution - Un monde occidental soumis aux Etats-Unis

Annexe 3



Annexe 4 – Localisation des sites stratégiques nucléaires en Iran. Source: *Le Monde*



Bibliographie:

- Barzin N., « **L'Iran nucléaire** », Paris, L'Harmattan, 2005
- Bear R., « **Iran : L'irrésistible ascension** », Jean-Claude Lattès, 2008
- Blum William, « **L'Etat-voyou** », Parangon, 2002
- Brzezinski Z., Gates R., « **Iran : Time for a new approach** », Council of foreign relations, 2005
- Chubin S., Tripp C., « **Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order** », Routledge, 2005
- Cordesman A. H., « Iranian Weapons of Mass Destruction: The Birth of a Regional Nuclear Arms Race? », Praeger Publishers, 2009
- Cordy Catherine, Lee Jee Sun, « **Rogue Spectors: Cuba and North Korea at the limits of US hegemony** », Global, local, Political, vol. 34, 2009
- Courmont Barthélémy, Washington et les Etats voyous: une stratégie plurielle?
- Delpech T., L'Iran, la bombe et la démission des nations, Paris, Autrement, 2006
- Jervis B., Perceptions and Misperceptions in International Politics, Princeton University Press, Princeton, 1976
- Kornbluh Peter, Leogrande William, « **Back channel to Cuba : the hidden history of negotiation between Washington and Havana** », The University of North Carolina Press, 2014
- Miles Alexis, « **US Foreign policy and the Rogue State Doctrine** », Routledge Studies in US Foreign Policy, 2013
- Parham R., Taubman M., « **Histoire secrète de la révolution iranienne** », Paris, Denoël, 2009
- Parsi Trista, A single Roll of the Dice: Obama's diplomacy with Iran, Yale University Press, New Haven, 2012
- Pollack K. M., « **The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran And America** », Random House Trade, 2005
- Pollack K. M., Byman D. L., Indyk M. S., Maloney S., O'Hanlon M. E., Riedel B., « **Which Path to Persia?: Options for a New American Strategy Toward Iran** », Brookings Institution Press, 2009

- Rigoulet-Roze D., « **Le spectre d'une « course au nucléaire** » au Proche et au Moyen-Orient, favorisé par les velléités iraniennes de se doter de l'arme ultime, in Euroorient : Le devenir nucléaire au Moyen-Orient – Quel arbitrage ? », Paris, L'Harmattan, 2009
- Salinger Pierre, Otages, « **les négociations secrètes de Téhéran**», Editions Buchet Chastel, 1981
- Seyed T. M., « **L'Iran, une puissance virtuelle ? La diplomatie du nucléaire iranien** », Paris, l'Harmattan, 2008
- Yavari-d'Hellen court Nouchine, « **Les otages américains à Téhéran** », La Documentation française, 1992.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researches published in Arabic.

• *Dr. Nabil Srouf*

Tensions between the Koreas: Impact of the geographic dimension and political alliancer

.....53

• *Dr. Abdullah Rizk et Dr. kleib kleib*

**Small and medium loans support programs in Lebanon
Case study of Kafalat S.A.L**

.....55

• *Dr. Alexander Younes*

Power in Lebanon and the market of distinctive demography

.....57

Tensions between the Koreas: Impact of the geographic dimension and political alliancer

Dr. Nabil Srouf

Despite the fact that the leaders in South and North Korea have triumphed over European and American attempts to have a dominant influence over trade for centuries they have failed to confront Japan's growing power on the industrial and military levels and its colonial ambitions to control the Korean island and reign over its riches and capabilities.

The Chinese uneasiness due to the potential escalation in the nuclear arms race between North Korea and South Korea represents one of the concerns in Chinese and Russian policy alike. Furthermore, China fears to damage its commercial relations with both Koreas in case this competition intensified.

Therefore, the United States has strived through China on one hand and using different points of pressure on the other hand to convince Korea in order to relinquish its nuclear program in return of providing it with nuclear reactors for pacific reasons in addition to providing aids and particularly in term of food substances. These negotiations which embarked delegates from the USA, North Korea and China have failed during the second half of 1997.

In light of the escalation of tense issues in the Middle East, starting with Syria, Yemen, Palestine and Bahrain it seems that

the Koreas will be subjected to actions and reactions in a way that reflects International divisions with the emergence of the new axes, their conflicts, and military rivalry with economic dimensions.

Finally, the balance of interests remains the factor that controls international relations and prompts concerned world powers to remain keen on driving away the triggers of wars in any tense region around the globe.

Small and medium loans support programs in Lebanon Case study of Kafalat S.A.L

Dr. Abdullah Rizk et Dr. kleib kleib

80% to 85% of the global economy is based on the production of small and medium sized projects. Therefore developed countries exert strenuous efforts in order to sponsor these projects and provide the necessary funding for them, in view of their capability to create job opportunities. In Lebanon, small projects form more than 90% of the standing projects. However, they face a lot of difficulties in obtaining funding. Lebanon has witnessed since the 90s of the 20th century, the establishment of several institutions, committees and programs that are concerned with providing loans to small and medium sized projects and Kafalat is one of the most prominent institutions in this sector.

It is obvious that Kafalat had played a positive role in halting the regression of the medium class during the first ten years. However, this positive factor could have been bigger, if other similar institutions had been established, or if Kafalat had met more success or found wider cooperation from financial institutions, which was realized for instance after the establishment of the additional Kafalat program in 2006. Furthermore, it is difficult to determine the extent of success of Kafalat in halting rural displacement, which is a very complicated historic issue in Lebanon.

Despite the predominance of objective factors leading to the decline in Kafalat operations in the past five years, the Institution

is required to deal with some of the weak points in its work process which was tackled by the study such as:

Developing the executive work and reducing the period set to take decisions concerning every application, switching from the role of warrantor and mediator between the debtors and the banks in order to play the role of a sponsor; increasing the grace period in a way that does not affect the work of the company, paying more attention to the sectors of handcraft and specialized technologies, rescheduling the debts of some projects, therefore preventing them from closing, increasing media coverage and producing the spirit of enthusiasm among small producers and encouraging them to transfer to the production for the internal market.

Power in Lebanon and the market of distinctive demography

Dr. Alexander Younes

The Lebanese entity has witnessed throughout its recent history several geographic changes that left an impact over its sociopolitical status and regime. Starting with the principality of coexistence between the Maronites and the Druze community Mount Lebanon and Greater Lebanon which represented the Republic of coexistence joining Christians and Muslims in contemporary history, the Lebanese entity has been undergoing an arduous labor. What are the causes behind the continuous Lebanese issue? Is it the distinctive demography that the Lebanese society is subjected to with the inexistence of a patriotic coexistence formula? Or is it because of regional avidities in this entity? Does the Lebanese problem reside in its constitution or in the conflicting religious communities which are fighting over power, authorities and administrative positions? Is it a lack of understanding problem between the Lebanese with regard to their entity, identity, citizenship and urbanism and this has prompted some Lebanese sects to adopt the demographic game in order to reach their objectives.

Whatever sect is attempting to impose its political project through demography should learn from failed attempts made by other sects. Lebanon is the country of minorities and persecuted groups and thus these groups are destined to coexist over this land where they have met and took as a shelter.

On the other hand, one cannot separate Lebanon from its

surrounding by saying that it is immune from everything going on around it since politics depends on history and history depends on geography and geography is a constant factor.

The Lebanese problem has long been affected by regional conflicts and the avidities of its neighbors and the successes that these neighbors had achieved by using the sectarian conflicts inside Lebanon. Therefore, in order to keep this entity alive, the Lebanese people must rid itself of its chronic problem which is the sectarian distinctive demography that leads to conflicts over power.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Dr. Nabil Srou*

La tension entre les deux Corées: l'effet de l'étendue géographique et de l'alliance politique

.....**60**

•*Dr. Abdullah Rizk et Dr. kleib kleib*

Les programmes de support aux prêts petits et moyens au Liban La compagnie Kafalat S.A.L., un exemple

.....**61**

•*Dr. Alexandre Abi Youness*

Le pouvoir au Liban et la bourse de la démographie distinctive

.....**63**

La tension entre les deux Corées: l'effet de l'étendue géographique et de l'alliance politique

Dr. Nabil Srour

Malgré que les leaders coréens aient réussi à dépasser toutes les tentatives européennes et américaines visant à contrôler le commerce tout le long des siècles, ils n'ont cependant pas réussi à faire face à la force du Japon qui se développe sur les niveaux industriel et militaire, et ses ambitions coloniales pour contrôler l'île coréenne et ses ressources. L'inquiétude chinoise des possibilités de la montée de la course d'armement nucléaire entre la Corée du Nord et la Corée du Sud constitue un des soucis de la politique chinoise ainsi que russe. La Chine craint que ses relations commerciales avec les deux Corée s'endommagent, au cas où la compétition avec ces deux pays augmente.

C'est alors que les Etats Unis ont œuvré, tantôt à travers la Chine, tantôt à travers les différentes pressions, pour convaincre la Corée du Nord de céder ses projets nucléaires. En contrepartie, les Etats Unis lui offre des centrales nucléaires à buts nocifs, sans oublier les aides, surtout au niveau nutritif. Ces négociations auxquelles ont participé des délégués des Etats Unis, de la Corée et de la Chine lors de la deuxième partie de l'année 1997, s'entravèrent.

A l'ombre des dossiers brulants au Moyen Orient, allant de la Syrie, arrivant au Yémen, la Palestine et le Bahreïn, il paraît que les deux Corées seraient le point de départ de cas d'actes et de réactions, tout en reflétant la réalité de la division internationale avec ses nouveaux axes, ses conflits et sa compétition militaire avec ses étendues économiques...

Finalement reste la balance au niveau des intérêts qui dirige les relations internationales, et pousse par la suite, les parties concernées des forces importantes, à ne pas allumer la flamme des guerres dans n'importe quelle région bouillonnante dans le monde.

Les programmes de support aux prêts petits et moyens au Liban La compagnie Kafalat S.A.L., un exemple

Dr. Abdullah Rizk et Dr. kleib kleib

L'économie mondiale repose 80 à 85 pour cent sur la production de projets petits et moyens. C'est pourquoi les pays, surtout ceux qui sont en voie de développement, consentent des efforts énormes pour parrainer ces projets et leur assurer le financement nécessaire vu leur capacité de créer des offres d'emploi. Quant au Liban, les petits projets constituent plus de 90% des projets existants, mais souffrent de difficultés sérieuses quant au financement. Depuis les années 90 du 20ème siècle, le Liban a témoigné l'émergence de plusieurs institutions, comités et programmes offrant des prêts aux projets petits et moyens, notamment la compagnie Kafalat.

Il est clair que la compagnie Kafalat a joué lors des dix dernières années, un rôle positif freinant l'effondrement de la classe moyenne. Or cette positivité pourrait être plus impressionnante s'il aurait existé d'autres compagnies similaires ou si la compagnie Kafalat aurait jouit d'une coopération plus large de la part des institutions financières, fait qui s'est réalisé par exemple après l'apparition du programme additionnel de Kafalat en 2006. De même, il est difficile de définir à quel point la compagnie Kafalat a réussi à mettre terme au taux de l'exode rural qui est une question historique trop compliquée au Liban.

Malgré l'impact important du rôle des facteurs objectifs causant le recul enregistré au niveau du travail de la compagnie Kafalat lors

des cinq dernières années, la compagnie doit prendre l'initiative pour traiter certains points de faiblesse quant à son travail, présentés par cette recherche, dont: le développement du travail exécutif à la compagnie et le raccourcissement de la période de prise de décision quant aux demandes présentées, le passage du rôle de garant et d'agent entre les débiteurs et les banques, au rôle de parraineur qui suit de près les prêts, prolonger la durée de grâce d'une façon qui n'affecte pas le travail de la compagnie, accorder une meilleure importance au secteur de la production artisanale et des techniques spécialisées, reformuler les dettes de certains projets fait qui empêche leur clôture, augmenter le taux des publicités et encourager les petits producteurs à passer à la production destinée au marché interne.

Le pouvoir au Liban et la bourse de la démographie distinctive

Dr. Alexandre Abi Youness

À travers son histoire récente, l'entité Libanaise a témoigné divers changements géographiques, fait qui a affecté son statut sociopolitique et son régime. En effet, allant du Mont Liban, l'Émirat de la coexistence Maronite-Druze et arrivant au Liban en tant qu'État et république de la coexistence chrétienne-islamique, l'entité Libanaise a vécu tout au long de son histoire récente et continue toujours, une délivrance douloureuse. Quelle est donc la raison derrière la persistance du problème libanais? Est-elle la démographie distinctive à laquelle est soumis le peuple libanais et son incapacité à adopter une forme de coexistence nationale? Ou soit-elle l'avidité régionale de cette entité? Le problème du Liban est-il véritablement au niveau de sa constitution ou aux niveaux de ses diverses confessions toujours en conflit, à la recherche du pouvoir, des autorités et des postes administratifs? Ou bien soit-il à cause de l'incapacité du peuple libanais à accéder à l'entente quant à son entité, identité, citoyenneté et civilisation. Fait qui pousse certaines confessions à jouer la démographie pour achever leur but. Toute personne tentant d'accéder au pouvoir afin d'imposer son propre plan politique à travers la démographie, doit prendre en tant qu'élément moralisateur les expériences ratées de ses confrères du même pays, car le Liban, c'est le pays des minorités et des opprimés parmi leurs grands groupes. Leur destin est de se coexister entre eux sur cette terre où ils se sont une fois rencontrés et qui a fini par leur former un abri. Cependant, nous ne pouvons point séparer le Liban de son entourage et

des incidents qu'il témoigne en disant que nulle chose ne peut l'affecter, car la Politique en tant que telle fut formée de l'Histoire qui à son tour fut formée de la Géographie qui est invariable. En effet, la cause Libanaise fut tant affectée par les conflits régionaux et les avidités des pays voisins, ces pays qui ont bien joué la carte confessionnelle à l'intérieur du Liban. Fait qui signifie que pour que ce pays reste vivant, il est indispensable au peuple libanais de se libérer de son problème perpétuel qui est la démographie distinctive confessionnelle et qui aboutit à des conflits pour accéder au pouvoir.